الجامعـة الإسـلامية - غـزة
عمـادة الدراسـ ـ ـات العليـا
كليـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـة الآداب
قـ ـسم اللغـ ـة العربيـ ـة

اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية

"دراسة نَحوية"

إعداد الطالب

حسان محمد علي تايه

إشراف الأستاذ الدكتور

كرم محمد زرندح

"قُدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في النحو العربي من كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة"

1432هـ - 2011م

بسم ا   الرحمن الرحيم

﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (1)

(1) سورة النحل: 78/16

ملخص الرسالة باللغة العربية

يتناول هذا البحثُ الاعتراضات التي اعتَرض بها الرضي الأستَراباذي -المتَوفى سنة ست وثمانين وستمائة للهجرة تقريبا (ت 686هـ تقريبا)- على النحاة، من خلال شرحه لكتاب "الكافية في النحو" لابن الحاجب –المتَوفى سنة ست وأربعين وستمائة للهجرة (ت 646هـ)- الموسوم بـ:"شرح الرضي على الكافية". وتظهر أهمية البحث في أنّها تُبرِز آراء عالِمٍ نَحوي موسوعي من علماء اللغة العربية فهي تقدم المسائل التي اعترض فيها على النحاة، حيث جمعتُ الاعتراضات، وبعد ذلك درستْ كل مسألة بطريقة موضوعية منْصفَة. فقد كان الرضي عالما جِهبذًا مستقطبا لجميع الآراء النحوية، يعرضها ويتأملها ثم يفنّدها تفنيدا دقيقًا، وهذا ينُم عن اتساعٍ في مداركه اللغوية، ويضعها في كفة عقله، فإن رأى الحق مع البصريين –الذين يميل إليهم غالبا- ذكره مع التعليل والتوضيح وإن رأى الصواب مع الكوفيين، رجحه بعد ذكر أدلتهم والتعليق عليها، وأحيانًا يخرج برأيه الخاص فيعلّله ويفسره، أو يضيف عليه من مخزونه اللغوي المتدفق.

وقد اكتنز شرح الرضي بالشواهد اللغوية، من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف و كذلك الشعر العربي حيث جاء بما يقرب من ألف شاهد شعري.

وقد اعتمدتُ في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه يتناسب مع موضوع البحث وهو طبيعة التعامل مع الاعتراضات النحوية في كتاب نَحوي قيّم.

وقد قسمتُ البحث إلى خمسة فصول، كان الفصل الأول حولَ: الرضي وشرح الكافية في النحو مع ترجمة لابن الحاجب، والفصل الثاني: الاعتراضات في الأدلة، وأما الفصل الثالث فالاعتراضات في المرفوعات، والفصل الرابع: الاعتراضات في المنصوبات، والفصل الخامس الاعتراضات في المجرورات.

وقد رسخ الاعتقاد لدي أن كتاب "شرح الرضي على الكافية" منهلٌ علمي غزير، مليء بالمسائل والقضايا النحوية التي تحتاج إلى كثير من الدراسات والأبحاث.

وأخيرا أرجو من ا -عز وجلّ- أن أكون قد وفقْتُ في بحثي هذا، وأن ينفع به أهل اللغة العربية، والدارسين والمختصين وغيرهم.

Abstract ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية

This analytical descriptive research discussed Arrady's remarks on other grammarians that he listed at a grammar study titled Sharh Al kafia (686 Hijri), which is in fact a study Arrady conducted to explain a book titled Alkafia fi Al Naho written by Ibn Alhajeb (646 Hijri).

The research is significant since it highlights a scholar views on other Arabic scholars' views. Arrady collected all his remarks and then studied and refuted each remark objectively. Sometimes, he supported Al-Bassrieen, a group of grammarians Arrady usually supported. Sometimes, too, Arrady supported Al-Kofieen, another group of grammarians. In some other times, he used to frame his own view depending on strong evidence.

Arrady remarks were full of linguistic examples quoted from the Holy Quran and the sayings of Mohammed peace be upon him. In addition, he quoted around a thousand poetic examples.

The researcher divided the thesis into six chapters discussing the book of Ibn Alhajeb and the book of Arrady as an introductory chapter then tackling Arrady's remarks on each grammatical category.

The research concluded Arrady's remarks on Sharh Al kafia is a rich book that needs to be analyzed and thought of critically in further studies.

الإهـــداء

- إلى من أَشْتاقُ لِشَربة ماء من يده الشريفة على الحوض -إن شاء ا ُ- إلى رسول ا صلّى ا عليه وسلّم.
- إلى الشمعتين اللتَين أضاءتا طريق حياتي بالنور والعلم: "أبــي وأمــي"، أســأله سبحانَه أن يمدهما بِطُول عمرٍ، وحسنِ عملٍ.
- إلى روح رجل عظيم يسكن فؤادي، إلى روح أخي الــشهيد -بــإذن ا - القائــد القسامي: أبي حمزة "علي"، حبا ووفاء، وتعجز الكلمات...
- إلى إخوتي الأفاضل: أبي محمد، وأبي علي "ياسر"، وأبي علــي "أنــس"، وأبــي حسين.
- إلى أَخَواتي الفاضلات: الحاجة أُم هيثم، وأم محمد، وأم أنــس، وأم عمــر، وأم محمود.
- إلى أحبابي أبناء أخي: إيناس، وحمزة، وحسن، وعبد العزيز، وإسماعيل.
- إلى ابنِ أُختي الغالي: أبي خالد "هيثم".
- إلى أستاذي وشيخي الجليل: أبي عبد ا "زكريا طه شحادة"، حفظه ا ورعاه.

أهدي هذا البحث

شُكْر وعرفان

يقول ا تعالى: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ ﴾[1] بعد شُكْرِ ا –سبحانه- المنْعِمِ المتفضل، واعترافًا لأهل الفضل بفضلهم، فإنّه يشَرفُني أن أتقدم بالشكر الكبير، والعرفان بالجميل، إلى فضيلة الأستاذ الدكتور الجليل: كرم محمد زرندح أستاذ العلوم اللغوية بالجامعة الإسلامية، الذي تكرم أن يشْرِفَ على بحثي. والحمد ابتداء وانتهاء أن تَتَلْمَذْتُ على يديه ونَهِلْتُ من معينه اللغوي، فلم يبخل علي بتوجيهاته القيمة ونصائِحه المباركة، وكلماته العذْبة الرقْراقة، التي لا تَخْدشُ حياء، ولا تجرح شعورا، فَغَدا نعم المشْرِف، ونعم المربي، فبارك ا في جهوده، وفي وقفاته اللماحة، وجعلَ ذلك كله في ميزان حسناته، وإنّي سائلٌ ربا كريما أن يحلني وإياه دار المقامة من فضله بصحبة حبيبنا محمد صلى ا عليه وسلم.

كما وأتقدم للأستاذين الكريمين، فضيلة الأستاذ الدكتور المبارك: محمود العامودي وفضيلة الأستاذ الدكتور المبارك: أحمد الجدبة، بعظيم الشكر والامتنان الكبيرين؛ لِتَكَرمهما بقَبول مناقشة رسالتي، فبارك ا فيهما، وجعلهما ذخرا لأهل العلم والتعلم، وللإسلام والمسلمين فطالما قد تعلمتُ على يديهما في مرحلة البكالوريوس والماجستير، واستَقَيتُ من علومهما النافعة القيمة.

كذلك أتقدم لِصهري الأخ الكريم الغالي: أبي محمود "بلال"، بعظيم الشكر والامتنان الذي ساهم مساهمة كبيرة في مساعدتي على العثور على الكتب العزيزة النادرة التي تَخُص البحث، وقام بجلبها إلي، فبارك ا في جهوده.

كما وأتقدم بالشكر والعرفان إلى مدير المدرسة، الأستاذ الفاضل: "أبي أحمد" محمد زقوت، وإلى مديره المساعد الأستاذ الفاضل: "أبي علي" باسل ماضي، وإلى المدير المساعد الأستاذ الفاضل: "أبي إيهاب" أكرم نعيم، الذين سهلوا مهمةَ الباحث في الخروج من المدرسة بكل سهولة ويسرٍ؛ لحضور محاضرات الماجستير، وذلك وفقًا لقوانين المدرسة وأنظمتها.

---

[1] سورة النمل: 19/27

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	
الموضوع	**الصفحة**

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

المقدمة

الحمد الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، الحمد الذي بذكره تطمئن القلوب الحمد الأول فليس قبله شيء، والآخر فليس بعده شيء، والظاهر فليس فوقه شيء، والباطن فليس دونه شيء، متعالٍ عن الأضداد والأنداد، لا راد لحكمه، ولا معقب لقضائه، والصلاةُ والسلام على أفضل خلق ا أجمعين، سيدنا محمد أبي القاسم رسول ا ، عليه أفضلُ الصلاة، وأتم التسليم، **أما بعد:**

مما لا شَكَ فيه أن علم النحو هو عصب اللغة العربية، وقُطْب رحاها، اهتم به علماؤنا القدماء، أمثال: الخليل، وسيبويه، والكسائي، والأخفش، والمبرد، وغيرهم الكثير...، فألفوا كتبهم وجلسوا في حلقهم، حتى برعوا في هذا العلم وكان معينَهم الذي لا ينضب، لدرجة أن اعتبره شيخ الإسلام ابن تيمية فَرضا واجبا، حيث يقول[1]: "وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجِب" يقصد: تَعلم النحو، فهو المعين على فهم كتاب ا عز وجل. ولازدواجية الاهتمام بين اللغة العربية والقرآن الكريم تشرفّت اللغة، وزادت رقيا، فهي لغتُه، وهي لغة العرب الأَقْحاح، وفوق ذلك هي لغة أهل الجنة.

النحو يصلح من لِسان الألكن ... والمرء تُكْرِمه إِذا لم يلْحن

فَإِذَا طَلَبتَ من العلُوم أجلها ... فَأجلها منْها مقيم الألسن[2]

وحينما قررتُ الولوج في ميدان هذا العلم الجم "علمِ النحو"، اخترتُ أحد كتب القدماء من علماء اللغة، وهو: الرضي الأستَراباذي محمد بن الحسن -المتَوفى سنة أربعٍ أو ست وثمانين وستمائة للهجرة (ت 684هـ أو 686هـ)- في كتابه "شرح الرضي على الكافية" وسأتناول فيه – بإذن ا - اعتراضاته التي استدركها على النحاة في شرحه لكتاب "الكافية في النحو" لابن الحاجب عثمان بن عمر، المتَوفى سنة ست وأربعين وستمائة للهجرة (ت 646هـ).

---

(1) مجموع الفتاوى، لابن تيمية: 29/35

(2) البيتان لإبراهيم بن خلف المهراني في: زهر الآداب وثمر الألباب: 121/2، والمستطرف: 39/1

لقد تمتع الرضي في شرحه للكافية بالجمع والتحقيق مع حسن التعليـل لـشواهده التـي يسوقها، يقول عنه السيوطي[1]: "الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابـن الحاجـب الذي لم يؤَلف عليها -بل ولا في غالب كتب النحو- مثلها، جمعا وتحقيقًا، وحسن تعليـل، وقـد أكب الناس عليه، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر".

أولًا: أهمية الدراسة:-

تكمن أهمية هذه الدراسة في أمرين رئيسين، هما:

1- كونها تسبر الأغوار إلى أعماق كتاب "شرح الرضي على الكافية"، فهـو لـيس كتابـا عاديا بل غزيرا بالمعارف اللغوية والدلالات النحوية والتخريجات الإعرابيـة، وهـو كتاب جامع لكثير من القضايا النحوية، استحقّ مني البحـث فيـه والغـوص داخلـه لاستخراج لآلئه؛ لأن "شرح الرضي على الكافية" كتـاب مـن أهـم آثـار الرضـي الأستراباذي -المتَوفى سنة أربعٍ أو ست وثمانين وسـتمائة للهجـرة (ت 684هـ - أو 686هـ)- حيث بوب فيه لأبواب النحو المعتادة، والمسائل النحوية المختلفة، واسـتدلّ بالشواهد المعلومة، من قرآنٍ كريم، وحديث نبوي شريف وكلامِ العرب من شعرٍ ونثر.

2- اتصاف الرضي بسعة اطلاعه، وغزارة علمه؛ لأنه خالف النحاة في مـسائل دقيقـة وأورد عليهم إشكالات مفحمة. ومعرفته للغات العرب وأيامهم، وأنـسابهم، وأشـرافهم وضلاعته في علمي النحو والصرف وأصولهما، ولا ننسى أشعار العرب التي زخـر شرحه بها، كما ويتصف بأنه عالم بالعربية، ملم بجوانبها.

لذلك سيقوم الباحث بدراسة الاعتراضات في شرح الرضي علـى الكافيـة، وتفنيـدها وتحليلها على الوجه السليم من خلال الرجوع إلى آراء علمائنا الأوائـل، والتخريجـات التـي أقاموها حجة لأقوالهم، وكذلك كتبهم المصنفة في هذا المجال، مع التركيز علـى آراء الرضـي موضوع بحثي وقدرته اللغوية في اختيار الرأي، أو رده مع التعليل والتفسير، مبينًـا الأصـول والفروع التي اعتمد عليها في اختياراته النحوية.

---

[1] بغية الوعاة: 1/567-568

ثانيًا: سبب اختيار الموضوع:-

1- عشقي لمادتي النحو والصرف مذ كنتُ طالبا في المرحلة الثانوية قبل الجامعية، فبهما يستقيم اللسان، ويقَوم الاعوجاج، وتُعدل الموازين، وتصقل الردود.

2- التأكيد على أن قراءة الكتب القديمة – كشرح الرضي مثلًا – أمر لا بد منه للدارس والباحث؛ لأنها المرتكز الرئيس لطالب اللغة العربية.

3- إبراز الجوانب الإبداعية النحوية لآراء "الرضي"، من حيث: كونُه يستشهد بالشواهد أَخْذًا أو ردا مع تعليله، فلعلي لا أجانب الحقيقة إن قلتُ: إن هذا العالم عبارة عن موسوعة علمية لُغوية أدبية، معينها لا ينضب.

ثالثًا: أهداف الدراسة:-

تهدف الدراسة إلى أهداف عدة، أهمها:

1- دراسة اعتراضات الرضي على النحاة في شرحه لكتاب الكافية بالوصف والتحليل العلمي.

2- تصنيف اعتراضات الرضي النحوية تصنيفًا موضوعيا.

3- توثيق هذه الاعتراضات من كتب النحو المختلفة ذات الصلة بكل مسألة.

4- بيان الاستدلال الذي اعتمد عليه الرضي، من سماع، أو قياس، أو غير ذلك.

5- إثبات ما تفرد به الرضي من آراء لغوية.

6- بيان المذهب النحوي الذي سار عليه الرضي.

7- رفْد المكتبة العربية بإضاءة بحثية هادفة.

رابعًا: الصعوبات التي واجهت الباحث:-

لقد واجه الباحث بعض الصعوبات، ولكن فضل الله ورعايته ومنته كانت العون الأول في تذليل هذه الصعوبات وتبسيطها، ثم توجيهات أستاذي المشرف الفاضل، الأستاذ الدكتور: كرم زرندح، وإرشاداته في السير على نور وبصيرة في هذه الرسالة، فجزاه الله عني كل خير.

ومن هذه الصعوبات:

1- افتقار مكتبات قطاع غزة إلى الكثير من الكتب اللغوية المهمة التي يحتاجها الباحث.

2- عدم وجود دراسة لُغوية وافية حول الرضي وشرحه للكافية، في حدود علْم الباحث.

خامسًا: الدراسات السابقة:-

لقد وقع نظري وأنا أقلب صفحات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) على العنوان الآتي "اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية" رسالة ماجستير، للباحث: محمد بن عبد ا بن صويلح المالكي، إشراف: أ. د. رياض بن حسن الخوام، مكة المكرمة، جامعة أم القرى 1424هـ - 1425هـ. حيث استفدتُ من هذه الرسالة في مناقشتي لبعض المسائل في متن البحث.

لكنّني لم أقفْ أو أطلع على بحث يتناول اعتراضات الرضي على النحاة، التي أوردها في شرحه لكتاب الكافية في النحو، الموسوم بـ: "شرح الرضي على الكافية".

سادسًا: منهج البحث:-

تبعا لطبيعة الموضوع؛ فإن الباحث اتّبع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب مع طبيعة التعامل مع الاعتراضات النحوية في كتاب نحوي جليل، وهو "شرح الرضي على الكافية".

سابعًا: خطة البحث:-

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى: مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة وتتضمن:

1- أسباب اختيار الموضوع.

2- خطة البحث.

3- منهج البحث.

الفصل الأول: الرضي وشرح الكافية في النحو، ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة الرضي الأستَرابادي:

1- اسمه ولقبه.

2- مولده ونشأته.

3- عقيدته ومذهبه.

4- مكانته العلمية.

5- مؤلفاته.

6- وفاته.

المبحث الثاني: شرح الكافية والشافية:

1- التعريف بشرح الكافية.

2- مكانة شرح الكافية.

3- الرضي في شرحه للكافية.

4- بين الكافية والشافية ومؤلفهما.

الفصل الثاني: أدلة الرضي في اعتراضاته ومنهجه في ذلك:

1- الاعتراض.

2- اعتراضاته في السماع.

3- اعتراضاته في القياس.

4- اعتراضاته في الشاهد النحوي.

5- اعتراضاته في القاعدة النحوية.

6- منهج الرضي في الاعتراض وطريقته.

الفصل الثـالث: اعتراضاته في المرفوعات.

الفصل الرابـع: اعتراضاته في المنصوبات.

الفصل الخامس: اعتراضاته في المجرورات.

خاتمة البحث:

أولًا: النتائج.

ثانيًا: التوصيات.

آخرًا: الفهارس الفنية.

وإني سائلٌ ربا كريما أن يهيئَ لي القَبول، ويزيدني علْما، وأن ينتفع من هذا البحث خَلْقٌ كثير، فإن أصبتُ فَمن الله وحده، وإن أخطأتُ -وهذا وارد لا محالةَ- فَمن نفسي والشيطان.

والله الموفق، والهادي إلى سواء السبيل.

حسان بن محمد بن علي تايه البدرساوي

بسم ا   الرحمن الرحيم

الفصل الأول

الرضي وشرح الكافية في النحو

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة الرضي الأستَراباذي.

المبحث الثاني: شَرح الكافية والشافية.

المبحث الأول
ترجمة الرضي الأستَراباذي

ويتضمن ستة مطالب:

1- اسمه ولقبـه.
2- مولده ونشأته.
3- عقيدته ومذهبه.
4- مكانته العلمية.
5- مؤلفاته.
6- وفاته.

الرضي(*)

1- اسمه ولقبه:

هو: محمد بن الحسن الأستَراباذي. عرِفَ بالرضي، واشتهر بالشارح المحقق والمدقق ولُقّب بنجم الأئمة، ونجم الملة والدين، ونجم الحق والحقيقة.

2- مولده ونشأته:

لم يكن حظه في التراجم كبيرا، فلم تتحدث عن نشأته وأسفاره، وصفاته وأخلاقه إلاّ النزر القليل. وِلد ببلدة أَستَراباذ، وهي مدينة كبيرة بأرض طبرستان الواقعة بين الري وخراسان شمال إيران، حوالي سنة أربعٍ وعشرين وستمائة للهجرة (624هـ)، ثم رحل إلى العراق ونزل النجف.

ومما يدال على نزوله النجف، قوله في مقدمته لشرح الكافية: "فإن جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغَروِي، صلوات الله على مشَرفه، لاتفاقه فيه[1]، وإلاّ فَمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه"[2].

قال ياقوت[3]: "الغَري: بفتح الغين وكسر الراء وتشديد الياء أحد الغَرِيين، وهما بناءان كالصومعتين بظاهر الكوفة، قرب قبر علي بن أبي طالب رضي الله عنه".

(*) انظر ترجمته في: بغية الوعاة، للسيوطي: 567/1، ومفتاح السعادة، لابن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده: 170/1، وكشف الظنون، لحاجي خليفة: 107/6، وخزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون: 28/1، وأمل الآمل، للعاملي: 210، وروضات الجنات، للموسوي: 331/3، والأعلام، للزركلي: 86/6

(1) لاتفاقه فيه، أي: أنه ألفه في هذا المكان أو أنه بدأ ذلك فيه. انظر: شرح الرضي على الكافية، تعليق المحقق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، مطابع الشرق – بيروت، طبعة 1973م: 18/1

(2) شرح الرضي على الكافية، ط 1973م: 18/1

(3) معجم البلدان، ياقوت الحموي: 196/4

وقد ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أن المراد هو النجف، معتمدا على أن الشيعة يطلقون "الغَرِي" على قبر علي بن أبي طالب ﷺ، ومرادهم بها: الحسن الجميل من كل شيء وأن الرضي كان شيعيا[1].

وقد فسره الأستاذ يوسف حسن عمر، محقق شرح الرضي على الكافية، بأن المقصود في قول الرضي بالغَري: المكان القريب من قبر النبي ﷺ بالمدينة المنورة حيث يقول[2] "ويترجح عندي أن المراد بالغَري: القبر النبوي الشريف؛ لأن الرضي كان من الذين تركوا العراق بعد الغزو التتاري، واستقر به المقام في المدينة، وألف فيها كتابيه العظيمين، شرح الكافية، وشرح الشافية".

واستدل أيضا أن الرضي كان عند ذكر علي بن أبي طالب، يكتفي بقوله: رضي ا عنه، وكرم ا وجهه، فلم يعد ثمة ما يوحي بتشيعه[3].

والنفس أَميلُ إلى الرأي القائل بأن المقصود بالغَروي هو النجف، فَجلّ المصادر ترجح أنه سكن النجف، يقول عنه الحر العاملي[4]: "شرح الكافية ألّفه في النجف". ويقول صاحب روضات الجنات[5]: "وكان قد توطّن هذا الشيخ الجليل بأرض النجف الأشرف".

3- عقيدته ومذهبه:

إن جهل المصادر التاريخية والتراجم الأدبية بسيرة الرضي، سيخيم بظلاله على أمور حياته ونشأته وأخلاقه وصفاته، لا سيما أن كتب التراجم قد ضنتْ بالكثير من أخباره، وأذكر بعض الأدلة التي يمكن من خلالها القول بتشيعه:

---

(1) انظر: خزانة الأدب، تعليق عبد السلام هارون على المقدمة في الطبعة التي أخرجها: 28/1

(2) شرح الرضي على الكافية، تعليق المحقق: يوسف حسن عمر: 18/1

(3) المصدر السابق، تعليق المحقق: 18/1

(4) أمل الآمل: 210

(5) روضات الجنات: 331/3-332

أولًا: اهتمام أصحاب تراجم الشيعة بترجمته، والإطناب في الحديث عنه، ومن ذلك: روضات الجنات، وأمل الآمل، ومفتاح السعادة. يقول مثلًا صاحب روضات الجنات[1]: "وكان قد توطّن هذا الشيخ الجليل بأرض النجف الأشرف على مشرفها السلام، وصنّف شرحه المشهور على الكافية أيضا في تلك البقعة المباركة، وذكر في خطبته اللطيفة أنه كلما وجد فيه من شيء لطيف، وتحقيق شريف، فهو من بركات الحضرة المقدسة، وإفاضات حضرة سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام".

ثانيًا: اعتراف مترجمي الشيعة له بالتشيع، والتفاخر به على العرب، كأحد الأعلام اللامعين بغزارة علمه، وجلاء قريحته. يقول الموسوي عنه بعد نقله لكلام السيوطي: "... الذي به افتخار العجم على العرب، ومباهاة الشيعة على سائر فرق الإسلام"[2].

ثالثًا: استشهاده بكلام الإمام علي بن أبي طالب ﷺ، والإطراء فيه لبلاغته ﷺ، فقد حرص في تمثيله لبعض القواعد أن يبرز هذا الاعتقاد، فقد مثّل لتقدم المفعول على الفاعل عند قيام القرينة بقوله: "استخلف المرتضى المصطفى صلى ا عليه وسلم"[3]. فهو يريد بالمرتضى علي بن أبي طالب ﷺ، وهذه عقيدة الشيعة. كما مثّل في باب المركبات بقوله: "كما تقول: الحسين رضي ا عنه ثالث الاثني عشر"[4]. وهي عبارات تنطق بالتشيع.

رابعًا: في شرحه للكافية بعض الأقوال التي ينسبها إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ثم يتبعها بـ: "عليه السلام"[5].

---

[1] روضات الجنات: 332/3

[2] المصدر السابق: 331/3

[3] شرح الرضي على الكافية: 191/1

[4] انظر: المصدر السابق، ط 1978م: 137/3 و430

[5] السابق، ط 1978م: 84/4

خامسًا: ما ذكرتُه من أن المحقق عبد السلام هارون، ذكر أن المراد بالغروي في حديث الرضي، هو النجف، معتمدا على الشيعة الذين يطلقون "الغَرِي" على قبر علي بن أبي طالب ﷺ.

سادسًا: ما ذكره محمد باقر الموسوي أنه من الشيعة الإمامية، حيث يقول[1]: "... بكونه من الشيعة الإمامية، والعلماء الدينية الاثني عشرية".

سابعًا: اسمه يدل على أنه من أسرة شيعية، فالرضي كثير في أسمائهم.

ثامنًا: اهتمامه بكلام الإمام علي بين أبي طالب ﷺ، ومن ذلك: تأليفه لكتاب شرح قصائد ابن أبي الحديد، وهي السبع العلويات المشهورات[2]. وهذه القصائد في فضائل علي بن أبي طالب ﷺ.

إن الأدلة السابقة لا يقوم عليها دليل واحد بالقطع على كونه شيعيا، غير أنه بمجموع ذلك يمكن القول بتشيعه، والميل كل الميل إلى أنه شيعي.

4- مكانته العلمية:

تنبع مكانة الرضي العلمية من كتابيه: شرح الكافية، وشرح الشافية لابن الحاجب[3]. فبهذين الكتابين العظيمين عرِفَ واشتهر، وذاع سيطه، وما كان ذلك إلا لجودة شرحه عليهما، وقوتهما في السبك والصياغة، مع الأدلة والحجج القاطعة، وهذا يدل على موهبة عالية، وعقلية فذّة، وملكة علمية تمتع بها.

---

(1) روضات الجنات: 331/3

(2) انظر: أمل الآمل: 210، وروضات الجنات: 332/3

(3) ستأتي ترجمة خاصة لابن الحاجب بإذن الله تعالى، انظر ص: 21 من هذا البحث.

يقول السيوطي الشهير بالتتبع والمهارة[1]: "الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤَلف عليها -بل ولا في غالب كتب النحو- مثلها، جمعا وتحقيقًا، وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر، فَمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم؟ وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها".

ويقول البغدادي[2]: "هو المولى، الإمام، العالم، العلاّمة، ملك العلماء، صدر الفضلاء مفتي الطوائف، الفقيه، المعظم، نجم الملّة والدين، محمد بن الحسن الأستَراباذي".

ويقول صاحب مفتاح السعادة، في حديثه عن شروح كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب[3]: "وأجل شروحها الذي سار ذكره في الأمصار والأقطار مسير الصبا والأمطار شَرح نجم الأئمة رضي الدين الأستَراباذي، وهو شرح عظيم الشأن، جامع لكل بيان وبرهان تضمن من المسائل أفضلها وأعلاها". وورد عن العاملي قوله[4]: "كان فاضلًا عالما محققًا مدققًا". أما الموسوي فيقول[5]: "... وبالجملة فهو أحد نوادر الدهر وأعاجيب الزمان".

5- **مؤلفاته:**

ذكرت كتب التراجم[6] أن الرضي ألّف الكتب الآتية، وهي:

1- شرح كافية ابن الحاجب.
2- شرح شافية ابن الحاجب.
3- شرح القصائد السبع العلَويات، لابن أبي الحديد.

---

[1] بغية الوعاة: 567/1-568
[2] خزانة الأدب: 12/1
[3] مفتاح السعادة: 170/1
[4] أمل الآمل: 210
[5] روضات الجنات: 331/3
[6] انظر: بغية الوعاة: 567/1، ومفتاح السعادة: 170/1، وكشف الظنون: 107/6، وخزانة الأدب: 28/1، وأمل الآمل: 210، وروضات الجنات: 331/3، والأعلام: 86/6

6- **وفاته:**

ذكر السيوطي وغيره أن وفاته سنة أربعٍ أو ست وثمانين وستمائة للهجرة (684هـ أو 686هـ)، والشّكّ من السيوطي[1]. ونص العاملي على أن وفاته سنة ست وثمانين وستمائة للهجرة (686هـ)[2]، أي نحو: (1287م)، وعلى هذين سار أكثر المترجمين له.

---

(1) انظر: بغية الوعاة: 567/1، ومفتاح السعادة: 170/1، وكشف الظنون: 107/6، وروضات الجنات: 331/3، والأعلام: 86/6

(2) انظر: أمل الآمل: 210

المبحث الثاني

شَرح الكافية والشافية

ويتضمن أربعة مطالب:

1- التعريف بشرح الكافية.

2- مكانة شرح الكافية.

3- منهج الرضي في شرحه للكافية.

4- بين الكافية والشافية ومؤلفهما.

1- التعريف بشرح الكافية:-

شَرح الكافية في النحو للرضي، هو واحد من أكثر عشرات الشروح على كافية ابن الحاجب في النحو[1]، الذي حظي بشهرة واسعة، ومنزلة مرموقة في قلوب العلماء.

وقد جاء في مقدمة الرضي لشرحه على الكافية، أنه فعل ذلك استجابةً لرغبة أحد الذين قَرأُوا عليه كتاب الكافية، فأراد أن يعلّق عليها ما يشبه الشرح، ثم اقتضى تعليقه مجاوزة الأصول إلى الفروع، يقول في ذلك[2]: "فقد طلب إلي بعض من أعتني بصلاح حاله، وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات آماله، تعليقَ ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها علي، فانتدبتُ له مع عوزٍ ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللج، والسالك لمثل هذا الفج من الفطنة الوقادة، والبصيرة النفاذة، بذلًا لمسئوله، وتحقيقًا لمأموله، ثم اقتضى الحال بعد الشروع، التجاوز عن الأصول إلى الفروع".

2- مكانة شرح الكافية:-

تمتع الرضي في شرحه للكافية بالجمع والتحقيق مع حسن التعليل لشواهده التي يسوقها يقول عنه السيوطي[3]: "الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤَلف عليها -بل ولا في غالب كتب النحو- مثلها، جمعا وتحقيقًا، وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر، فَمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم؟ وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها".

أما صاحب مفتاح السعادة فقد اعتبره أجل الشروح وأعظمها، وأكثرها نفعا للدارسين لجمعه أفضل المسائل بالبيان والبرهان، يقول[4]: "وأجل شروحها الذي سار ذكره في الأمصار والأقطار مسير الصبا والأمطار: شرح نجم الأئمة رضي الدين الأستَراباذي، وهو شرح عظيم الشأن، جامع لكل بيان وبرهان، تضمن من المسائل أفضلها وأعلاها".

---

[1] انظر: شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب – النجف، الطبعة الأولى 1980م: 27 وما بعدها.

[2] شرح الرضي على الكافية، مقدمة الرضي: 17/1

[3] بغية الوعاة: 567/1-568

[4] مفتاح السعادة: 170/1

وقال عنه البغدادي[1]: "وهو كتاب عكف عليه نحارير العلماء، ودقق فيه أماثل الفضلاء...؛ لما فيه من أبحاث أنيقة، وأنظار دقيقة، وتقريرات رائعة، وتوجيهات فائقة حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة أو كالأمة الممسوخة".

وقد نص صاحب كشف الظنون إلى أن شرح الرضي للكافية هو أعظم الشروح، إذ يقول[2]: "وشروحها كثيرة، وأعظمها شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي". وقال عنه بروكلمان[3]: "وهو أحسن شرح على الكافية، ومن أكثر الكتب النحوية قيمة على الإطلاق".

والحق من خلال النظر والتدقيق في الأدلة السابقة، فإن شرحه يعد من أوفى الشروح وأكثرها رصانة، وحسن عرض، فهو مرجع عظيم الفائدة، جليل القدر في علم النحو للدارسين والباحثين والمهتمين.

3- منهج الرضي في شرحه للكافية:-

وقع اختلافٌ بين المهتمين بدراسة شخصية الرضي في تحديد منهجه النحوي الذي سار عليه في شرحه لكتاب الكافية، وانتمى إليه، ودافع عنه، فيرى الدكتور شوقي ضيف أنه من أتباع المدرسة البغدادية، حيث يقول[4]: "انتهاجه نهج البغداديين واضح منذ الصفحات الأولى في شرحه على الكافية".

في حين أن الدكتور يوسف عمر، محقق شرح الرضي على الكافية، لاحظ أن ميله الغالب مع المذهب البصري، فهو يدافع عن آراء سيبويه[5]، لكنه في الوقت ذاته يختار بعض

---

[1] خزانة الأدب: 27/1

[2] كشف الظنون: 1370/2

[3] تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ط2: 38/1

[4] المدارس النحوية، د. شوقي ضيف: 282

[5] هو: أبو بِشْر، عمرو بن عثمان بن قنبر، ولقبه سيبويه، شيخ النحاة، وصاحب أول كتاب في النحو، لازم الخليل، وشاع صيته حتى ملأ البصرة، والكوفة، ثم بغداد، (ت 180هـ). انظر ترجمته في: نزهة الألِباء في طبقات الأدباء: 24/1، ووفيات الأعيان: 463/3، وبغية الوعاة: 229/2، والأعلام: 81/5

آراء الكوفيين، وينبري للدفاع عنها، وأحيانًا ينفرد برأي خاص له في بعض المسائل، يقول يوسف عمر[1]: "وعلى ميله الغالب إلى مذهب البصريين، وتمجيده لإمام النحو سيبويه وتقديره لكتابه، يختار كثيرا، بعض آراء الكوفيين ويدافع عنها، بل إن ذلك ظهر في كثير من تعبيراته التي وردت في هذا الشرح، وهو إلى ذلك، قد ينفرد برأي خاص في بعض المسائل، بعد أن يعرض أقوال السابقين ويفندها، وقد يرجح بعضها ويدافع عنه دفاعا قويا".

غير أن المحقق يوسف عمر يذكر أن الرضي مستقل الرأي، حر الفكر، لم يتعصب لمذهب معين، يقول[2]: " وامتاز الرضي في شرحه هذا باستقلال الرأي وحرية الفكر، فلم يتحيز ولم يتعصب لمذهب معين لأحد ممن سبقوه".

وقد يميل الرضي أحيانًا في شرحه إلى الإطناب المذموم، وبعض الغموض في تفسير بعض عباراته التي تحتاج إلى توضيح أو تفسير، يقول الدكتور يوسف عمر[3]: "كما تبينتُ ما في بعض عباراته من الغموض الذي يحتاج إلى التوضيح والتفسير، فهو عندما يقصد المبالغة في الشرح والتوضيح، يسرف في التكرار وفرض الأمثلة، ويستطرد إلى ما ليس من موضوع البحث، وحين يعود إلى ما كان فيه يكون قد طال الفصل وكثر الاستطراد".

مما سبق، يترجح الصواب لدي أن الرضي كان عالما جهبذًا مستقطبا لجميع الآراء النحوية، فيعرضها ويتأملها ثم يفندها تفنيدا دقيقًا، ينم عن اتساع في مداركه اللغوية، ويضعها في كفة عقله، فإن رأى الحق مع البصريين –الذين يميل إليهم غالبا- ذكره مع التعليل والتوضيح وإن رأى الصواب مع الكوفيين، رجحه بعد ذكر أدلتهم والتعليق عليها، وأحيانًا يخرج برأيه الخاص فيعلّله ويفسره، أو يضيف عليه من مخزونه اللغوي المتدفق.

---

(1) شرح الرضي على الكافية، تعليق المحقق: 7/1

(2) المصدر السابق، تعليق المحقق: 7/1

(3) السابق، تعليق المحقق: 11/1

• **الشواهد النحوية في شرح الكافية:**

لقد اكتنز شرح الرضي بالشواهد اللغوية، من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، وكذلك عبارات مما تضمنه كتاب نهج البلاغة المنسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فأما الآيات القرآنية، فهي قمة الاستشهاد في علوم اللغة العربية، وقد انتهجها الرضي معينًا لا ينضب. وأما الأحاديث النبوية الشريفة، فقد سلك الرضي مسلك العلماء – في ذلك- الذين انتهوا إلى صحة الاستشهاد بالحديث، بعد خلاف طويل وقع بينهم –لا يتسع المجال هنا لعرضه- بدأت مؤلفاتهم تمتلئ به. وأما الشعر العربي، فقد ذكر البغدادي أنه جاء بما يقرب من ألف شاهد شعري، حيث يقول[1]: "أبياته التي استشهد بها وهي زهاء ألف بيت".

ثم جاء الاستشهاد ببعض العبارات المنسوبة للإمام علي رضي الله عنه، وكلام علي رضي الله عنه بلا ريب، هو في مقدمة ما يستشهد به، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه قويا هنا: ما الذي منع غير الرضي من العلماء المتقدمين له الاستشهاد بكلام علي رضي الله عنه؟ وهذا ما جعل بعضهم ينسب الكتاب للشريف الرضي أو لأخيه الشريف المرتضى، وإن كان بعض الدارسين يرجح أنه فعلًا للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والله أعلم بحقيقة الأمر.

4- بين الكافية والشافية ومؤلفهما:-

أولًا: بين الكافية والشافية:-

الكافية في النحو، هي كتاب جليل القدر، يتناول مسائل النحو العربي، ألفه ابن الحاجب حتى غدا شرقًا وغربا متناول الجميع، فاستفاد منه القراء والدارسون والباحثون، حتى العلماء أنفسهم قد انتهلوا منه كثيرا، يقول ابن فرحون في مدحه لكتاب الكافية[2]: "هذا كتاب أتى بعجب العجاب، ودعا قصي الإجادة، فكان المجاب، وراض عصي المراد، فأزال شماسته وانْجاب وأبدى ما حقه أن يبالغ في استحسانه، وتشكر نفحات خاطره ونفثات لسانه، فإنه -رحمه الله تعالى- تيسرت له البلاغة، فتفيأ ظلها الظليل، وتفجرت له ينابيع الحكمة".

---

[1] خزانة الأدب: 27/1

[2] الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون: 110/1

والكافية من أفضل كتب النحو التي ذكرت مخالفات على النحاة حاروا في الإجابة عنها فقد "خالف النحاة، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات معجمة، تعسر الإجابة عنها"[1]. لكن الكافية مختصرة في النحو، فقام العلماء بشروحها والتعليق عليها؛ لحسنها وعظيم فائدتها، فكان أعظم الشروح وأجلها شرح الرضي الأستراباذي عليها، الذي بلغ الأمصار والآفاق؛ لجودة عرضه كما ذكرتُ آنفًا.

أما الشافية، فهي مقدمة في التصريف، ومقدمة في الخط، جمعت مباحث الصرف بطريقة منسقة بهية، تريح القارئ من التنقيب في كتب النحاة هنا وهناك عن مسألة ما، قال ابن الحاجب في ذلك: "فقد التمس مني من لا تسعني مخالفته، أن ألحق بمقدمتي في الإعراب، مقدمة في التصريف على نحوها، ومقدمة في الخط، فأجبته سائلًا متضرعا أن ينفع بهما، كما نفع بأختهما"[2] فمن الواضح أنه جاء بالشافية مختصرة؛ لأنه طُلب منه ذلك.

والشافية أول مصنف في الصرف، يجمع أبواب الصرف كلها، مرتّبة متناسقة في أبواب، فجاءت متينة المادة، عظيمة الجمع، بما يفيد الدارسين من بعده، ولا شك أن ابن الحاجب قد استفاد من أمهات الكتب اللغوية التي سبقته، فاستخرج منها المسائل الصرفية ورتبها إلى أبواب، فحاز قصب السبق في الجمع والتصنيف والتبويب، كما أن له الكثير من الاستدراكات والاعتراضات عليهم، حتى غدا من أمتع الكتب وأوفاها في هذا الفن، ومن أبرز الكتب التي اعتمد عليها في مقدمته: المفصل للزمخشري، وكتاب الأنموذج له أيضا، والمفتاح لعبد القاهر الجرجاني، وكتاب سيبويه، وكتب ابن جني وبخاصة كتابه التصريف الملوكي.

ومما يميز الشافية ويجعل لها هذه الاستقلالية غير المسبوقة، هو الجمع للحدود، مع الاستيعاب لأحكام التصريف، وقد أشاد محققو شرح شافية ابن الحاجب للرضي، بما جمعه ابن الحاجب في الشافية من أوراق قليلة، شروحها وفيرة، حيث يقولون[3]: "التي جمع فيها زبدة فن التصرف في أوراق قليلة، غير تارك مما يجب علمه ولا يجمل بالمتأدب جهله شيئًا، مشيرا فيها

---

[1] الوافي بالوفيات، للصفدي: 340/6

[2] شرح الرضي على الشافية، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى عبد الحميد، طبعة 1975م: 1/1

[3] شرح الرضي على الشافية، مقدمة المحققين: 3/1

إلى اختلاف العلماء أحيانًا، وإلى لغات العرب ولهجاتهم أحيانًا أخرى". لا يستغرب إذن من إقبال العلماء على الشافية، لشرحها وتوضيحها وتحقيقها، وفك ما استغلق على الأفهـام فهمـه مـن المسائل، ويمكن إبراز ذلك في الأسباب الآتية:

1- أنها المصنف الأول الذي جمع مسائل الصرف المتفرقة، وشملها في كتاب واحد.
2- حاجتها إلى الشرح والتوضيح والتفسير.

وقد استوفى الكثير من الدارسين والباحثين ذكر الشروح التي قامت عليها، مما يغنـي عـن إعادته هنا. ولكن أفضل الشروح وأرقاها هو شرح الرضي على الشافية، فهو من أبرز الشروح وأقواها، وأكثرها متانة، حتى صار شرحه الشرح التأصيلي لفهم مسائل الصرف، وقـد سـاعده على ذلك حسه اللغوي القوي، واطلاعه الواسع، وفهمه الثاقب، والملكة العلمية التي تمتع بها في تحليل مسائل التصريف.

أما مقدمته في الخط، فكانت جامعة لأمور الخط ومباحثه، ولعلّه استفاد من بعض المصنفات التي سبقته في هذا الفن[1]، مع أنه أضاف أشياء جديدة لم يسبق فيها، ليس مجال شرحها هنا.

---

[1] منها: الرسالة العذراء لابن المدبر (ت 270هـ)، وأدب الكاتب لابن قتيبة (ت 276هـ)، وكتاب الكُتاب لابن درستويه (ت 347هـ).

ثانيًا: التعريف بمؤلف الكافية والشافية:-

ابن الحاجب(*)

اسمه ولقبه:

هو: أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونُس الكردي، الدويني الأصل[1] الإسنائي المولد، المقرئ، النحوي، المالكي، الأصولي، الفقيه، العلاّمة، صاحب التصانيف المنقّحة، المعروف بـ(ابن الحاجب)، الملقّب بـ(جمال الدين)، كان والده جنديا كرديا حاجبا للأمير عز الدين موسك الصلاحي.

مولده ونشأته:

ولد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخَمسمائة للهجرة (570هـ أو 571هـ)، في إسنا من أعمال الصعيد الأعلى بمصر، ثم انتقل به أبوه إلى القاهرة، فاشتغل ابن الحاجب "بالقرآن الكريم في صغره بالقاهرة، ثم بالفقه على مذهب مالك ﷺ ثم بالعربية والقراءات، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان"[2]. ويلاحظ أنه مولع بحب العلوم منذ صغره "واشتغل هو بالعلم فقرأ القراءات، وحرر النحو تحريرا بليغًا، وتفقّه وساد أهل عصره"[3].

(*) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان، لابن خلكان: 248/3، وسير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي: 264/23-265، والعقد الثمين في تراجم النحويين، للذهبي: 45-46، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي: 10/1، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: 127/9، والبداية والنهاية، لابن كثير: 206/13، والديباج المذهب: 109/1، وغاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري: 227/1، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردى: 238/2، وبغية الوعاة: 134/2، والدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر النعيمي الدمشقي: 3/2، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، للعماد الحنبلي: 234/5، وهدية العارفين، لإسماعيل باشا البابانى البغدادي: 346/1، وكشف الظنون: 211/1و593، ومعجم المؤلفين، د. عمر رضا كحالة: 265/6، والأعلام: 374/4

(1) نسبة إلى دوين، وهي من نواحي أران في حدود أذربيجان، انظر: معجم البلدان: 491/2، وفي بعض المصادر: "الروِيني" بالراء مع كسر الواو أو فتحها، نسبة إلى بلدة روين، وهي من قرى جرجان. انظر: معجم البلدان: 105/3، والبداية والنهاية: 206/13، والدارس في تاريخ المدارس: 3/2

(2) الديباج المذهب: 109/1

(3) البداية والنهاية: 206/13، والدارس في تاريخ المدارس 3/2

شيوخه:

شيوخه كُثُر[1]، استفاد منهم أيما استفادة، واقتفى أثـرهم، فقـد قـرأ الروايـات علـى الشاطبي[2]، وسمع منـه التيسيـر، ثم قرأ القراءات على أبي الفضل الغزنوي[3]، وأبي الجـود اللخمي[4].

وتفقه على علماء منهم: أبي منصور الإبياري[5]، وتأدب على الشاطبي، وابن البنّـاء[6]، وسمع من البوصيري[7]، وابن ياسين[8]، ودخل دمشق فسمع من القاسم بن عـساكر[9]. كـذلك ذكرت بعض المصادر أنه "أخذ العربية عن الرضي القسطنطيني[10]"[11].

---

(1) انظر: المصادر والمراجع التي ذُكرت في ترجمته، ص: 21

(2) هو: القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني النحوي الضرير، كان إماما في النحو والقـراءات والتفسير، (ت 590هـ). انظر ترجمته في: بغية الوعاة: 260/2

(3) محمد بن يوسف بن علي الإمام شهاب الدين، المقرئ الفقيه الحنفـي، نزيـل القـاهرة، تـصدر للإقـراء، (ت599هـ). انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: 5/1

(4) هو: أبو الجود، غياث بن فارس بن مكي، الأستاذ اللخمي المنذري المقرئ الفرضـي النحـوي العروضـي الضرير، شيخ القراء بديار مصر، (ت 650هـ). انظر ترجمته في: بغية الوعاة: 241/2

(5) هو: علي بن إسماعيل بن علي، برع في الفقه والأصول والكلام، (ت 618هـ). انظر ترجمته في: حـسن المحاضرة: 454/1

(6) لم أقف عليه.

(7) هو: هبة ا "ويسمى أيضا سيد الأهل" ابن علي بن ثابت بن مسعود الأنصاري الخزرجي، حـدث بالقـاهرة والإسكندرية، (ت 598هـ). انظر ترجمته في: الأعلام: 75/8

(8) هو: أبو الطاهر، الشيخ الصالح العابد، إسماعيل بن أبي التقى صالح بن ياسـين بـن عمـران، المـصري الشارعي الشفيقي، آخر من حدث بمصر عن الرازي، (ت 596هـ). انظر ترجمته في: سير أعـلام النـبلاء: 270/21

(9) هو: أبو محمد، القاسم بن علي بن الحسن بن هبة ا بن عبد ا بن الحسين، الحافظ المسند الـورع بهـاء الدين بن الحافظ بن عساكر، محدث، ثقة كريم النفس، كتب الكثير وصنّف وخرج، (ت 600هـ). انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات: 207/7

(10) لم أقف عليه.

(11) بغية الوعاة: 135/2

تلاميذه:

لقد انفرد السيوطي بذكر تلاميذ ابـن الحاجـب، فقـال[1]: "حـدثَ عنـه المنـذري[2] والدمياطي[3]، وبالإجازة العماد البالسي[4] ويونُس الدبوسي[5]، ورزقت تـصانيفه قبولاً تامـا لحسنها وجزالتها".

مكانته العلمية:

إن ابن الحاجب يتمتع بمكانة مرموقة بين العلماء، فهـو المـتقن والبـارع والمؤَصـل والمدقق والثقة، فقد ذكره الشيخ العلامة: شيخ الشام شهاب الدين الدمشقي المعروف بـابن أبـي شامة في كتابه: الذيل على الروضتَين، فقال[6]: "كان ركنًا من أركان الدين في العلـم والعمـل بارعا في العلوم الأصولية وتحقيق علم العربية، متقنًا لمذهب مالك بن أنس، وكان ثقـة حجـة متواضعا عفيفًا منصفًا محبا للعلم وأهله، ناشرا له، صبورا على البلوى، محتملًا للأذى".

وله اعتراضات ومخالفات للنحاة تبينَتْ من خـلال كتبـه وآرائـه، يقـول فـي ذلـك السيوطي[7]: "وقد خالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامـات مفحمـة يعـسر الجواب عنها".

وبعد تعلمه على أيدي أساتذته ومشايخه بالقاهرة، انتقل إلى دمشق –وقد حدد ابن كثير[8] السنة التي دخل بها دمشق وهي سبع عشرة وستمائة (617هـ)- ودرس بجامعها حتى أصـبح

---

[1] بغية الوعاة: 135/2

[2] هو: أبو محمد، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد ا ، زكي الدين المنذري: عالم بالحديث والعربيـة، مـن الحفاظ المؤرخين، له عدد من المصنفات، (ت 656 هـ). انظر ترجمته في: الأعلام: 30/4

[3] هو: أبو المنصور، فتح بن محمد بن علي بن خلف السعدي الدمياطي الشافعي، المنعوت بالنجيب: فاضل، له اشتغال بالحديث والأدب، وله ديوان شعر، (ت 606هـ). انظر ترجمته في: الأعلام: 134/5

[4] هو: أبو بكر بن قوام بن علي بن قوام بن منصور الهلالي البالسي: زاهد، شافعي المذهب، أشعري العقيـدة، كانت له زاوية وأتباع، (ت 658هـ). انظر ترجمته: الأعلام: 68/2

[5] لم أقف عليه.

[6] تراجم رجال القرنين السادس والسابع، المعروف بـ"الذيل على الروضتين"، لأبي شامة المقدسي: 182

[7] بغية الوعاة: 135/2

[8] انظر: البداية والنهاية: 206/13

ملتقى طلبة العلم، يقول ابن خلكان[1]: "ثم انتقل إلى دمشق، ودرس بجامعها في زاوية المالكيـة واكب الخَلْقُ على الاشتغال عليه، والتزم لهم الدروس، وتبحر في الفنون، وكان الأغلـب عليـه علم العربية".

مصنفاته:

لقد صنّف ابن الحاجب الكثير من الكتب القيمة في علوم اللغة، والأصول الفقهية، يقول ابـن خلكان[2]: "وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة"، وقد أوردتْ لنا المصادر[3] المصنفات الآتية:

1- الأمالي النحوية.
2- الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري.
3- جامع الأمهات في الفقه.
4- الكافية في النحو.
5- الشافية في الصرف.
6- شرح كتاب سيبويه.
7- المقصد الجليل في علم الخليل في العروض، وهي قصيدة.
8- المكتفي للمبتدئ.
9- منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل.
10- مختصر المنتهى في أصول الفقه.
11- شرح المقدمة الجزولية.

وورد في بعض التراجم[4] أن له كتبا أخرى غير ما ذُكر.

---

(1) وفيات الأعيان: 249/3

(2) المصدر السابق: 414/2

(3) انظر: وفيات الأعيان: 249/3، والديباج المذهب: 110/1، وغايـة النهايـة: 277/1، وشـذرات الـذهب: 234/5، وكشف الظنون: 1407/2، وهدية العارفين: 655/1، ومعجم المؤلفين: 265/6، والأعلام: 374/4

(4) انظر: الديباج المذهب: 86/2، وهدية العارفين: 655/1

وفاته:

انتقل في آخر حياته إلى الإسكندرية ليقيم فيها، ولكن لم تطل مدته، وتُوفي بهـا فـي ضحى نهار الخميس، السادس عشر من شوال، سنة ست وأربعين وستمائة هجرية (646هـ) [1]، أي: ما يوافق (1249م).

ولما تُوفّي كَتَب ناصر الدين بن المنير على قبره هذه الأبيات[2]:

ألا أيها المخْتَالُ فـي مطْـرف العمـر	**هلُم إلى قبـر الإمـام أبـي عمـرو**
تَـر العلْـم والآداب والفَـضلَ والتقَـى	**ونَيلَ المنَى والعـز غُيـبن فـي قبـر**
فتَدعو لَـه الـرحمن دعـوةَ رحمـة	**يكافأُ بهـا فـي مثْـل منْزِلَـة القفْـر**

ويبدو أن ابن تغْري بردى لخّص الأقوال عن ابن الحاجب في قوله[3]: "في شهرته ما يغني عن الإطناب في ذكره".

---

(1) الديباج المذهب: 110/1

(2) الأبيات لناصر الدين بن المنير في: الديباج المذهب: 110/1، وبغية الوعـاة: 135/2، وكـشف الظنـون: 211/1

(3) النجوم الزاهرة: 360/6

الفصل الثاني

أدلة الرضي في اعتراضاته ومنهجه في ذلك

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الاعتراض.

المبحث الثاني: اعتراضات الرضي في السماع.

المبحث الثالث: اعتراضات الرضي في القياس.

المبحث الرابع: اعتراضات الرضي في الشاهد النحوي.

المبحث الخامس: اعتراضات الرضي في القاعدة النحوية.

المبحث السادس: منهج الرضي في الاعتراض وطريقته.

المبحث الأول

الاعتراض

ويتضمن أربعة مطالب:

1- تعريف الاعتراض لغةً واصطلاحًا.

2- منشأ الاعتراضات وأسبابها.

3- أنواع الاعتراضات النحوية.

4- جهود النحاة في الاعتراضات.

5- الكتب والدراسات المعاصرة حول الاعتراضات.

المبحث الأول

تعريف الاعتراض

1- الاعتراض في اللغة والاصطلاح:

- **في اللغة:**

لقد ورد لفظ الاعتراض في المعاجم اللغوية بمعان كثيرة، أهمها: المنْع، وعدم الاستقامة. قال الجوهري[(1)]: "واعترض الشيء: صار عارضا كالخشبة المعترضة في النهر، يقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه، واعتَرض الفرس في رسنه: لم يستقم لقائده".

وقال ابن منظور[(2)]: "وعرض الشيء يعرِض واعتَرض: انتصب ومنَع وصار عارضا كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها، ويقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه... واعترض الفرس في رسنه وتَعرض: لم يستقم لقائده، قال الطرماح:

وَأراني المليك رشْدي وقد كُنْـ ـتُ أَخَا عنجهية واعتراض[(3)]"

ويبدو أن هذين المعنيين اللغويين – المنع وعدم الاستقامة – الأقربان إلى المعنى الاصطلاحي في هذا البحث.

- **في الاصطلاح:**

يختلف مفهوم الاعتراض باختلاف مجالات استعمالاته، فعند النحاة "كل كلام اُدخل فيه لفظ مفرد أو مركب، لو اُسقط لبقي الأول على حاله"[(4)]، كأن تقول: (محمد قائم) فهي جملة تامة المعنى، ولو قلنا: (محمد –والله- قائم) فلو أزلنا جملة القسم لبقيت الجملة الأولى على حالها.

---

(1) الصحاح، للجوهري: 1084/3 (عرض)، وانظر: المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد: 307/1 (عرض)، ومقاييس اللغة، لابن فارس: 272/4 (عرض)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي: 196/3-197 (عرض)، وتاج العروس، لأبي الفيض مرتضى الزبيدي: 88/10 (عرض)

(2) لسان العرب، لابن منظور: 302/4-303 (عرض)

(3) البيت للطرماح بن حكيم بن حكم، من طيء، شاعر إسلامي فحل (ت 125هـ). والبيت له في: العين، للخليل بن أحمد: 63/1، ولسان العرب: 303/4 (عرض)، وتاج العروس: 416/18 (عرض)

(4) المثل السائر، لابن الأثير: 40/3

ولم تُستخدم لفظة الاعتراض مصطلحا صرفيا عند الصرفيين، غير أنّها تُستخدم عند النحاة والصرفيين والأصوليين وغيرهم في توضيح نص، وربط بعضه ببعض، مع ترتيب نسقه، وعرضه بعد تفنيده، واستقصاء الآراء فيه، يقول الرضي[1]: "ولا يصح أن ندعي أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة، كما ادعينا في الكلم المتقدمة، وكما يصح أن ندعي في الحركات الإعرابية، فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد".

أما عن تعريف الاعتراض هنا فيقال إنه: "مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصود بما باينَه"[2]، وقيل: "ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده"[3]. ويمكن صوغ تعريف اصطلاحي للاعتراض، فأقول: هو رد الحكم النحوي أو منْعه سواء في الأصول أم في الفروع، لعدم استقامته، بإقامة حجة أو دليل عقلي أو نقلي.

وهذا المفهوم ينطبق على اعتراضات الرضي على النحاة، ومنهم المصنف ابن الحاجب. فَمن الاعتراضات الواردة بمعنى المنع، قول الرضي[4]: "وأجاز الفراء[5] حذف الهمزة دون الألف في نحو: حمراء، والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز: يا حمراء بفتح الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو قوله:

كليني لِهم يا أُميمةَ ناصبِ[6]

والوجه المنْع؛ لأن اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخم، ولا كذلك ذو الألف".

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 26/1

(2) الكافية في الجدل، للجويني: 67

(3) المصدر السابق:67

(4) شرح الرضي على الكافية: 404/1

(5) هو: أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد أو (بني منقر)، المعروف بالفَراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: "الفراء أمير المؤمنين في النحو"، ومن كلام ثعلب: "لولا الفراء ما كانت اللغة"، (ت 207هـ). انظر: نزهة الألباء: 43/1، وفيات الأعيان: 228/2، وبغية الوعاة: 333/2، والأعلام: 145/8

(6) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني زياد بن معاوية بن ضباب، شاعر جاهلي مشهور، (ت 18 ق.هـ.) وعجزه:

... ... **وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكبِ**

والبيت في: ديوانه: 1/1، والعقد الفريد: 381/2، والأغاني، للأصفهاني: 185/3، والصحاح: 904/3 (أنس)، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني: 71/1، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي: 235/2، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 283/3

ومن الاعتراضات الواردة بمعنى عدم الاستقامة، قوله: "واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الإشارة في أول الحالين، بأن المبتدأ إذا تقيد بحال، لم يتقيد الخبر بالحال، ألا ترى أن اسم الإشارة لما تقيد بالحال في: (هذا زيد قائما)، لم يتقيد الخبر بذلك الحال، وفي نحو: (هذا بسرا أطيب منه رطبا)، تقيد الخبر بالحال اتفاقًا، فلا يتقيد المبتدأ بالحال، وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف"[1].

وكثيرا ما يستخدم لفظ الاعتراض في كلام الشراح للمتون؛ ذلك لأن الاعتراض من مفهومه ليس التتبع القَصدي للأخطاء والهنَات[2]، وإنما سبيله بيان المعنى، وإبراز الحقيقة العلمية على وجه الصواب، حتى وإن استدعى ذلك بيان خطإٍ في كلام المصنف.

وتَبرز بعض المصطلحات في هذا السياق، وقد تختلط في الاستعمال، وذلك نحو الاستدراكات، والتعقبات، والمؤاخَذات، إلا أنها تختلف عن مفهوم الاعتراض الذي بينتُه.

فالاستدراكات: هي إضافة أو زيادة إلى الحقيقة العلمية المسبوق إليها، لعدم علم المصنف بها أو أنها نتاج للبحث العلمي، والاستقراء الجيد.

يقول ابن منظور[3]: "واستَدرك الشيء بالشيء: حاول إدراكه به". ومنها مثلًا: استدراكات السيرافي على سيبويه، واستدراكات الزبيدي على سيبويه.

أما التعقبات: فهي تَتَبع قصدي لعثرات السابق العلمية أو أخطائه، لغرض معلوم أو مجهول.

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 35/2

(2) الصواب "هنَات" بفتح التاء لا بتشديدها، وتأتي على "هنَوات". جاء في مقاييس اللغة: "في فلانٍ هنَاتٌ" [بفتح التاء] أي: خصلات شر، ولا يقال: في الخير". انظر: مقاييس اللغة: 50/6 (هنأ)، وانظر أيضا: المحيط في اللغة: 274/1 (هنَن)، والصحاح: 316/1 (سعر)، وتاج العروس: 310/7 (فَخَخَ) و270/36 (وهن) و318/40 (هنَو).

(3) لسان العرب: 378/2 (درك)

قال ابن منظور[1]: "واستَعقَبت الرجلَ وتَعقبته: إذا طلبتَ عورتـه وعثْرتَـه". ومنهـا: تعقبات أبي حيان لابن مالك كما هو مشهور، فقد كان أبو حيان ينتقص من ابن مالـك، ويتتبـع أخطاءه وهنَاتَه.

والمؤاخَذات: هي نَحو من التعقبات والاستدراكات، فهي أشمل.

يقول ابن منظور[2]: "وآخذَه بذنبه مؤاخذةً: عاقبه، وفي التنزيـل العزيـز: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾، ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[3]". ومنها: مسائل الغَلَط للمبرد[4].

2- منشؤها وأسبابها:

ينشأ الاعتراض من محاولة المؤلف أو الشارح شرح كلام مصنف؛ ذلك لأنه يسعى إلى الفهم الحقيقي للنص، فيظهر له في هذا النص ما هو مخالفٌ لرأيه، أو لآراء جمهور العلماء، أو للنقل الصحيح من سماع أو قياس وغيرهما، فَيعتَرِض على المصنف، ويبين الرأي الذي يـراه صحيحا، مستجمعا أنسب الردود، وأقوى الحجج، وأوضح الشواهد. ولهذه الاعتراضات أسباب، من أهمها:

1- الاختلاف في النظر إلى أصول القواعد، وذلك كتقديم السماع على القيـاس عنـد أحـد العلماء، أو العكس، وما الخلاف بين البصريين والكوفيين إلا نتاج هذا الاختلاف.
2- التشدد في الأخذ عن قبائل عربية مشهورة بالفصاحة، فـي حـين يتـساهل آخـرون فيعتمدون على اللغات الضعيفة، أو الأقل فصاحة.
3- الاختلاف في فهم النص وتفسيره.
4- الميول المذهبية والسياسية.
5- اعتماد بعض المذاهب على شاهد نحوي وحيد في المسألة.

---

[1] لسان العرب: 383/4 (عقَب)

[2] المصدر السابق: 46/1 (أخَذَ)

[3] الآية الأولى: من سورة العنكبوت: 46/29، والآية الثانية: من سورة البقرة: 286/2

[4] انظر: مقدمة المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة: 96-97، والخصائص، لابن جني: 228/1

للوصول إلى نقطة البداية للاعتراض في مؤلفات النحاة والصرفيين، يجب الرجوع إلى بداية التأليف النحوي والصرفي، كان سيبويه تلميذ الخليل أول من ألف كتابا يجمع علوم النحو، وما أن ظهر كتاب سيبويه حتى انبرى العلماء إلى تناول الكتاب بالشرح والتحليل والتمحيص، وأقبل عليه المتعلمون ينهلون من علمه ويدرسون مسائله، ومع كل هذا الاهتمام في "الكتاب" إلا أنه قد اعترض بعض الأقدمين على سيبويه، منهم: ابن الطراوة الذي كان معنيا بكتاب سيبويه، عارفًا قدره في النحو، ولكن ذلك لم يمنعه من الاعتراض على سيبويه في مواضع متعددة من كتابه، ومن أبرز ما أُلف من مؤاخذات على الكتاب هو: كتاب المبرد (مسائل الغلط)[1] الذي غلط فيه سيبويه في كثير من المواضع من الكتاب، مما أثار حفيظة كثير من العلماء الذين ينظرون لسيبويه بنوعٍ من التقدير والإجلال، وكثير من الهيبة والاحترام، ينظرون إليه على أنه بعيد عن النقد والاعتراض في النحو، فتناولوا كتاب المبرد بالنقد والتفنيد والاعتراض عليه أيضا، من ذلك: كتاب ابن ولّاد (الانتصار)، وكتاب ابن درستويه (النصرة لسيبويه على جماعة النحويين)، وأبو سعيد السيرافي[2] في شرحه لكتاب سيبويه، وغير ذلك الكثير[3]، مما شجع العلماء على تناول العلوم بشيء من التؤدة والروية والدراسة والمراجعة وكل ذلك أنتج لنا علما غزيرا، جديرا بالبحث العلمي الموضوعي.

3- أنواع الاعتراضات النحوية:

الاعتراضات النحوية كثيرة، منها:

1- في التعريفات.
2- في العبارة والصياغة.
3- في السماع.
4- في القياس.
5- في الشاهد.

---

[1] لم يصل إلينا هذا الكتاب، ولكن ذكر ابن ولّاد هذه المسائل في كتابه "الانتصار". انظر: الانتصار لسيبويه على المبرد: 43 وما بعدها، والمؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية، د. زهير عبد المحسن سلطان: 19

[2] هو: أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، نحوي، عالم بالأدب، أصله من سيراف، من بلاد فارس، كان معتزليا، متعففًا، لا يأكل إلا من كسب يده، له: (الإقناع) في النحو، أكمله بعده ابنه "يوسف"، و(أخبار النحويين البصريين)، و(شرح كتاب سيبويه)، (ت 368هـ). انظر ترجمته في: نزهة الألباء: 379/1، وإنباه الرواة: 313/1، ووفيات الأعيان: 130/1، وبغية الوعاة: 507/1-508، والأعلام: 195/2-196

[3] انظر: المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية: 19-20

6- في القاعدة النحوية.
7- في ترتيب المسائل النحوية.

4- جهود النحاة في الاعتراضات:

لقد أسهمت الاعتراضات في نضج الصناعة النحوية، وتماسك قواعدها وأصولها، ومن أنواع الاعتراض التي كان للنحاة دور كبير في المشاركة فيها، ما يلي:

أولًا: المناظرات والمحاورات:

المناظرة في الاصطلاح: "تردد الكلام بين شخصين يقصد كل واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه مع رغبة كل منهما في ظهور الحق"[(1)].

ومن أبرز هذه المناظرات والمحاورات:

1- المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائي، وهي ما تسمى بالمسألة الزنْبورية.
2- مناظرة بين المازني والفراء حول حذف لام الأمر[(2)].

ثانيًا: المسائل والأجوبة:

وهي مسائل دقيقة قائمة على الاجتهاد والنظر والتمحيص، يدرسها أحد النحويين، أو يبدي رأيه فيها، فيدور حولها جدل وحوار، وأسئلة وأجوبة.

ومن ذلك مثلًا:

أجوبة أبي نزار الحسن بن صافي "ملك النحاة"، وابن الشجري حول: "يا أيها الرجل"[(3)].

- هل ضمة اللام فيه ضمة إعراب؟
- وهل الألف واللام فيه للتعريف؟
- وهل "يأمل" و"مأمول"، وما يتصرف منها جائز؟
- وهل تكون "سوى" بمعنى "غير"؟

---

(1) النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري: 1/1-5
(2) انظر: الخصائص: 496/2
(3) أمالي ابن الشجري: 363/2

ثالثًا: ردود النحويين بعضهم على بعض:

ومن تلك الردود:

1- رد المبرد على سيبويه، المعروف بـ (مسائل الغلط)[1].

2- رد ابن ولاّد على المبرد انتصارا لسيبويه[2].

5- الكتب والدراسات المعاصرة حول الاعتراضات:

هناك عدد من الكتب العلمية، والرسائل، والدراسات الجامعية التي تناولت الاعتراضات النحوية، منها:

1- كتاب: اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن[3].

2- كتاب: الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته[4].

3- اختلافات أبى حيان في كتابه ارتشاف الضرب على ابن مالك "دراسة نَحوية"[5].

4- اعتراضات ابن الخباز على النحويين في كتابه الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية[6].

5- اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل[7].

---

(1) انظر: مقدمة المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة: 96-97، والخصائص: 228/1

(2) انظر: مقدمة المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة: 12

(3) صدر حديثًا عن دار البحث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث بمدينة دبي بالإمارات العربية المتحدة الطبعة الأولى (1428هـ)، للدكتورة: إيمان حسن السيد.

(4) صدر عن دار الكتب الوطنية في هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، للدكتور: ناصر محمد عبد ا آل قميشان.

(5) رسالة ماجستير، للباحث: أحمد عثمان ناجي منصور، تاريخ الإقرار: 2003م

(6) رسالة ماجستير، للباحث: أبو المجد علي حسن، المنصورة، جامعة الأزهر- كلية الدراسات الإسلامية والعربية - قسم اللغويات، 2001م

(7) رسالة دكتوراه، للباحث: محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، المشرف: أ.د. عبد الفتاح السيد سليم

المبحث الثاني

اعتراضات الرضي في السماع

ويتضمن ثلاثة مطالب:

1- تعريف السماع.

2- أنواع السماع في اللغة.

3- المسائل التي اعترض فيها الرضي في السماع.

المبحث الثاني
اعتراضات الرضي في السماع

1- تعريف السماع:

هو: "ما ثَبتَ في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر"[1].

والسماع هو الركن الأساس الذي بنيت عليه اللغة العربية وقامت أعمدتها، وسماه أبو البركات الأنباري[2]: النقْل، وقال في تعريفه[3]: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلّة إلى حد الكثرة". وتم استنباط قواعد اللغة وأحكامها من هذا المنقول نَقْلًا صحيحا، وعليه اعتمد القياس، وبذلك يكون السماع عند علماء اللغة على ثلاثة أضرب، وهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب.

2- أنواع السماع في اللغة:

1- **القرآن الكريم وقراءاته:** ولا شك أن القرآن الكريم هو سيد الحجج، يقول السيوطي[4] "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذًا"، ويقول ابن الجزري[5]: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصح سنَدها، فهي القراءة الصحيحة التي لا

---

(1) الاقتراح، للسيوطي: 74

(2) هو: أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ابن أبي سعيد الأنباري، ولد بمدينة الأنبار، كان إماما ثقةً صدوقًا عالما، له الكثير من المؤلفات، أشهرها: "الإنصاف في مسائل الخلاف"، و"أسرار العربية"، (ت 577هـ). انظر ترجمته في: إنباه الرواة: 169/2، ووفيات الأعيان: 320/2، وشذرات الذهب: 258/4، وبغية الوعاة: 88/2

(3) لُمع الأدلة، لابن الأنباري: 81

(4) الاقتراح: 152

(5) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري: 9/1

يجوز ردها ولا يحل إنكارها"، وقد وجه ابن هشام الأنصاري[1] عناية خاصة بنصوص القرآن الكريم[2].

2- **الحديث النبوي الشريف:** وفي الاستدلال به خلاف كبير بين النحاة، وكان ذلك لأمرين هما:

الأول: أن الرواة جوزوا نقل الحديث الشريف بالمعنى.

الثاني: وقوع اللحن والوضع في كثير من الأحاديث الشريفة؛ لأن الرواة أغلبهم ليسوا من العرب الأقْحاح، بل من الأعاجم[3]. ولهذا كان النحاة من الحديث النبوي على ثلاثة مذاهب[4]:

الأول: من منَع الاستشهاد بالحديث، وعلى رأسهم: أبو حيان النحوي.

الثاني: من أجاز الاستشهاد بالحديث، وتزعم هذا الاتجاه: البدر الدماميني.

الثالث: من توسط في الموقف بين المنْع والجواز، فيفرق هذا الفريق بين نصوص السنة التي يعتقد أنها لفظ الرسول ﷺ، وما يحتمل التغيير في ألفاظه، فاستدلوا بما ثبت أنه اللفظ المروي، وذلك غالب في الأحاديث القصيرة، أما النوع الآخر –وهو الغالب- الذي يتضمن الأحاديث الطويلة التي لا يستطاع حفظها، فهذا لا يحتج به عندهم، ومن أبرز من ساروا على هذا النهج أبو الحسن الشاطبي، في كتابه: (المقاصد الشافية في شرح الألفية)[5].

3- **كلام العرب:** وهو ما يعرف بـ:(النثر والشعر)، وقد اعتمد علماء اللغة على هذا المنهل كثيرا، وركّزوا على شواهده وشرحها والتنقيب عن أصولها، قال السيوطي[6] "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم".

وقد احتج العلماء بما نطقت به العرب من شعر ونثر حتى منتصف القرن الثاني الهجري (150هـ).

---

[1] هو: أبو محمد، عبد ا بن يوسف بن أحمد بن عبد ا بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري، النحوي الفاضل، العلامة المشهور، من أئمة العربية، له: (مغني اللبيب)، و(أوضح المسالك)، وغيرها، (ت 761هـ). انظر ترجمته في: بغية الوعاة: 68/2-70، والأعلام: 174/4

[2] انظر: الاقتراح: 152-155، والرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عيد: 123

[3] انظر: الاقتراح: 158-159

[4] انظر: الاقتراح: 157-161، والرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عيد: 131-134

[5] انظر: الاقتراح: 157-161، والرواية والاستشهاد باللغة: 133

[6] الاقتراح: 162

3- المسائل التي اعترض فيها الرضي في السماع:

المسألة الأولى

أنواع المفعول المطلق

قال ابن الحاجب: "ويكون للتأكيد والنوع والعدد، نحو: جلستُ جلوسا، وجِلْسةً، وجِلْـسةً فالأول لا يثنى ولا يجمع، بخلاف أخويه"[(1)].

يقول الرضي: "المراد بالتأكيد... ...، ويعني بالنوع: المصدر الموصوف، وذلك علـى ضروب، لأنه إما أن يكون موضوعا على معنى الوصف كالقَهقَرِي، والقرفـصاء، وكالجِلـسة والركْبة، لأن الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات، كصفة الحسن أو القبح، أو الـشدة أو الضعف، أو غير ذلك، فالجِلسة ليست مطابقة للجلوس. وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو: جِلسة حسنة، وربما يترك نحو: جلست جِلسة. وإما أن يوصف بصفة مع ثبوت الموصوف نحو: جلست جلوسا حسنًا، أو مع حذفه، نحو: عملَ صالحا، أي: عملًا صالحا، ومنه: ضـربتُ ضرب الأمير، لأنك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة، والأصل: ضربتُه ضـربا مثلَ ضربِ الأمير، وذلك لأنك لا تفعلُ فعلَ غيرِك.

وإما أن يكون اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر، إما بمن نحو: ضربته أنواعا من الضرب، وإما بالإضافة، وذلك إما في أي، نحو: ضربته أي ضربٍ. وإما في أفعـل التفـضيل نحو: ضربته أشد الضربِ، وقدمت خير مقدمٍ، لأن "أيا" وأفعل التفضيل بعض ما يضافان إليـه كما يجيء في باب الإضافة. ويجوز أن يكون هذا مما حذف موصوفه، أي: ضربا أي ضـرب وضربا أشد الضرب. وإما في بعض، وكل، نحو ضربته بعض الضربِ أو كـل الـضرب، أو غير مبين في اللفظ، نحو: ضربته أنواعا وأجناسا. وإما أن يكون مصدرا مثنى أو مجموعا لبيان اختلاف الأنواع، نحو: ضربته ضربين أي مختلفين، قال تعـالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[(2)]، أو معرفًا بلام العهد، كما إذا أشرت إلى ضربٍ معهود شديد أو ضعيف أو غيـر ذلـك، فتقـول:

---

(1) الكافية في النحو، لابن الحاجب: 112/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 298/1

(2) سورة الأحزاب: 10/33

ضربتُه ذلك الضربِ، ونحو: القرفصاء في: قَعد القرفصاء، والقَهقَرِي في: رجع القهقري مصدر بنفسه كما ذكرنا، عند سيبويه.

وقال المبرد[1] هو في الأصل صفة المصدر، أي: القعدة القرفصاء والرجوع القهقـري وعند بعض الكوفيين: هو منصوب بفعل مشتق من لفظه، وإن لم يستعمل، فكأنه قيـل: تقهقـر القهقري وتقرفص القرفصاء، ونحوه، **وعدم سماع** وقوع هذه الأسماء وصفًا لشيء، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين، إذ هو إثبات حكم بلا دليل"[2].

المناقشة والتحليل:

يشرح الرضي في هذه المسألة نوعا من أنواع المفعول المطلق، وهو: المفعول المطلـق المبين للنوع –لنوع عامله-، وذكر صورة من صوره: أن يكون المصدر نفسه دالًا على نـوع من أنواع عامله، وضرب مثالًا: (قعد القرفصاء، ورجع القهقري)، ثم اعترض في هذه المـسألة على المبرد البصري المذهب، وعلى بعض الكوفيين، اعتراضا سماعيا، فالمبرد يورد أن الأصل في: (القرفصاء، والقهقري) صفةٌ للمصدر، وتقديره: القعدة القرفصاء، والرجوع القهقري، وعلى هذا فالكلام فيه حذْف، والعاملُ في الصفة هو نفسه العامل في الموصوف، فكأنه قيـل: تقهقـر القهقري وتقرفص القرفصاء، أما بعض الكوفيين فيرون أنه منصوب بفعل مشتق من لفظه، وإن لم يستعمل، فكأنه قيل: تقهقر القهقري وتقرفص القرفصاء، ولم يدعموا رأيهم بنص قرآنـي، أو حديث نبوي، أو كلام عن العرب، وبذلك قد جانبوا السماع، وأدلة ذلك كثيرة في كتب اللغـويين والنحاة، قال ابن الأعرابي[3]: "قعد القُرفُصا" بالقصر، وحكى ابن القَطاع[4] أنـه يقـال: "قعـد القُرفُصى، بالقصر"، فلم تذكر العرب تقرفص القرفصاء، أو تقهقر القهقري، إنما جاؤوا بلفظ من فعله الذي أُخذَ منه، يؤَكد ذلك سيبويه[5]: "فمن ذلك قعد القرفصاء، واشـتمل الـصماء، ورجـع القهقري؛ لأنه ضرب من فعله الذي أُخذ منه"، أي أنه منصوب بالفعل الذي قبله لأن (القرفصاء)

---

[1] هو: أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، المبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني وغيرهما، (ت 286هـ)، انظر: طبقات النحويين واللغـويين: 101-110، وإنباه الرواة: 241/3-253، ووفيات الأعيان: 313/4-322، والوافي بالوفيات، للصفَدي: 168/2-169

[2] شرح الرضي على الكافية: 298/1-300

[3] لسان العرب: 71/7 (قرفَص)

[4] انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين حـسن المـرادي المـصري المـالكي: 1359/3

[5] الكتاب، لسيبويه: 34/1، وانظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمـد محي الدين عبد الحميد: 173/2-174، وشرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري: 253

نوع من القعود، و(الصماء) نوع من الاشتمال، و(القهقري) نوع من الرجوع والنكوص، فإذا عمل (قعد) في القعود الجامع لأنواعه كان عاملًا في نوع منه لدخوله تحت الجنس هذا قول سيبويه. والقرفصاء نوع من أنواع القعود أو الجلوس، "القرفصاء: ضرب من الجلوس"[1].

وذكر الزمخشري[2] أمثلة على المفعول المطلق المبين للنوع، موافقًا سيبويه وجمهور علماء النحو "ومنه: رجع القهقري، واشتملَ الصماء، وقعد القرفصاء؛ لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود"[3].

ويوافق الرضي ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية، حينما تكلم ابن الأنباري في هذه المسألة، ورد فيها على القائلين بقول المبرد أو بعض الكوفيين: "فإن قيل: فعلى ماذا ينتصب قولهم قعد القرفصاء ونحوه؟ قيل: ينتصب على المصدر بالفعل الذي قبله؛ لأن القرفصاء لما كانت نوعا من القعود، والفعل الذي هو (قعد) يتعدى إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها، تعدى إلى القرفصاء التي هي نوع منه؛ لأنه إذا عمل في الجنس عمل في النوع إذ كان داخلًا تحته"[4]. وهذا مذهب سيبويه كما ذُكر.

بمجموع الأدلة السابقة، يتضح صواب رأي الرضي، فلم يثْبِت السماع ما ذهب إليه المبرد وبعض الكوفيين، فأين الفعل المشتق من لفظ المصدر من نص أو حديث أو شعر أو نثر؟ وأين الصفة للمصدر؟ بل يقْطَع الشك باليقين إذا قرأنَا حديثين نبويين شريفين، وبيتان من كلام العرب، تُؤكد جميعها بعد الرأي القائل: "الفعل المشتق من لفظ المصدر"، أو "صفة المصدر" يقول الرسول -ﷺ-: **"ما بالُ أقْوامٍ يقُولُون: إن رحمي لا ينْفَع، بلى وا ـ إن رحمي موصولةٌ في الدنْيا والآخرة، وإني أيها الناس فَرطُكُم على الحوض، فَإذَا جِئْتُ قام رِجالٌ، فقَال هذَا: يـا**

---

[1] الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفُور الإشبيلي: 62/1

[2] هو أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار ا ، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، أشهر كتبه: (الكشاف) في تفسير القرآن، و(أساس البلاغة)، (ت 538هـ). انظر: نزهة الألباء: 168/1، ووفيات الأعيان: 168/5، والوافي بالوفيات: 483/4، وبغية الوعاة: 279/2، والأعلام: 178/7

[3] المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري: 6/1

[4] أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري: 81/1، وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى: 5/1، وهمع الهوامع، للسيوطي: 101/2

رسولَ ا ِ، أَنَا فُلان، قال هذا: يا رسولَ ا ِ، أَنَا فُلان، وقالَ هذَا: يا رسـولَ ا ِ، أَنَـا فُـلان فَأَقُول: قَد عرفْتُكُم، ولكنكُم أَحدثْتُم بعدي، ورجعتُم القَهقَرى"[1]، فلم يقل ﷺ: (تقهقرتم القهقرى) ولم يقل (الرجوع القهقرى)، وهو أفصح العرب. وقد جاء في حديث رواه عكرمـة عـن ابـن عباس عن عمر أن النبي -ﷺ-، قال: "**إِني أُمسِك بِحجزِكُم هلُم عن النارِ، وتَقَـاحمون فيهـا تَقَاحم الفَراش، وتَردون علي الحوض، ويذْهب بِكُم ذَاتَ الشمال، فَأَقُول: يا رب أُمتـي، فَيقَـال إِنهم كَانُوا يمشُون بعدك القَهقَرى"**[2].

قال الشاعر:

مشَى ابن الزبيـرِ القَهقَـرى فَتَقَـدمتْ	**أُميـةُ حتـى أَحـرزوا القَـصبـات**[3]

وقال الشاعر:

جلُـــوس القُرفُـصـاء كَـذَا مكبـا	**فَمـا تَنْسـاح نَفْـسي لانْبِـساطـي**[4]

مما سبق، يلاحظُ أن الأدلة دامغة على أن العرب لم تأت مـن المـصدر: (القرفـصاء والقهقري)[5] بفعل من لفظه، ولم يسمع عنها ذلك، وليس الأصل صفة المصدر كما بينْت، كذلك أحاديث النبي -ﷺ- كانت أقوى دليل على ذلك.

---

[1] الحديث في: المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، مع تعليقـات الـذهبي فـي التلخـيص: 84/4 (6958)، والسنن الكبرى، للبيهقي: 195/3

[2] السنن الكبرى، للنسائي: 131/1، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكـر بـن إسماعيل البوصيري: 180/5 (4485)

[3] البيت لعبد ا بن الزبير الأسدي الكوفي، شاعر من الكوفة مشهور بالهجاء، (ت 75هـ)، والبيت لـه فـي: الأغاني: 91/4، وأساس البلاغة، للزمخشري: 369/1، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخـيص، للعباسـي: 357/1

[4] البيت منسوب لِليث، في: تاج العروس: 95/18، وبلا نسبة في العين: 248/5

[5] جاءت لفظة "القهقري" بإثبات الياء في: الكتاب: 34/1، وشرح الرضي على الكافية: 298/1، وشرح شذور الذهب: 253، وأوضح المسالك: 173/2، والمفصل في صنعة الإعراب: 6/1، وشرح الأشموني: 5/1، وهمـع الهوامع: 101/2، وجاءت بإثبات الألف اللينة المقصورة "القهقرى" في: الحديثين النبويين الشريفين المـذكورين آنفًا، وكذلك في قول الشاعر عبد ا بن الزبير الأسدي الكوفي.

المسألة الثانية
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قال ابن الحاجب: "والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه: يا غلامي، ويا غلامـي، ويـا غلامِ، ويا غلاما، وبالهاء وقفًا، وقالوا: يا أبِي، ويا أمي، ويا أبتَ، ويا أمتَ فتحا وكسرا وبالألف دون الياء، ويا ابن أم، ويا ابن عم، خاصة مثل: باب يا غلامي، ويا ابن أم، ويا ابن عم"[1].

قال الرضي: "ولو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة أحرف فما زاد، بل جاز وضعها على حرف أو حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه، ونحو "ما" و"من"، هذا وعلى كل حال، فلا شك أن إسـكان يـاء المتكلم أكثر استعمالًا إذا لم يلزم اجتماع الساكنين؛ وذلك لعدم الاحتيـاج –إذن- إلـى حركتهـا لوقوعها أبدا بعد كلمة أخرى فلا يبتَدَأُ بها مع كونها حرف علة، وهذان أعني الفـتح والـسكون مطردان في غير النداء أيضا، نحو: جاءني غلامي، وأما: يا غلام بحذف الياء في النداء؛ فـلأن النداء موضع تخفيف، ألا ترى إلى الترخيم وذلك لأن المقصود غيره، فيقصد الفراغ من النـداء بسرعة؛ ليتخلص إلى المقصود من الكلام، فخفّف يا غلامي بوجهين: حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلًا عليها، وقلب الياء ألفًا؛ لأن الألف والفتحة أخفّ من الياء والكـسرة، وهـذان الوجهـان لا يكونان في كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم، بل في الاسم الذي غلب عليه الإضافة إلى اليـاء واشتهر بها، لتدل الشهرة على الياء المغَيرة بالحذف أو القلب، فلا تقول: يا عدو، ويـا عـدوا. **وقد جاء شاذّا في المنادى:** يا غلام، ويا أب، اجتزاء بالفتح عن الألف"[2].

---

[1] الكافية في النحو، لابن الحاجب: 147/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 389/1

[2] شرح الرضي على الكافية: 390/1

المناقشة والتحليل:

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، إما أن يكون صحيحا أو معتلًا، وفي هذه المسألة الحديثُ عن الصحيح، وذكر علماء النحو أن الصحيح يجوز فيه ستة أوجه[1]، هي:

1- حذف الياء والاستغناء بالكسرة، مثل: (يا عبدِ)، وهذا هو الأكثر.
2- إثبات الياء ساكنة، نحو: (يا عبدي)، وهو دون الأول في الكثرة.
3- قلب الياء ألفًا، وحذفها، والاستغناء عنها بالفتحة، نحو: (يا عبدَ).
4- قلب الياء ألفًا، وإبقاؤها، وقلب الكسرة فتحةً، نحو: (يا عبدا)، و(يا أَسفَا).
5- إثبات الياء محركة بالفتح، نحو: (يا عبديَ).
6- حذف الياء والاكتفاء بنية الإضافة، وضم الميم أو الباء، كما يضم غير المضاف، فهو منصوب بفتحة مقدرة، منع من ظهورها حركة المشاكلة، ويكثر ذلك فيما يغلب فيه أن ينادى مضاف، كـ(الأم، والأب، والرب)، مثل قراءة بعضهم: ﴿قَالَ رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾[2].

وإذا استندنا إلى الحالة الثالثة، وهي: قلب الياء ألفًا، وحذفها، والاستغناء عنها بالفتحة نحو: (يا عبدَ)، لَعلم الناظر أنّه يجوز القياس على هذه الحالة، فالنحاة أوردوها لعلمهم بكلام العرب وتأصيلهم، فأصلها: (يا عبدي) بإثبات الياء، ثم قلبت الياء ألفًا: (يا عبدا)، ثم استغنوا عن الألف بالفتحة: (يا عبدَ)، وعلى ذلك يجوز القول: (يا غلامَ)، فأصلها: (يا غلامي) بإثبات الياء ثم قلبت الياء ألفًا: (يا غلاما)، ثم استغنوا عن الألف بالفتحة: (يا غلامَ)، فكيف يعدها الرضي من الشذوذ؟؟

وقد جاء في دليل السالك إلى ألفية ابن مالك أحوالًا، كانت الحالة الثالثة منها كما ذُكِر آنفًا، وهي: "قلب الياء ألفًا، وحذفها، وإبقاء الفتحة دليلًا عليها فتقول: (يا غلامَ)، فـ(غلام) منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا -المحذوفة- مضاف

[1] انظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام الأنصاري: 10/1، وأوضح المسالك: 34/4، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد عبد الحميد: 202/3

[2] سورة يوسف: 33/12، فـ(ربُّ): منادى مضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة، ولم يأت بفتحة ولكن بضمة مشاكلةً للمنادى المبني على الضم، وعليه يكون إعراب (رب): منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها حركة المشاكلة، وهو مضاف، و(ياء المتكلم المحذوفة): في محل جر مضاف إليه.

إليه"[1]. بل أجاز الأخفش[2] حذف الألف والاجتزاء بالفتحة –وهي الحالةَ الثالثة التـي ذُكـرتْ آنفًا- واستند إلى قول الشاعر:

ولَــستُ بِراجِــعٍ مــا فَــاتَ منــي بِلَهــفَ ولا بِلَيــتَ ولا لَــواني[3]

والشاهد في البيت: (بِلَهفَ) فالباء حرف جر، ومجرورها محذوف، و(لَهـفَ): منـادى بحرف نداء محذوف أيضا، وهو مضاف إلى ياء المتكلم، وقد قلبت ياء المتكلم ألفًا، وقلبت –مع ذلك- الكسرة التي كانت قبلها فتحة، ثم حذفت هذه الألف اجتزاء بفتح ما قبلها، فالفتحـة دليـل على الألف المحذوفة وليست علامة إعراب، فأصل الكلام: (بقولي لَهفي)، ثم صار: (يا لَهفَا) ثم صار: (بِلَهفَ) كما في البيت[4].

وقد أجاز ذلك ابن هشام أيضا في المغني، يقول[5]: "ومن هنا أيضا قال أبو الحسن في يا غلاما: (يا غُلام)، بحذف الألف وإن كانت أخف الحروف؛ لأن أصلها الياء".

فقولُ الرضي في مسألة (يا غلام) أنّها من الشذوذ، فيه نظر، والأصل ما بينْتُه بالشاهد والـدليل والله تعالى أعلم.

أما اعتراضه على: (يا أب) باعتباره من الشذوذ في المنادى، ففي أصلها -وهو الأب والأم مع اللغات الست الذي ذُكرتْ آنفًا- أربع لغات أخرى، أوردها علماء النحو[6]، وهي:

1- أن تعوض تاء التأنيث عن ياء المتكلم، وتكسرها، وهو الأكثر، فتقول: (يا أبـت، ويـا أُمت).

---

[1] انظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، د. عبد الله بن صالح الفوزان: 203/1، وتعجيل الندى بـشرح قطـر الندى، د. عبد الله بن صالح الفوزان: 171

[2] هو: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، المجاشعي بالولاء، النحوي، البلخي، المعروف بالأخفش الأوسـط، مـن أكابر أئمة النحويين البصريين، (ت 210هـ)، وقيل: (ت 215هـ)، وقيل: (ت 221هـ)، انظر: نزهة الألبـاء في طبقات الأدباء: 63/1 ، ووفيات الأعيان: 380/2، ووالوافي بالوفيات: 82/5

[3] البيت بلا نسبة في: الخصائص:276/1، والممتع الكبير في التصريف: 6/1، والمقاصد النحوية فـي شـرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 243/3، وهمع الهوامع: 531/2، وخزانة الأدب: 142/1، وحاشـية الـصبان، لمحمد بن علي الصبان الشافعي، طبعة 2009م: 1178/3

[4] انظر: أوضح المسالك: 34/4، وحاشية الصبان: 155/3

[5] انظر: مغني اللبيب: 255/1

[6] انظر: أوضح المسالك: 34/4-35، وشرح ابن عقيل: 202/3

2- أن تفتحها، وهو الأقيس، فتقول: (يا أبتَ، ويا أُمتَ).

3- أن تضمها على التشبيه، بنحو: ثُبة وهبة، فتقول: (يا أبتُ، ويا أُمتُ) وهو شـاذ، وقـد قُرِئَ بهن. "ليس مجال الحديث عنها هنا".

4- الجمع بين التاء والألف، أو بين التاء والياء، فقيل: (يا أَبتَا، ويا أُمتَا)، و(يا أبتـي، ويـا أمتي)، وهذا خاص بالضرورة الشعرية؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه.

لم يرد –إذن- في هذه الحالات ولا التي سبقتها: (يا أب)، فالملاحظُ أنّها لم تُسمع عـن العرب[1]، فقد أصاب الرضي كبد الحقيقة في هذه.

---

(1) انظر: الكتاب: 135/1

المسألة الثالثة

النعت الحقيقي والسببي، وحكم كُل منهما

قال ابن الحاجب: "ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه، نحو: مررت برجل حسن غلامه، فالأول: يتبعه في الإعراب، والتعريف، والإفراد، والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث والثاني: يتبعه في الخمسة الأُول، وفي البواقي كالفعل"[1].

قال الرضي: "ومما يقع سببيا قياسيا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب، نحو: برجلٍ مصري حماره؛ لكونه بمعنى منسوب، فيعمل عمله، ومما جاء من ذلك **سماعيًا على قُبح:** (سواء)، نحو: (مررت برجلٍ سواء هو والعدم)، و(سواء أبوه وأمه) والفصيح المشهور: رفع سواء، على الابتداء والخبر، فعلى هذا يقبح كون: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[2] في محل الرفع بأنه فاعل سواء، في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[3]، على أن يكون (سواء) وحده مرفوعا على أنه خبر "إن"، بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر، وقد جاء: مررت برجلٍ سواء درهمه، أي تام، فيطلب فاعلًا واحدا، بخلاف الأول؛ لأنه بمعنى (مستَوٍ)، فهو من اثنين فصاعدا"[4].

المناقشة والتحليل:

يقَبح الرضي رواية السماع بالجر لكلمة (سواء) في قولهم: "مررتُ برجلٍ سواء هو والعدم" و"سواء أبوه وأمه"، معللًا ذلك بأن الفصيح المشهور، رواية الرفع في مثل هذه المقولات واستند إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾، ثم رفض من يعرب (سواء) في حالة رفعها هنا على أنها: خبر إن، أو من جعل المصدر المؤول ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾: في محل رفع فاعل (سواء)، فهذا كله من السماعي القبيح عنده، وفرق بين (سواء)

---

(1) الكافية في النحو، لابن الحاجب: 308/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية، ط 1978م: 302/2

(2) سورة البقرة: 6/2، والآية كاملة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾.

(3) سورة البقرة: 6/2

(4) شرح الرضي على الكافية، ط 1978م: 305/2-306

في المعنى، فذكر مثالًا: "مررت برجلٍ سواء درهمه"، فـ(سواء) هنا بمعنى: (تام)، فيطلب المصدر (سواء): فاعلًا واحدا، وهو: (درهمه)، وهذا خلاف التعليل السابق؛ لأن (سواء) هنا بمعنى: (تام، أو مستوٍ).

تبرز عندنا قضيتان متداخلتان متلازمتان:

الأولى: لماذا اعتبر الرضي أن الفصيح هو رفع (سواء) في قولهم: "مررت برجلٍ سواء هو والعدم"؟

الثانية: التفريق بين (سواء) بمعنى: (سيان)، و(سواء) بمعنى: (تام، أو مستوٍ).

لقد أورد علماء النحو هذه المسألةَ، وأدلوا بدلوهم فيها؛ لأنّها تستحق الشرح والتوضيح فصاحب أوضح المسالك يوافق الرضي على رفع (سواء) في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾، يقول[1]: "موطن الشاهد: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾، ووجه الاستشهاد: مجيء المبتدأ مصدرا متصدرا من الفعل، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء عليهم، وسواء: خبر مقدم، وإنذارك مبتدأ مؤخر، و"عدمه: معطوف عليه"، نلاحظ أن ابن هشام قد وافق الرضي فيما ذهب إليه حيث اعتبر (سواء) مرفوعة على أنها خبر مقدم للمصدر المؤول المكون من همزة التسوية[2] والجملة الفعلية: (أأنذرتهم)، والمصدر المؤول: (أأنذرتهم) في محل رفع مبتدأ مؤخر.

"قال بعض النحويين: لما كان المستفهم يستوي عنده الوجود والعدم، وكذا المسوي جرت التسوية بلفظ الاستفهام"[3].

---

[1] أوضح المسالك: 192/1

[2] همزة التسوية: هي التي تقع بعد كلام مشتمل على لفظة: "سواء" غالبا، أو "ليت شعري"، أو "ما أبالي"، أو "ما أدري"، ويلي الهمزة جملتان، ثانيهما مصدرة بكلمة: "أم" الخاصة بتلك الهمزة، وتسمى "أم" بـ"المتصلة"، وهمزة التسوية تدخل على جملة في محل المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين. انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي: 3/1، أوضح المسالك: 166/1، وهمع الهوامع: 583/2

[3] الجنى الداني: 3/1

على ذلك تكون المسألة من باب تقديم الخبر على المبتدأ، كقولـه تعـالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، "فالمعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه"[1]؛ وذلك لأن تقديمه فيما وقع فيـه المبتدأ نكرةً والخبر ظرفًا.

بناء على ما سبق، يكون المراد: (الإنذار وعدمه)، والتقدير: (سـواء علـيهم إنـذارك وعدمه)، أو: كَونُه كذَا وكَونُه كذَا سيان. فَـ(سواء): خبر مقدم، والمصدر المؤول مـن همـزة التسوية وما بعدها مبتدأ مؤخر. والتقدير: إنذارك وعدمه سواء". وقَـدر صـاحب المخـصص فقال[2]: "فمعناه: معتَدلٌ عندهم الإنذار وترك الإنذار".

يلاحظُ أن الجمهور أعربوا لفظ "سواء" -في الآية- خبرا مقدما[3]، عن الجملة التي بعده لتأويلها بمصدر، وذلك ما يأخذ به الرضي ويراه فصيحا، وما خالف ذلك –في هذه المسألة- فهو القبيح عنده. لكن قد تأتي (سواء) في مواضع أخر، بمعنًى مختلف، واحتـرز لـذلك الرضـي فضرب مثالًا: (مررت برجلٍ سواء درهمه)، واعتبر أن (سواء) هنا على الجر بلا خلاف، فهي نعت سببي لرجل، وقد طاَب المصدر –وهو النعت السببي- "سواء": فاعلًا واحدا؛ لأنه بمعنـى (تام، أو مستَو)، وبذلك يتضح اللبس؛ فَـ(سواء) قد تكون بمعنى: (سيان) ويعقبها كثيرا المصدر المؤول، المقرون بهمزة التسوية، فالرفع الفصيح، وشواهد ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾[4]، فَـ(سواء) في الآية الكريمة: خبر مقـدم مرفـوع وعلامة رفعه الضمة، والمصدر المؤول –همزة التسوية والجملة الفعلية (أجزِعنَا)- فـي محـل رفع مبتدأ مؤخر.

---

[1] المفصل: 4/1

[2] المخصص، لابن سيده: 438/4

[3] يقول ابن هشام في إعرابها أنّها: خبر مقدم، أو مبتدأ وما بعدها خبر لها. انظر: مغني اللبيب: 53/1

[4] سورة إبراهيم: 21/14، ومن ذلك قوله تعالى في سـورة الرعـد: ﴿سَوَاءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ﴾. فَـ(سواء) في الآية الكريمة: خبر مقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة، و(منكم): جار والمجرور، و(من): اسـم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. الآية من سورة الرعد: 10/13

وقد تكون بمعنى: (تام، أو مستوٍ) وتكون حسب موقعها من الجملة، وقد نبه على ذلك ابن هشام في المغني، يقول[1]: "يخبر بسواء التي بمعنى مستوٍ عن الواحد فما فوقه، نحو ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾[2]؛ لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء". فـ(سواء) في الآية الكريمة خبر "ليس" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وذكر ابن عابدين أنها بمعنى: (الاستواء) فقال[3]: "ومنها قولهم: سواء كان كذا أم كذا فسواء: اسم بمعنى الاستواء، يوصف به كما يوصف بالمصادر، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[4]". فـ(سواء) في الآية الكريمة: نعت لـ(كلمة) مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

---

(1) مغني اللبيب: 53/1

(2) سورة آل عمران: 113/3

(3) الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، لابن عابدين الدمشقي الحنفي، تحقيق: د. حاتم الضامن: 39

(4) سورة آل عمران: 64/3

المبحث الثالث
اعتراضات الرضي في القياس

ويتضمن خمسة مطالب:

1- تعريف القياس لغةً واصطلاحًا.
2- أركان القياس في اللغة.
3- أنواع القياس في اللغة.
4- اختلاف العلماء في نظرتهم إلى القياس.
5- المسائل التي اعترض فيها الرضي في القياس.

المبحث الثالث
اعتراضات الرضي في القياس

1- تعريف القياس لغةً واصطلاحًا:

القياس (لغةً): التقدير، يقال: "قايستُ بين شيئين إذا قادرتَ بينهما، وقاس الطبيب قعر الجراحة قيسا وقياسا، أي: قدرها"[1].

أما اصطلاحا، فهو: "عبارة عن تقديرِ الفَرعِ بحكْمِ الأصل، وقيل: هو حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل"[2].

وهي تعريفات متقاربة، وحدود متشابهة، كما أشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري، الذي ذكر تعريفًا آخر في كتابه الإغراب، يقول فيه[3]: "هو حملُ غيرِ المنقول على المنقول إذا كان في معناه".

كل الحدود السابقة تشير إلى مرتكز واحد يدور في رحاه القياس، وهو أن يرد الشيء الفرعي إلى نظيره الأصلي إذا كان في معناه، وهذا ما اهتم به عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي[4] حيث سار على نهجه كثير من النحاة ممن اعتنوا بالقياس، على رأسهم: الخليل[5]

---

[1] انظر: لسان العرب: 185/6 (قيس)، وتاج العروس: 421/16 (قيس)

[2] لمع الأدلة: 93

[3] الإغراب في جدل الإعراب: 45

[4] هو: عبد الله بن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي: نحوي، من الموالي، من أهل البصرة، أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، والأخفش، وفرع النحو، وقاسه، وكان أعلم البصريين به، (ت 117هـ). انظر ترجمته في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: 8/1، والوافي بالوفيات: 362/5، والأعلام: 71/4

[5] هو: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي: من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، أخذه من الموسيقى وكان عارفًا بها، وهو أستاذ سيبويه النحوي، صاحب (العين) أول معجم في اللغة، (ت170هـ). انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: 244/2، وبغية الوعاة: 557/1، والأعلام: 314/2

وسيبويه حتى وصفه ابن سلاّم[1] بأنه مد القياس، يقول فيه[2]: "وكان أولّ من بعج النحو، ومـد القياس والعلل"، وبذلك يكون تطبيق النحو ومدارسته على سمت كلام العرب. يقول السيوطي[3] "وهو معظم أدلة النحو، والمعول عليه في غالب مسائله".

لهذا لا يمكن إنكار القياس مطلقًا؛ "لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علـم بالمقاييس المستَنْبطة من استقراء كلام العرب"[4].

2- أركان القياس في اللغة:

يقول أبو البركات الأنباري[5]: "ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصـل، وفـرع، وعلّـة وحكْم"، وبهذا فهو يشير إلى أركان القياس، فذكر أنّها أربعة، وهي:

1- **الأصل** (المقيس عليه)، وهو ما اطرد من المسموع عن العرب.
2- **الفَرع** (المقيس)، وهو الذي لم يرد في شأنه سماع عن العرب.
3- **العلة**، وقد قسم الزجاجي[6] العلل إلى ثلاثة أقسام: تعليمية، وقياسية، وجدلية نظرية.
4- **الحكْـم**، وهو ستة أقسام: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء[7].

---

(1) هو: أبو عبد ا ، محمد بن سلام بن عبد ا الجمحي، البصري الإخباري، مولى قدامة بن مطعون، صـنف كتاب: "طبقات فحول الشعراء"، كان من أهل الفضل والأدب، عالما باللغة والأدب، مات بالبصرة وقيل ببغـداد، (ت 231هـ أو 232هـ). انظر: نزهة الألباء: 102/1، والوافي بالوفيات: 345/1، وبغية الوعـاة: 115/1، والأعلام: 146/6

(2) طبقات فحول الشعراء، لابن سلاّم الجمحي: 2/1

(3) الاقتراح: 214

(4) لمع الأدلة: 95

(5) المصدر السابق: 42

(6) انظر: الإيضاح في علل النحو، للزجاجي: 64

(7) انظر: الاقتراح: 138، وأصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، ط1، بيروت: 136

3- أنواع القياس في اللغة:

يختلف علماء النحو والصرف في أنواع القياس، وذلك لاختلاف نظرتهم إلى القياس، فمنهم[1] من يرى أنه ثلاثة أقسام، هي:

1- **قياس العلة**: وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل. وهو الركن البارز للقياس، والرابطة الوثيقة بينه وبين السماع، فلا يمكن أن يكون هناك قياس بلا علة.

2- **قياس الشبه**: وهو حمل الفرع على الأصل لنوع من الشبه غير العلة التي علقَ عليها الحكم في الأصل. كإعراب الفعل المضارع؛ لشبهه باسم الفاعل دون علّة تذكر، إلاّ مجرد هذا الشبه، وهو شبه المضارع باسم الفاعل الذي من مادته، في مطلق الحركات والسكنات.

3- **قياس الطرد**: وهو ألاّ تراعى فيه مناسبة العلة، ولم يحتج به كثير من العلماء.
وواضح أن هذا التقسيم مرتّب على درجة قوته في الاحتجاج به.

وبعضهم[2] يقسم القياس إلى أربعة أقسام، هي:

1- حملُ فرع على أصل، ويسمى: قياس المساوي.
2- حملُ أصل على فرع، ويسمى كسابقه.
3- حملُ نظيرٍ على نظير، ويسمى: قياس الأولى.
4- حملُ ضد على ضد، ويسمى: قياس الأدون.

وهذه الأقسام الأربعة هي لقياس العلّة. وواضح أن هذه التقسيمات إنّما هي تنوعات للقياس لا تتعارض فيما بينها، وإنّما توضيح لأوجه مختلفة في القياس.

---

(1) انظر: لمع الأدلة: 105

(2) انظر: الاقتراح: 226

4- اختلاف العلماء في نظرتهم إلى القياس:

تختلف نظرة العلماء إلى القياس، وذلك لأسبابٍ، منها[1]:

1- توفّر الاستقراء التام لعالِمٍ دون توفره التام لآخر، ومن هذا أن يقلّ الشيء وهـو قيـاس ويكون غيره أكثر منه إلاّ أنّه ليس بقياس كما أشار إلى ذلك ابن جني[2]، وذلك أنه سمع في النسب إلى (شنوءة): (شَنَئِي)، ولهذا قاسوا عليه: قنوية، وحلوبة، وركوبة، مع أنه لم يرد إلاّ شنوءة، وجاز القياس عليه لأنه جميع ما جاء، ولم يأت ما يناقضه، أو ما هـو أكثر منه وليس بقياس، فقد ورد: ثقفي في ثقيف، وقرشي في قريش، وسلَمي في سـليم فقال ابن جني[3]: "فهذا وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجيز على هذا في سعيد: سعدي".

2- اعتماد عالِمٍ على مجموعة من الشواهد لفتح باب القياس، وعدم اعتمادها لدى عالِمٍ آخَر لأنها لم تبلغ الحد الذي يسمح بفتح باب القياس، ولهذا فإن الكوفيين يقيسون على المثال الواحد، والمثالين، في حين أن البصريين لا يقيسون إلاّ على الأكثر، وأما الأقـلّ فهـي نوادر تحفظ ولا يقاس عليها.

3- اختلافهم في قبول الشواهد عن طريق السند، فحين يتشدد عالِم في قبول ناقـل لغـة، أو راوي شعر، لا يقبل عالم ذلك، إما لأمانة الناقل، أو ما شابه ذلك، واختلافهم في شـرط نقل المتواتر والآحاد، فقد ذهب قوم إلى أن شرط نقل المتواتر أن يبلغوا سبعين، وذهب آخرون إلى أن شرط ذلك أن يبلغوا أربعين، وذهب آخرون إلى أن شـرطه أن يبلغـوا اثني عشر، وغيرهم إلى أن يبلغوا خمسة. وجدير بالذكر أن الاختلاف في هذا يـؤدي إلى الاختلاف في القياس، وبخاصة في الركن الأول من أركان القياس، وهـو المقـيس عليه (الأصل).

وكان الرضي معتدلًا وهو يستخدم القياس؛ إذ لا يقيس دون سماع، كما أنـه يقـدم الـسماع عليه، ويعتمد القياس فيما تَقَرر من الأصول النحوية المطردة التـي أيـدها الـسماع وأقرتْهـا النصوص، وهذا ما ستبينه الصفحات القادمة -إن شاء ا تعالى- بالمناقشة التحليل.

---

[1] انظر: القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، ط1، القاهرة: 33-35

[2] انظر: الخصائص: 115/1

[3] انظر: المصدر السابق: 116/1

5- المسائل التي اعترض فيها الرضي على القياس:

المسألة الأولى

المبتدأ والخبر، وتعريف كل منهما

قال ابن الحاجب: "المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعةً لِظَاهِرٍ، مثل: (زيد قائم)، و(ما قائم الزيدان) و(أقائِم الزيدان؟)"[1].

قال الرضي: "ويعني بالصفة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، قوله: "رافعة لظاهر"، احتراز عن نحو: أقائمان الزيدان، و: أقائمون الزيدون، فإنه خبر، ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن، سواء كان مظهرا، نحو: أقائم الزيدان، أو مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين: أقائم هما، فإن قولك "هما" فاعل مع كونه مضمرا، قوله: "بعد حرف النفي وألف الاستفهام"، وكذا بعد "هل" الاستفهامية، نحو: ما قائم الزيدان، وإن قائم الزيدان، وأقائم الزيدون؟ وهل حسن الزيدان؟

والأخفش، والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على استفهام أو النفي، نحو: قائم الزيدان، كما يجيزون في نحو: في الدار زيد، أن يعمل الظرف بلا اعتماد، وأجري نحو: غير قائمٍ الزيدان، مجرى: ما قائم الزيدان، لكونه بمعناه، قال:

غَيرُ مأسوف على زمنٍ ... ينْقَضي بالهم والحزنِ[2]

---

[1] الكافية في النحو، لابن الحاجب: 85/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 223/1

[2] البيت منسوب في كتب النحو لأبي نُواس، الحسن بن هانئ، (ت 195هـ أو 196هـ)، وهو ليس ممن يستَشهد بكلامه؛ لأنه من الذين جاؤوا بعد انتهاء عهد الاحتجاج بالشعر، وإنما أورده الرضي مثالًا للمسألة، قال البغدادي: "أورده على أنه مثالٌ لا شاهد فيه". لكن البيت ليس في ديوان أبي نواس، حتى إن البغدادي لم يعين قائله، ومن نَسبه لأبي نُواس: مغني اللبيب: 138/1، وشرح ابن عقيل: 155/1، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 325/1، وهمع الهوامع: 94/1، ومن اعتبره مجهول القائل: المنصف للسارق والمسروق منه، لابن وكيع التنيسي: 128/1، وخزانة الأدب: 337/1 و548/9، ولم أقف على البيت -كما ذُكر- في ديوانه.

ومثل ذلك: أقل رجلٍ يقولُ ذلك إلاّ زيد، عند أبي علي[1]، كما يجئ في باب الاستثناء، وكذا قولهم: خطيئةُ يومٍ لا أصيد فيه، أي: قل رجلٌ يقولُ ذلك، ويخطئُ يوم لا أصيد فيه، أي: يقل ويندر، فهذه كلها مبتَدآت لا أخبار لها؛ لِما فيها من معنى الفعل.

ولا تدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فتلازم الصدر، و"رب" عند أبي علي، مبتدأ لا خبر له، كأقل رجلٍ؛ لِما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي، كما يجئ في باب حروف الجر.

ويجوز عند الأخفش والفَراء: إن قائما الزيدان، وسوغَ الكوفيون هذا الاستعمال في "ظن" أيضا، نحو: ظَنَنْتُ قائما الزيدان، **وكلاهما بعيدٌ عن القياس؛** لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها، كمعنى النفي والاستفهام، أو دخول ما لا بد من تقديرها فعلًا بعده كاللام الموصولة، وأما إن وظَن، فليسا من ذَينك في شيء، بل هما يطلبان الاسمية، فلا يصح تقديرها فعلًا بعدهما"[2].

المناقشة والتحليل:

من كلام ابن الحاجب يتضح أن المبتدأ على قسمين: مبتدأ له خبر، وهو المجرد عن العوامل اللفظية: مخبرا عنه، مثل: (زيد قائم)، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر، وهو الوصف الرافع لِمكْتَفًى به، مثل: (أقائم الزيدان؟) و(ما قائم الزيدان)، وللنوع الثاني شرط معلوم، وهو أن يسبق باستفهامٍ أو نفيٍ، كما في المثالين.

أما المبتدأُ الوصفُ الرافع لِمكْتَفًى به، فيقول عنه النحاة: إنه لا يحتاج إلى خبر، بل يحتاج إلى مرفوع يكْتفي به، أي: يتَمم المعنى ويسد مسد الخبر، وأما (الوصف) فيقصدون به الاسم المشتق، وبالتحديد هو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة[3].

---

[1] هو: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، المشهور بالفارسي، أحد الأئمة في علم العربية، ولد في فَسا "من أعمال فارس"، من كتبه: (المقصور والممدود) و(العوامل) في النحو، (ت 377هـ). انظر: نزهة الألباء: 387/1، وإنباه الرواة: 273/1، ووفيات الأعيان: 131/1، والأعلام: 179/2-180

[2] شرح الرضي على الكافية: 225/1-227

[3] انظر: شرح شذور الذهب: 209-210، وأوضح المسالك: 166/1-167، وشرح ابن عقيل: 154/1

هذا الوصف حين يقع مبتدأً يحتاج إلى اسم مرفوع بعده، وعلى ذلك يعرب فاعلًا بعد اسم الفاعل والصفة المشبهة، ويعرب نائبا عن الفاعل بعد اسم المفعول، ولكن لا بد أن يعتمد هـذا المبتـدأ على نفي أو استفهام، ومثّل لذلك ابن الحاجب والرضي كذلك: (مـا قـائم الزيـدان)، و(أقـائِم الزيدان؟)، المثال الأول اعتمد على نفي، والثاني اعتمد على استفهام، ويكون الإعـراب علـى النحو التالي: (ما قائم الزيدان):

ما: حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

قائم: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الزيدان: فاعل سد مسد الخبر مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنّه مثنى.

(أقائِم الزيدان): الإعراب السابق نفسه، والهمزة: للاستفهام.

يعترض الرضي على الأخفش البصري والفَراء الكوفي، وعلى مدرسة الكوفـة، لـذلك قال: "كلاهما"، أي: كلا الرأيين، رأيِ الأخفش والفراء، ورأيِ الكوفيين. ومذهب البصريين –إلاّ الأخفش- أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلاّ إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهـب الأخفـش والكوفيون –وعلى رأسهم الفراء- إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا: (قـائم الزيـدان) علـى أن (قائم): مبتدأ، و(الزيدان): فاعل سد مسد الخبر[1]، وحجتهم في قول الشاعر:

خَبيـرٌ بنـو لِهـبٍ فـلا تَـكُ ملغيًـا   مقالــةَ لِهبِــي إذا الطيــر مــرت[2]

استدل الكوفيون والأخفش بهذا الشاهد على مجيء (خبير): مبتدأ؛ لكونه وصـفًا عاملًـا فيما بعده، من دون أن يعتمد على نفي أو استفهام؛ لأنهم لا يشترطون ذلك، وعليه فـ "بنـو" فاعل سد مسد الخبر، غير أن البصريين عدا الأخفش يرون أن (خبير): خبر مقدم، و(بنو) مبتدأ مؤخر، وهذا الراجح لدى جمهور العلماء، ورد البصريون على من قال: إنه يشترط أن يتطابق المبتدأ والخبر في الإفراد والتثنية والجمع، بأنّه لا تطابق هنا بين (خبير) و(بنو) فـالجواب: أن (خبير) جاءت على زِنَة المصدر، والمصدر: يخبر به عن الواحد، والمثنى، والجمع بلفظ واحـد

---

[1] انظر: شرح شذور الذهب: 209-211، وأوضح المسالك: 1/166-171، شرح ابن عقيـل: 1/156-157، وشرح الأشموني على الألفية: 1/3-6، وحاشية الصبان: 1/4-7

[2] نُسب البيت لرجل من طيء في: أوضح المسالك: 1/171، وشرح ابن عقيل:1/158، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 1/329

تقول: محمد عدلٌ، والمحمدان عدلٌ، والمحمدون عدلٌ، وقد وردت صيغة (فَعيل) مخبرا بها عن الجماعة، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾[1].

ولا يجيز الرضي ما أجازه الأخفش والكوفيون في المبتدأ دون استفهام أو نفي، في قولهم: (إن قائما الزيدان) فجعلوا (قائما): اسم إن، و(الزيدان): فاعل سد مسد خبرها؛ وقولهم (ظَنَنْتُ قائما الزيدان)؛ لأن إعمال الصفة عمل الفعل مع فاعله لا يجوز إلاّ مع المعنى المناسب للفعل، كمعنى النفي أو الاستفهام، و(إن) و(ظَن) ليستا من ذلك في شيء، فلا يصح تقدير الصفة بعد (إن، وظَن) فعلًا.

ويقوي رأي الرضي الذي استند إليه مع رأي البصريين –عدا الأخفش- قولُ الشاعر:

خَليلَيَّ ما وافٍ بعهدي أَنْتُما ... إذا لم تَكُونا لِي على مَن أُقاطِعُ[2]

فوجه الاستشهاد: مجيء الضمير (أنتما) فاعلًا سادا مسد الخبر بعد المبتدأ الوصف (واف) المسبوق بالنفي[3]، وهو اسم فاعل، فـ(واف): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة –ياء الاسم المنقوص- والتنوين عوض عن الياء المحذوفة، و(أنتما): ضمير مخاطب مبني على السكون في محل رفع فاعل سد مسد الخبر. وكذلك قول الشاعر:

أَقاطِنٌ قَومُ سَلْمى أم نَوَوا ظَعَنَا؟ ... إن يظْعَنُوا فَعجِيبٌ عيشُ مَن قَطَنَا[4]

ووجه الاستشهاد: مجيء اسم الفاعل (قاطن) مبتدأ؛ لاعتماده على الاستفهام بالهمزة فاستغنى بمرفوعه (قوم) عن الخبر، وهذا جائز بالإجماع[5].

---

[1] انظر: أوضح المسالك: 171/1، والآية من سورة التحريم: 4/66

[2] البيت بلا نسبة في: شرح شذور الذهب: 210، وأوضح المسالك: 170/1، ومغني اللبيب: 211/1، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 327/1، وشرح الأشموني على الألفية: 4/1، وهمع الهوامع:361/1، وحاشية الصبان: 7/1

[3] شرح شذور الذهب: 210، وأوضح المسالك: 170/1، وشرح الأشموني على الألفية: 3/1-8، وحاشية الصبان: 4/1-6

[4] البيت بلا نسبة في: شرح شذور الذهب: 211، وأوضح المسالك: 171/1، وشرح الأشموني: 3/1، وحاشية الصبان: 5/1

[5] انظر: شرح شذور الذهب: 210، وأوضح المسالك: 170/1، وشرح الأشموني: 3/1-8، وحاشية الصبان: 4/1-6

المسألة الثانية
نداء المعرف بالألف واللام

قال ابن الحاجب: "وإذا نودي المعرف باللام قيل: يا أيها الرجلُ، ويا هذا الرجلُ، ويا أيهذا الرجلُ، والتزموا رفع الرجل لأنه مقصود، وتوابعه؛ لأنها توابع معرب، وقالوا: يا أ خاصة"[1].

قال الرضي: "فلهذا قد يقتصر على: يا هذا، دون: يا أيها، ومن ثم جوز بعضهم في نعت: (يا هذا): النصب والرفع، كما في: (يا زيد الظريف)، وأوجب رفع نعت "أي". وفصل بعضهم في وصف: (يا هذا)، فقال: إن كان لبيان الماهية نحو: (يا هذا الرجل)، وجب الرفع؛ لأنه مستغنًى عنه، وإلاّ جاز الرفع والنصب، نحو: (يا هذا الطويل) رفعا ونصبا. وأما المازني[2] والزجاج[3] فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة وأي، قياسا على نحو (يا زيد الظريف)، **ولم يثْبتْ**"[4].

المناقشة والتحليل:

حديث المسألة في تابع المنادى ومعلوم أن المنادى إما أن يكون مبنيا إذا كان مفردا معرفةً، أو إذا كان نكرة مقصودة، وإما أن يكون معربا، إذا كان مضافًا، أو شبيها بالمضاف، أو نكرة غير مقصودة، وتتعلق هذه المسألة في تابع المنادى المبني، ويعترض فيها الرضي على

---

(1) الكافية، لابن الحاجب: 141/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 373/1

(2) هو: أبو عثمان، بكر بن محمد بن حبيب، المازني، من مازن شيبان، أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة، ووفاته فيها، له تصانيف، منها: (ما تلحن فيه العامة)، و(التصريف)، و(العروض)، (ت 249هـ). انظر ترجمته في: نزهة الألباء: 83/1، ومعجم الأدباء: 280/2، وإنباه الرواة: 246/1، ووفيات الأعيان: 92/1، وبغية الوعاة: 463/1، والأعلام: 69/2

(3) هو: أبو إسحق، إبراهيم بن السري بن سهل، الزجاج، عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد، بصري المذهب، كان في فُتُوته يخَرط الزجاج، ومال إلى النحو فعلمه المبرد، كانت له مناقشات مع ثعلب وغيره، (ت311هـ). انظر ترجمته في: نزهة الألباء: 108/1، ووفيات الأعيان: 49/1-50، والوافي بالوفيات: 218/2-219، وبغية الوعاة: 411/1، والأعلام: 40/1-42

(4) شرح الرضي على الكافية: 375/1

المازني والزجاج بصريي المذهب، وذكر علماء النحو أن المنادى إذا كان مبنيا، كان تابعه على أربعة أنواع[1]، هي:

1- نوع يعامل كما لو كان منادى مستقلًا، وهو البدل، وعطف النسق الخالي من "أل"، فـإن كان كل منهما مفردا وجب أن يبنى على الضم، مثل: (يا محمد أمـين)، و(يـا محمـد وأحمد)، أما إن كان كل منهما مضافًا فوجب أن يكون كل منهما معربا منصوبا، مثـل (يا علي أبا الحسن)، و(يا علي وأبا الحسن).

2- نوع يجب رفعه مراعاةً للفظ المنادى (مبني على الضم)، وهو نعت "أي" و"أية"، واسـم الإشارة في التذكير والتأنيث، مثال نعت "أي" قوله تعـالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾[2] ومثال نعت "أية" كقوله تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ✻ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾[3] أما نعت اسم الإشارة في التذكير، فمثل: (يا هذا الرجلُ)، ونعـت اسـم الإشـارة فـي التأنيث، مثل: (يا هذه المرأةُ).

3- نوع يجب نصبه مراعاة لمحلّ المنادى "النصب"، وهو المضاف المجرد من "أل" إذا كان نعتًا، أو بيانًا، أو توكيدا، مثل: (يا محمد صاحب الخُلُق)، و(يا محمد أبا القاسم)، و(يـا جنود كُلهم).

4- نوع يجوز رفعه مراعاة للفظ المنادى، ويجوز نصبه مراعاة لمحلّه، وذلك في: المضاف المقرون بـ "أل"، والمعطوف المقرون بـ "أل"، والمفرد من النعت والبيـان والتوكيـد مثل: (يا محمد الكريم الخُلُق أو الكريم الخُلُق)، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[4]، أما المفرد من النعت، فمثل: (يا محمـد الكـريم أو الكـريم)

---

[1] انظر: الكتاب: 139/1، والمفصل في صنعة الإعراب: 7/1، وأوضح المسالك: 30/4-32، وشـرح ابـن عقيل: 196/3-197، وهمع الهوامع: 51/2

[2] سورة الحج: 1/22

[3] سورة الفَجر: 27/89-28

[4] سورة سبأ: 10/34، قد جاءت كلمة: (الطير) في الآية بالنصب، وعلى ذلك قرأها الـسبعةُ، وعليـه تكـون معطوفة على محل المنادى (جبال)، أو منصوبة بالعطف على (فضلًا) كما يرى الخليل بـن أحمـد وسـيبويه، وقرئت الآية برفع (الطير) فتكون معطوفة على لفظ المنادى (جبال) وهذا الراجح عند الخليل وسيبويه. انظـر: الكتاب: 129/1، والمقتضب: 251/1، وأوضح المسالك: 32/4، وحاشية الصبان: 26/1

والمفرد من البيان، مثل: (يا رجلُ محمد أو محمدا)، وأما المفرد من التوكيد، فمثل: (يا طلبةُ أجمعون أو أجمعين).

وفي مثال الرضي: (يا زيد الظريف) يرى أنه يجوز الرفع أو النصب في (الظريف) وهذا صحيح؛ لأن ذلك من باب المفرد في النعت. ومثالُ له: (يا محمد الكريم) فيجوز رفع (الكريم) مراعاة للفظ المنادى (محمد)، ويجوز نصبه مراعاة لمحل المنادى، فالمنادى في هذه الحالة في محل نصب، أما مثاله: (يا هذا الرجلُ) فهو واجب الرفع؛ لأنه مستغنًى عنه، ولكن يجوز الرفع والنصب، في (يا هذا الطويلُ أو الطويلَ)؛ لأن ذلك كما ذُكر -في النوع الرابع- من باب المفرد من النعت.

ويمكن الاعتراض فيما ذهب إليه المازني والزجاج من جواز النصب والرفع في وصف اسم الإشارة، وفي وصف (أي)، وقاسا ذلك على: (يا زيد الظريف)، والرأي ما قال الرضي بأن هذا لم يثبت، ولم يرد؛ لأننا حينما نقول في وصف اسم الإشارة: (يا هذا الرجلُ) و(يا هذه المرأةُ)، فهذا نعت اسم إشارة في التذكير والتأنيث، فـ(يا): حرف النداء، و(هذا) و(هذه): منادى مبني على السكون في محل بناء على الضم، و(الرجل) و(المرأة): نعت لاسم الإشارة مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو ما يجب رفعه؛ لأن المثالين السابقين يندرجان تحت وصف اسم الإشارة في التذكير والتأنيث بالقياس إليهما –كما في النوع الثاني لأحوال تابع المنادي- ولم يذكر علماء النحو ما يثبت وجه النصب، مما يضعف رأي المازني والزجاج.

أما نصب صفة (أي)، فلم يثبت أيضا، وهذا من الحالة الثانية لأحوال تابع المنادى التي ذُكرت آنفًا، فيجب الرفع مراعاة للفظ المنادى، فهو مبني على الضم، ويكون ذلك في نعت (أي) و(أية)، والدليل على ذلك في وصف (أي)، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾[1]، وكذلك قول امرئ القيس:

[1] سورة البقرة: 21/2

ألا أيهــا الليــلُ الطويــلُ ألا انْجلــي   بِصبحٍ، وما الإصــباح منْــك بِأمثَــل[1]

ومثال وصف (أية)، قوله تعالى: ﴿أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾[2]، فقد جاءت كلمتا: (الناس) و(العير) في الآيتين السابقتين مرفوعتين، فهما نعت مرفوع وعلامة رفعــه الــضمة الظــاهرة وكذلك كلمة: (الليل) في بيت الشعر.

ولقد وضع العلماء شروطًا لوصف (أي) و(أية)، فلا توصف (أي) و(أية) إلاّ بواحــد مــن ثلاثة أشياء[3]، هي:

1- الاسم المعرف بـ "أل"، وقد ضربتْ عليه أمثلةُ الآيتين القرآنيتين السابقتين، وكذلك بيت امرئ القيس.

2- الاسم الموصول المقترن بـ"أل"، مثــل قولــه تعــالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾[4]، فـ(الذي): اسم موصول مبني على السكون في محل رفع نعت لـ(أي).

3- اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب، كقولنا: (يا أيهذا الرجلُ)، وكقول الشاعر:

ألا أيهــذَا الزاجِــري أحــضر الــوغَى   وأن أشْهد اللذات هلْ أنْــتَ مخلْــدي[5]

فـ(هذا): اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع نعت لـ(أي)، وقد وصــفت (أي) باسم الإشارة (هذا) الخالي من ضمير الخطاب "الكاف".

---

(1) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، شاعر جاهلي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يمــاني الأصــل، مولده بنجد، يلقب بأمير الشعراء، والملك الضليل، وهو من أصحاب المعلقات، (ت 80 ق.هــ). والبيت فــي: ديوانه: 49، والمقتضب:31/1، والأغاني: 470/2، والمثل السائر في أدب الكاتب:263/1، والإيضاح في علوم البلاغة: 161، وأوضح المسالك: 31/4، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعينــي: 296/3، وخزانة الأدب: 278/2

(2) سورة يوسف: 70/12

(3) انظر: المفصل في صنعة الإعراب: 7/1، وشرح شذور الذهب: 322/1-323، وأوضح المــسالك: 30/4-32، وشرح ابن عقيل: 196/3-197، وشرح الأشموني: 21/1، وهمع الهوامع: 51/2

(4) سورة الحجر: 6/15

(5) البيت لطرفة بن العبد، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان هجاء غير فاحش القول، تفيض الحكمــة علــى لسانه في أكثر شعره، من أصحاب المعلقات، (ت 60 ق.هــ). والبيت في: ديوانــه: 46، والكتــاب: 197/1، والمقتضب: 78/1، ومجالس ثعلب: 66/1، وأوضح المسالك: 32/4، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 366/3، وخزانة الأدب: 441/1

بالأدلة السابقة، والشواهد الملاحظَة المذكورة، يتّضح صواب رأيِ الرضـي، فوصـف (أي)، و(أية)، واسم الإشارة، لا وجه له إلاّ الرفع مراعاةً لِلَفظ المنادى، ورأي المازني والزجاج جانبه الصواب، لا يستند إلى حسنِ دليل، أو قياسٍ صحيح.

والجدير ذكره أن الرضي لم ينصف الزجاج، حينما نَسب له القول بعـدم التثبـت مـع المازني في هذه المسألة؛ لأن الزجاج لا يذهب مذهب المازني في هذه المسألة، بل إنّه في شذوذ قول أبي عثمان المازني -في هذه المسألة- التي أجاز فيها نصب صفة (أي)، يقـول[1]: "ولـم يجِزه أحد من النحويين قبله، ولا تابعه أحد بعده، فهذا مطرح مرذول؛ لمخالفته كلام العرب".

وبذلك يكون المازني وحده من أجاز نصب صفة (أي)، و(أية)، واسم الإشـارة، قياسـا على جواز نصب (الظريف) في قولك: (يا زيد الظريفُ أو الظريفَ)، وقد تبين أن ذلك لم يثبت عن العرب، ولم يجِزه أحد، أو حتى قاس عليه، بل يجب الرفع، ويكون قد سلم الزجاج من هـذا بقوله السابق.

---

[1] بحثتُ عن قول الزجاج هذا في جل المصادر المتوفرة لي، فلم أعثر عليه سوى في: أوضح المسالك: 30/4

المسألة الثالثة

أحكام الاسم المشْتَغَل عنه (اختيار الرفع)

قال ابن الحاجب في: "ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود قرينة أقوى منها، كـ"أما" مع غير الطلب، و"إذا" للمفاجأة"[1].

قال الرضي: "حال الاسم المحدود، لا يعدو أربعة أقسام: إما أن يختار رفعه، أو يختار نصبه، أو يجب نصبه، أو يستوي رفعه ونصبه، ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه، وأثبته ابن كيسان[2]، قال: وذلك إذا كان الفعل مشتغلًا بمجرور، به تحقق فاعلية الفاعل بأن يكون آلة الفعل نحو: (آلسوطُ ضرِب به زيد؟)؛ لأنه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع، وقد تقرر أنه لا يجوز نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب.

وهذا الذي ذكره قياسٌ باردٌ، والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلًا عنه بمنصوب محلًا، بلى، ما بعد إذا المفاجأة واجب الرفع في نحو: (خَرجتُ فإذا زيد يضربه عمرو)"[3].

المناقشة والتحليل:

تتحدث المسألة عن قضية الاشْتغال، والاشتغال له باب واسع عند النحاة من حيث الاختلاف والاتفاق، ويسمونه: اشتغال العامل عن المعمول، والاشتغال هو: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعلٌ، قد عملَ هذا الفعل في ضمير الاسم، أو في سببه. فمثال المشْتَغل بالضمير: (زيدا ضربتُه) و(زيدا مررتُ به)، ومثال المشتغل بالسببي: (زيدا ضربتُ غلامه)[4].

---

[1] الكافية في النحو، لابن الحاجب: 170/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 452/1

[2] هو: أبو الحسن، محمد بن إبراهيم بن كيسان، من أهل بغداد، وهو من مشاهير النحاة الذين جمعوا في معارفهم بين مذهبي البصرة والكوفة، ومهدوا لظهور المذهب البغدادي، أخذ عن المبرد وعن ثعلب، (ت299هـ). انظر: طبقات النحويين واللغويين: 170، ونزهة الألباء: 104/1، وكشف الظنون: 1445/2، وشذرات الذهب: 232/2، والأعلام: 308/5

[3] شرح الرضي على الكافية: 452/1-453

[4] انظر: شرح شذور الذهب: 433، وأوضح المسالك: 133/2، وشرح ابن عقيل: 94/2

ومعنى الكلام السابق أنّه إذا انشغل الفعلُ بالضمير العائد على الاسم المتقدم ينصب الاسم المتقدم بفعل محذوف وجوبا يفسره الكلام اللاحق، وعلى ذلك يكون التقدير: (ضربتُ زيدا ضربتُه)، ولو قال أحدنا: (زيدا ضربتُه) فقد توصل الفعل إلى الضمير بنفسه ونصبه، أما لو قال: (زيدا مررتُ به) فقد توصل الفعل إلى الضمير بحرف الجر –الباء-، فالضمير هنا مجرور لفظًا، مرفوع محلًا. والفعل (ضربتُ) و(مررتُ) لو لم يشتغل بالضمير لتَسلطَ على (زيد) كما تسلّط على الضمير، فحينها نقول: (زيدا ضربتُ)، و(بزيد مررتُ).

وللاشتغال أركان ثلاثة[1]، هي: المشغول عنه، والمشغول، والمشغول به، فقولنا (محمدا أكرمتُه)، فَـ(محمدا): المشغول عنه، و(أكرمتُ): المشغول "المعمول"، و(الهاء) المشغول به "العامل".

وذكر النحاة أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام، هي[2]:

1- وجوب النصب.
2- وجوب الرفع.
3- جواز الوجهين، والنصب أرجح.
4- جواز الوجهين، والرفع أرجح.
5- جواز الوجهين على السواء.

مع العلم أن الرضي لم يذكر سوى أربعة أقسام فقط، وأسقط الحالة الثانية، وهي (وجوب الرفع)، حينما قال فيها[3]: "ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه"، غير أن جمهور النحاة قد أوردوها في كتبهم وتحدثوا عنها[4]، ولا أدري لماذا استبعدها الرضي؟؟

---

(1) انظر: الكتاب: 23/1، والمقتضب: 76/1، وأوضح المسالك: 133/2-134، وهمع الهوامع: 133/3

(2) انظر: شرح شذور الذهب: 434-435، وأوضح المسالك: 137/2-139، وشرح ابن عقيل: 101/2، وهمع الهوامع: 133/3-135

(3) شرح الرضي على الكافية: 452/1

(4) انظر مثلًا: الكتاب: 23/1 و127، والمقتضب: 76/1، والمحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي: 146/7، وشرح شذور الذهب: 433-435، وهمع الهوامع: 133/3، وحاشية الصبان: 20/1

وضرب ابن كيسان العالِم البغدادي المذهب مثالًا على الاشتغال، فقال: (آلسوطُ ضرِب به زيد؟) برفع كلمة (السوط)، وقد عارضه الرضي فيما ذهب إليه، فقال إن هذه المسألة من باب جواز النصب، وهي الحالة الثالثة التي ذكرها العلماء، وهي: (جواز الوجهين، والنصب أرجح).

والرأي ما ذهب إليه الرضي، فالمواضع التي يجوز فيها الوجهان مع ترجيح النصب ستة، أكتفي بذكر ثلاثة منها، وهي كما يلي[1]:

1- إذا وقع بعد الاسم المتقدم فعلٌ دال على طلب، كالأمر، والنهي، والدعاء، مثل: (زيدا اضربه)، و(زيدا لا تضربه)، و(زيدا رحمه الله)، فيجوز رفع "زيد" ونصبه، والمختار النصب؛ لأنّه لا يخبر عن المبتدأ بجملة طلبية.

2- وإذا وقع الاسم المتقدم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل: (كهمزة الاستفهام)، مثل: (أزيدا ضربتَه؟)، فيجوز رفع "زيد" ونصبه، والمختار النصب؛ لأن الهمزة في الغالب تدخل على الفعل.

3- وإذا وقع الاسم المشتَغَل عنه بعد عاطف تَقَدمتْه جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والاسم، مثل: (قام زيد وعمرا أكرمتُه)، فيجوز رفع "عمرو" ونصبه، والمختار النصب لِتُعطَف جملة فعلية على جملة فعلية.

فابن كيسان في جملته: (آلسوطُ ضرِب به زيد؟) يرى وجوب الرفع فقط في (السوط) وهذا مخالف للحالة الثانية التي ذكرها الجمهور، فقد وقع الاسم (السوط) بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، وهي في المثال (همزة الاستفهام) التي جاءت بصورة (همزة المد) وهي للاستفهام، فكيف يقول ابن كيسان بوجوب الرفع؟ بل هو جواز النصب كما ذهب الرضي الذي وافق جمهور النحاة كما بينتُ، وخير دليل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾[2]، فكلمة (بشرا) يجوز رفعها ونصبها، والنصب أرجح؛ لأنها وقعتْ بعد حرف استفهام، وهو الهمزة، وقد جاءت الآية الكريمة موافقة للمختار، وهو النصب، فيبدو أن ابن كيسان قد سها في هذه المسألة، وقد انتقد الرضي قياسه فقال: إنه قياس بارد، وذلك على سبيل الذم.

وإنما اختير النصب ورجح؛ لأن الاستفهام وقع على الفعل فصار حرف الاستفهام يطلب الفعل، فيجب أن يضمر الفعل، ويكون الموضع الذي يقتضي الفعل أولى بالإضمار.

---

[1] انظر: الأصول في النحو، لابن السراج: 32/1، وشرح شذور الذهب: 434، وأوضح المسالك: 133/2-144، وشرح ابن عقيل: 101/2-102، وهمع الهوامع: 133/3، وحاشية الصبان: 20/1

[2] سورة القمر: 24/54

المسألة الرابعة

تعريف الحال: ماهيتُه، وأنواعه

قال ابن الحاجب: "الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنًى، نحو: ضربتُ زيدا قائما، وزيد في الدارِ قائما، وهذا زيد قائما"[1].

قال الرضي: "اعلم أن الحال قد يكون عن الفاعل وحده، كـ(جاء زيد راكبا)، وعن المفعول وحده، نحو: (ضربتُ زيدا مجردا عن ثيابه)، فإذا قلتَ: (لقيتُ زيدا راكبا)، فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تُبين صاحب الحال، جاز أن تجعلها لما قامت له، من الفاعل أو المفعول، وإن لم تكن، وكان الحال عن الفاعل، وجب تقديمه إلى جنب صاحبه؛ لإزالة اللبس نحو: (لقيتُ راكبا زيدا)، فإن لم تقدمه، فهو عن المفعول.

وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا، فإن كانا متفقَين، فالأولى: الجمع بينهما[2]، فإنه أخصر، نحو: (لقيتُ زيدا راكبين)، ولا منْع من التفريق، نحو: (لقيتُ راكبا زيدا راكبا)، و(لقيتُ زيدا راكبا راكبا).

وإن كانا مختلفين، فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما، جاز وقوعهما كيفما كانا، نحو: (لقيت هندا مصعدا منحدرةً)، وإن لم تكن، فالأولى جعل كل حال بجنب صاحبه، نحو: (لقيتُ منحدرا زيدا مصعدا)، ويجوز على ضعف: جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل، نحو: (لقيتُ زيدا مصعدا منحدرا)، والمصعد: زيد، وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم[3] من مرتبة الحال، أُخرت الحالين، وقدمت حال المفعول على حال الفاعل، لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه. ويجوز عطف أحد حالَي الفاعل والمفعول على الآخر، كقولك: (لقيتُ زيدا راكبا وماشيا)، قال:

---

(1) الكافية في النحو، لابن الحاجب: 198/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 11/2-12

(2) أي: ذكرهما بلفظ واحد من غير تفريق.

(3) أي: أسبق، أو أحق بالتقدم.

وأنـــا ســـوفَ تُـــدرِكُنَا المنايـــا مقـــدرةً لنَـــــــا، ومقدرينَـــــا[1]

وجوز الجمهور، وهو الحق، أن يجيء لشيء واحد أحوالٌ متخالفة، متضادةً كانت، نحو (اشتريتُ الرمان حلْوا حامضا)، أو غير متضادة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا﴾[2]، كما تجيئان[3] في خبر المبتدأ، ومنَع بعضهم ذلك في الحال، متَضادة كانت أو لا قياسا على الزمان والمكان، فَجعلَ نحو: (مدحورا) حالًا من ضمير: (مذْءوما)، واستنكر مثْلَه في المتضادة فمنعها مطلقًا.

ولا وجه للقياس؛ وذلك لأن وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محالٌ، نحو: (جلستُ خلفَك أمامك)، و(ضربتُ اليوم أمس)، بلى، لو عطفتَ أحدهما على الآخر، جاز؛ لدلالته على تكرار الفعل، نحو: (جلستُ خلفَك وأمامك)، وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان، نحو: (جلستُ خلفَك أمس وقتَ الظهر، وأمامك وسطَ الدار)، وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين، كما في قوله تعالى: ﴿مَذْءُومًا مَدْحُورًا﴾[4]، أو بمتَضادين في محلين غير ممتَزِجين، كما في: (اشتريتُه أبيض أسود)، أو ممتَزِجين، كما في: (اشتريتُه حلْوا حامضا) فلا بأس به"[5].

المناقشة والتحليل:

في هذه المسألة يدور الحديث حول تعدد الحال، و خلاصة القول فيها[6]: أنه يجوز تتعدد الحال وصاحبها واحد، فمثال تَعددها وصاحبها واحد: (جاء محمد ماشيا ضاحكًا)، أما إن تَعددتْ

---

[1] تقديره: ومقَدرِين لها، وينسب البيت: لعمرو بن كلثوم بن مالك التغلبي، من إحدى المعلقات التي أولها:

أَلا هبــــي بِصحنك فَاصبحِينَا ولا تُبقــي خُمــور الأَنْــدرِينَا

وعمرو: شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، كان من أعز الناس نَفْسا، وهو من الفُتاك الشجعان، ساد قومه "تغلب" وهو فتًى، وعمر طويلًا، (ت 39 ق.هـ). ونُسب البيت له في: طبقات فحول الشعراء: 20/1، والكامل: 174/1، والأغاني: 195/3، ومقاييس اللغة: 327/5، وخزانة الأدب: 169/3، ولم أقفْ عليه في ديوانه.

[2] سورة الأعرف: 18/7

[3] أي: الصورتان المذكورتان في الحال المتضادة وغير المتضادة.

[4] سورة الأعرف: 18/7

[5] شرح الرضي على الكافية: 11/2-12

[6] انظر: أوضح المسالك: 280/2-286، ومغني اللبيب: 214/1، وشرح ابن عقيل: 203/2، وهمع الهوامع: 315/2، وحاشية الصبان: 25/1-26

وتعدد صاحبها، فإن كانت من لفظ واحد ومعنى واحد تُثنى أو تُجمع، مثل قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾[1]، أي: الشمس دائبةً والقمر دائبا، وكقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾[2].

وإن اختلف لفظهما فُرقَ بينهما بغير عطف، نحو: (رأيتُ زيدا صاعدا نازلًا) فـ(صاعدا): حال من "زيد"، و(نازلًا): حال من "التاء"؛ لأنّه لم يؤمن اللبس، فقد أُعطي الحال الأول للثاني والآخر للأول، فإن أردنا العكس وجب أن نقول: (لقيتُ زيدا نازلًا صاعدا)، فيكون هو النازل، وأنتَ الصاعد، وإن أُمن اللبس؛ لظهور المعنى، -كما في: (رأيتُ هندا راكبةً ماشيا) و(لقيتُ محمدا وأحمد واقفَين قاعدا)- جاز التقديم والتأخير؛ لأنه يمكنك أن تَرد كلّ حال إلى صاحبها، فإن قلت: (لقيتُ زينب ماشيا راكبةً)، و(نظرتُ محمدا وزيدا قاعدا راكبين) جاز ذلك لوضوح المعنى المقصود.

ويجوز الرضي ما ذهب الجمهور إليه من مجيء أحوال مختلفة لشيء واحد، وذلك على نوعين، إما متضادة، ومثّل لذلك: (اشتريتُ الرمان حلْوا حامضا)، أو غير متضادة، ومثّل بقوله تعالى: ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا﴾[3]، ومنَع بعض النحاة ذلك[4]، على رأسهم الفارسي وابن عصفور[5]، قياسا منهم على الظرف الزماني أو المكاني، فاعترض عليهم الرضي، بأن قياسهم بلا وجه سليم، أو دليل صحيح، إذ كيف يقع الفعل في زمانين أو مكانين متحدين؟ وضرب الرضي مثالًا: (جلستُ خلفَك أمامك)، و(ضربتُ اليوم أمس)، فكيف يكون الجلوس في الخلف وفي الأمام في آنٍ واحد؟ وكيف يكون الضرب اليوم وكذلك أمس؟ هذا مستحيل التحقق، فلا وجه لقياسهما إذن.

---

(1) سورة إبراهيم: 32/14

(2) سورة النحل: 12/16

(3) سورة الأعرف: 18/7

(4) انظر: توضيح المقاصد والمسالك: 714/2، وأوضح المسالك: 280/2-286، ومغني اللبيب: 214/1، وشرح ابن عقيل: 203/2، وهمع الهوامع: 315/2، وحاشية الصبان: 25/1-26

(5) هو: علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفُور: حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، وِلد بإشبيلية، من كتبه: (المقَرب) و(الممتع الكبير في التصريف)، تُوفي بتونس (ت 669هـ). انظر: فوات الوفيات: 93/2، والوافي بالوفيات: 84/7، وشذرات الذهب: 330/5، والأعلام: 27/5

لقد أجاز الرضي ذلك في حالتين –بالنسبة للظرف- هما:

1- حالة العطف؛ لأن العطف يدل على تكرار الفعل، مثل: (جلستُ خلفَك اليـوم، وأمامـك أمسِ)، فهذا واضح؛ لأن الفعل (جلس) يدل على الجلوس في الخلف في زمـان اليـوم وكذلك يدل على الجلوس في الأمام في زمان الأمس؛ لأن العطف يـدل علـى تكـرار الفعل، وقد يسأل سائل: إن اختلف لَفْظًا صاحب الحال فُرِقَ بينهما بغير عطف، فكيـف يقول الرضي بالعطف؟ والجواب: إن هذا بالنسبة لصاحب الحال، وليس بالنسبة للحـال نفسه كما في الاعتراض، كما إن العطف الذي يقصده الرضي خاصا في حالة الظرف أي في الزمان أو المكان، فلكل فعلٍ في سياقه زمان أو مكان بعينه.

2- حالة عدم اختلاف الزمانين أو المكانين، ومثل لذلك: (جلستُ خلفَك أمسِ وقتَ الظهـرِ وأمامك وسطَ الدارِ)، ومثْل: (جلستُ فوقَ الكرسي عصرا، وجانبه مساء).

المبحث الرابع
اعتراضات الرضي في الشاهد النحوي

ويتضمن:

المسائل التي اعترض فيها الرضي في الشاهد النحوي وهي ثلاث مسائل:

1- المسألة الأولى: الحال من النكرة.

2- المسألة الثانية: "إِن" العاملة عمل ليس".

3- المسألة الثالثة: اتصال تاء "لاتَ" بـ"حين".

المبحث الرابع

اعتراضات الرضي في الشّاهد النحوي

الشاهد النحوي –كما ذُكر سابقًا[1]- هو: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب من شعرٍ ونَثْرٍ.

المسألة الأولى

الحال من النكرة

قال ابن الحاجب: "فإن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها"[2].

قال الرضي: "اعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال، إذا اختص بوصف، كما جاء في الحديث سابقَ رسول الله ﷺ، بين الخيل، فأتى فرس له سابقًا[3]، وكذا تقول: (مررتُ برجلٍ ظريف قائما)، أو بالإضافة، نحو: (نظرتُ إلى جارية رجلٍ مختالةً)، أو سبقه نفي أو شبهه نحو قوله:

فما حلّ سعدي غريبًا ببلدة فينْسب إلا الزبرقان له أب[4]

وقلما: (جاءني رجلٌ راكبا)، أو نهي أو استفهام، وذلك لأنه يصير المنَكر مع سبق هذه الأشياء مستغرقًا فلا يبقى فيه إبهام، كما ذكرنا في باب المبتدأ، أو كان الوصف به على خلاف الأصل نحو قولهم: (جاءني رجالٌ مثْنَى وثُلاثَ)؛ لأن المقصود تقسيمهم على هذين العددين في حال المجيء، والوصف لا يفيد هذه الفائدة، أو كانت معرفةٌ مشاركةٌ لتلك النكرة في الحال، نحو (جاءني رجلٌ وزيد راكبين)، أو تَقَدمه الحال، نحو: (جاءني راكبا رجلٌ)؛ لأنه يؤْمن -إذن- التباس الحال بالوصف، إذ الوصف لا يتقدم على الموصوف، وأما إذا تأخر، نحو: (جاءني رجلٌ

---

[1] انظر ص: 36 من هذا البحث.

[2] الكافية في النحو، لابن الحاجب: 204/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 22/2

[3] انظر: مشكلات موطأ مالك بن أنس، لعبد الله البطليوسي، تحقيق: طه بو سريح التونسي: 45/1

[4] لم أقف عليه.

راكبا)، فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال، بالوصف، نحو: (رأيتُ رجلًا راكبا) فَطُرِدِ المنْع رفعا وجرا، وأما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله:

لِميــةَ موحــشًا طلَلٌ قديـــم   عفَــاه كُــل أَســحم مــستَديـم[1]

فلا يستقيم، عند من شرَطَ اتحاد عامل الحال وصاحبها، إلا على مذهب الأخفش، مـن تجـويز ارتفاع (زيد)، في نحو: (في الدارِ زيد) على أنه فاعل، وأما عند سيبويه، فيلزم كون الـضمير في: (لِمية) ذا الحال. ومن جوز اختلاف العامل في الحال وصاحبها، وهو الحـق، إذ لا مـانع جوز كون "لِمية" عاملًا في الحال، وكون "طلل" ذا الحال، مع ارتفاعه بالابتداء.

فإن قيل: هلا أن يكون معنى الابتداء، على مـذهب سـيبويه، أي أن "طلـل" مرتفـع بالابتداء، هو العامل في الحال أيضا، فيتحد عامل الحال وصاحبها. قلتُ: ليس المعنى علـى أن الابتداء بلفظ "طلل" للإسناد إليه، مقيد بكونه موحشًا، فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به"[2].

المناقشة والتحليل:

يتبين من كلام الرضي أنه يعترض على سيبويه في القول بوجوب اتحاد العامـل فـي الحال وصاحبها المؤدي إلى جعل الضمير في الجار والمجرور (لِميةَ) صاحب الحال، زاعما أن الحق هو جواز اختلاف العامل فيهما؛ لعدم المانع من ذلك، فيكون (طلل) صاحب الحال والعامل في الحال الجار والمجرور.

---

(1) قال البغدادي: "إن بعضهم نسب البيت لذي الرمة، ونسبه بعضهم لِكُثَيِّر، برواية: (لعزةَ موحشًا...)"، ثم قال: "إن المشهور في هذا الموطن الاستشهاد بقول الشاعر [ولم ينسبه]:

لِميـــــةَ موحـــــشًا طلَـــــلُ   يلـــــوح كأنـــــه خلَـــــلُ"

ولم أقف عليه في ديوان: ذي الرمة، ولا في ديوان: كثير. وانظره في: شرح شـذور الـذهب: 48، وأوضـح المسالك: 260/2، وخزانة الأدب: 198/3

(2) شرح الرضي على الكافية: 22/2-24

تحتاج الحال إلى عاملٍ وصاحبٍ، فعاملها: ما تقدم عليها من فعل، مثل: (أشرقت الشمس ساطعةً)، أو شبهه، أو معناه[1]، وصاحب الحال: ما كانت الحال وصفًا له في المعنى، كقولنا (رجع الجند منتصرين)، فالحال: (منتصرين)، وصاحب الحال هو: (الجند)، وعاملها: (رجع). والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفةً –كما في المثالين السابقين- ولكنه قد يكون نكرة وذلك بأحد ثلاثة شروط، هي[2]:

1- أن يخصص صاحب الحال بوصف أو إضافة، مثال المخصص بوصف: قراءة بعضهم ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾[3]. وكقولنا: (جاءني صديقٌ حميم طالبًا مساعدتي)، ومثال المخصص بالإضافة قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾[4].

2- أن يسبقه نفي أو نهي أو استفهام، مثال المسبوق بنفي قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[5]، والثاني كقول الشاعر:

لا يركنَن أحدٌ إلى الإحجام ... يوم الوغى متخوفًا لحمام[6]

---

[1] المراد بشبه الفعل: الصفات المشتقة من الفعل، مثل: (ما مسافر محمد ماشيا)، والمراد بمعنى الفعل تسعة أشياء: اسم الفعل، واسم الإشارة، وحروف التشبيه، وحروف التمني والرجاء، وحروف الاستفهام، وحرف التنبيه، والجار والمجرور، والظرف، وحرف النداء. انظر: شرح ابن عقيل: 150/2، وهمع الهوامع: 65/1

[2] انظر: الجمل في النحو، للزجاجي: 20/1، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 12/1، وشرح شذور الذهب: 277، وأوضح المسالك: 259/2-265، وشرح ابن عقيل: 189/2-193، وشرح الأشموني على الألفية: 10/1، وحاشية الخضري على ابن عقيل: 484/1، وحاشية الصبان: 11/1-12

[3] سورة البقرة: 89/2، و(مصدقًا): وقعت حالًا من (كتاب) مع أنه نكرة، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة، ولكن جاز ذلك؛ لوجود مسوغ، وهو تخصيص صاحب الحال بالوصف: (من عند ا). والتخصيص: هو التقريب من المعرفة.

[4] سورة فُصلَتْ: 10/41، والحال: (سواء)، وصاحب الحال: (أربعة)، وقد جاء صاحب الحال نكرة؛ لأنه خصص بإضافة وهي: (أيام).

[5] سورة الحجر: 4/15، وصاحب الحال: (قرية)، والحال الجملة الاسمية: (لها كتاب معلوم)، حيث جاء صاحب الحال نكرة: (قرية)؛ لأنه وقع في سياق النفي.

[6] البيت لقطري بن الفجاءة في: الأمالي، للقالي: 190/2، والمثل السائر: 312/1، والإيضاح في علوم البلاغة: 93، وأوضح المسالك: 264/2، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 366/2، وخزانة الأدب: 174/10

والثالث كقول الشاعر:

يا صاحِ هلْ حم عيشٌ باقيًا فتَرى ... لِنَفْسك العذْر في إبعادها الأملا[1]

3- أن تتقدم الحال على صاحبها، أي: أن يتأخر صاحب الحال عن الحال، مثل: (في الدارِ جالسا رجلٌ)، و(جاءني منطلقًا مستنجِد فأنجدتُه)، ومنه قول الشاعر:

لِميةَ موحشًا طللٌ ... يلُوح كأنه خللُ[2]

ومنه الشاهد الذي عليه الاعتراض في هذه المسألة:

لِميةَ موحشًا طللٌ قديم ... عفَاه كُلُّ أسحم مستَديم

فـ(لميةَ): جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ مقدم، و(موحشًا): حال من طلل و(طلل): مبتدأ مؤخر، فأصل الكلام: (طللٌ موحشٌ لِميةَ)، فقد وقعت (موحشًا) حالًا من (طلل) وهو نكرة، وسوغ ذلك تقدم الحال عليها؛ وهذا على رأي سيبويه، الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ، أما الجمهور الذين يمنعونه -ويعللون ذلك بأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها فإذا كان صاحبها مبتدأ كان العامل فيه عندهم الابتداء، والابتداء عامل ضعيف والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين: المبتدأ والحال- فإنهم يجعلون صاحب هذا الحال هو الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرا، وهذا الضمير عائد على الطلل والجمهور على أن الضمير معرفةٌ، سواء أكان ضمير غائب أم كان ضمير حاضر، وسواء في ضمير الغيبة أكان مرجعه معرفة أم نكرة، فإذا جعلنا صاحب الحال هو الضمير المستتر في الخبر كان صاحب الحال معرفة عند جمهور النحاة، فلم يكن البيت شاهدا على مجيء الحال من النكرة بمسوغ كما يذكره النحاة[3].

---

[1] نُسب البيت لرجل من طيئ في: أوضح المسالك: 265/2، وشرح ابن عقيل: 193/2، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 369/2، وشرح الأشموني: 12/1، وهمع الهوامع: 304/2، وحاشية الصبان: 13/1

[2] البيت لِكُثَيِّر عزة في: ديوانه: 506، والكتاب: 123/2، ولسان العرب 368/6 (وحشَ)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 375/2، وبلا نسبة في: الخصائص: 492/2، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقي: 1664 و1825، وأسرار العربية: 69/1، ولسان العرب: 220/11 (خَلَلَ)، وشرح قطر الندى: 236/1، وأوضح المسالك: 310/2، ومغني اللبيب: 85/1 و436/2 و659، وخزانة الأدب 43/6

[3] انظر: الجمل في النحو، للزجاجي: 20/1، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 12/1، وشرح شذور الذهب: 277، وأوضح المسالك: 260/2-261، وشرح ابن عقيل: 190/2، وشرح الأشموني على الألفية: 10/1، وحاشية الخضري على ابن عقيل: 484/1، وحاشية الصبان: 11/1-12

بعد الرجوع إلى كتاب سيبويه تبين أنّه لا يشترط اتحاد العامل في الحال وصاحبها، كما نسبه إليه الرضي، حيث قال: "هذا باب (ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بعده، ويبنى على مـا قبله): وذلك قولك: (هذا قائما رجلٌ)، و(فيها قائما رجلٌ)، لما لم يجز أن تُوصفَ الصفة بالاسـم وقبّح أن تقول: (فيها قائم)، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح: (مررتُ بقائمٍ) و(أتاني قـائم) جعلتَ القائم حالًا وكان المبني على الكلام الأول ما بعده... وحملَ هذا النصب على جواز (فيها رجلٌ قائما)، وصار حين أُخر وجه الكلام، فرارا من القبح... وقال كُثَيِر:

لِميـــةَ موحـــشًا طلـــلُ[1]

واعلم أنه لا يقال: (قائما فيها رجلٌ)، فإن قال قائل: أجعلُه بمنزلة (راكبـا مـر زيـد) و(راكبا مر الرجلُ)؟ قيل له: فإنه مثله في القياس، لأن (فيها) بمنزلة (مر)، ولكنهم كرهوا ذلـك فيما لم يكن من الفعل؛ لأن "فيها" وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل... ومن ثـم صـار (مررتُ قائما برجلٍ) لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامـل الباء"[2].

قال ابن السيرافي شارحا وموضحا قول سيبويه في نصه[3]: "يعني أن قائما لا يجوز أن يكون وصفًا للاسم المتأخر، وهو رجل، ولا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ وهذا خبـره؛ لأنـه لا يحسن أن يقوم الصفة مقام الموصوف في كل حال، ولا يجوز أن يكون (رجل) نعتًا لِـ(قـائم) فلما قبحت هذه الوجوه، وقد جاز عندهم أن يكون قائم الذي هو وصف النكرة حالًـا فيهـا فـي الموضع الذي يحسن فيه الوصف، فإذا تقدم الوصف وبطل أن يكون نعتًا بعد تقدمـه، ألزمـوه الحالة التي كانت يجوز فيه وهو متأخر، ثم ساق سيبويه كلامه في هذا المعنى".

إذن صاحب الحال عند سيبويه، هو النكرة، وهو عنده مرفوع بالابتداء، ولـيس فاعلًـا للظرف كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

---

(1) صدر بيت كثير عزة المذكور آنفًا، وعجزه:

.... **يلـوح كـأنـــه خـلـلُ**

(2) الكتاب: 2/122-124

(3) شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي: 1/419-420

يقول صاحب المغني[1]: "إن صاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهـو عنـده مرفـوع بالابتداء وليس فاعلًا كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلـق بـه الظرف". فمذهب سيبويه إذن في الشاهد الذي ذكره الرضي أن (موحشًا) حـال مـن (طلـل) والعامل فيه الجار والمجرور (لمية)، وهو المذهب الذي اختاره الرضي.

مما سبق، يتضح أن سيبويه والرضي على مذهب واحد في المسألة، وهو جواز اختلاف العامل في الحال وصاحبها، وأن (لمية) -في الشاهد المذكور- عاملُ الحال، و(طلـل) صـاحبه ففي ظنّي أنّهما يتفقان في هذه المسألة.

---

[1] مغني اللبيب: 250/1

المسألة الثانية

"إنْ" العاملة عمل "ليس"

قال ابن الحاجب: "خبر ما ولا المشَبهتَان بـ"لَيس"، هو المسند بعـد دخولهمـا، وهـي حجازية، وإذا زيدت "إن" مع "ما"، أو انتقض النفي بـ"إلا"، أو تقدم الخبر، بطَـلَ العمـلُ، وإذا عطف عليه بموجب فالرفع"[1].

قال الرضي: "أجاز المبرد إعمال (إن) النافية عملَ (ليس) مستشهدا بقوله:

إنْ هـو مـستَوليًا علـى أحـد   إلا علـى أضعـف المجـانين[2]

وليس بمشهورٍ"[3].

المناقشة والتحليل:

الحروف المشَبهة بليس: (ما، لا، لاتَ، إن) في النفي وفي العمل، فترفع الاسم ويـسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

وحديث المسألة عن (إن)، وتعمل (إن) عمل (لَيس) بشرطين:

1- ألا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطَلَ عملها.

2- ألا ينتقض نفيها بـ(إلا)، فإن انتقض بطل عملها، نحو: (إن أنـتَ إلا رجـلٌ كـريم) وانتقاض النفي الموجب إبطالَ العمل، إنما هو بالنسبة إلى الخبر، ولا يـضر انتقاضـه بالنسبة إلى معمول الخبر، نحو البيت:

إنْ هـو مـستَوليًا علـى أحـد   إلا علـى أضعـف المجـانين

---

[1] الكافية في النحو، لابن الحاجب: 226/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 184/2

[2] البيت بلا نسبة في: الجنى الداني: 35/1، وأوضح المسالك: 291/1، وشرح ابن عقيل: 252/1، والمقاصـد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 460/1، وهمع الهوامـع: 125/1، وخزانـة الأدب: 166/4، وحاشية الصبان: 46/1، وجواهر الأدب، للهاشمي: 206

[3] شرح الرضي على الكافية: 195/2-196

ولا يشترط في اسم (إن) وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، مثـل (إن رجلٌ قائما)، و(إن زيد قائما)، و(إن زيد القائم)[1].

لقد اختلف النحاة في جواز إعمال (إن) عمل ليس، فجمهور البصريين والفَراء ينكـرون إعمالها، وتَبِعهم ابن مالك[2]، وابن هشام، اللذان اعتبرا أن إعمالها نادر، وهـو مـا أخـذَ بـه الرضي، حيث اعتبر أن البيت ليس بمشهور، أما مذهب الكوفيين –عدا الفَراء- والمبرد، وأبـو بكر بن السراج[3]، والكسائي[4]، والفارسي، وابن جني[5] على أنها تعمل عمل ليس[6].

فالمبرد أجاز إعمال (إن) النافية عمل ليس، واستشهد بالبيت:

إن هــو مـستوليًا علـى أحـد إلا علـى أضـعف المجـانين

فالضمير (هو): اسمها، و(مستوليا): خبرها، يقول ابن هشام[7]: "أجاز الكسائي والمبـرد إعمالها عملَ ليس، وقرأ سعيد بن جبير: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾[8] بنون مخففة

---

[1] انظر: أوضح المسالك: 256/1-257، وشرح ابن عقيل: 252/1-253

[2] هو: أبو عبد ا ، محمد بن عبد ا بن مالك الطائي الجياني، جمال الدين: أحد الأئمة في علوم العربية، إمام النحاة وحافظ اللغة، له الألفية المسماة بألفية ابن مالك، (ت 672هـ). انظر ترجمته في: بغية الوعـاة: 130/1، والأعلام: 233/6

[3] هو: أبو بكر، محمد بن السري بن سهل السراج: أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد، كان يلثغ بـالراء فيجعلها غينًا، ويقال: "ما زال النحو مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله"، (ت 316هـ). انظر ترجمته فـي: طبقات النحويين واللغويين: 112-114، ونزهة الألباء: 249-250، وإنباه الرواة: 145/3، ووفيات الأعيـان: 339/4

[4] هو: أبو الحسن، علي بن حمزة بن عبد ا الأسدي بالولاء، الكوفي الكسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة، لُقب بالكسائي؛ لكساء أحرم فيه، (ت189هـ). انظر ترجمته في: عيون الأخبار: 26/4، والعقد الفريد: 170/3، وأمالي القالي: 9/1 و59 و67، ونزهة الألباء: 67 و75، وإنباه الرواة: 256/2

[5] هو: أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، من تصانيفه: (سر الـصناعة)، و(اللمع)، و(التصريف)، و(الخصائص)، (ت 392هـ). انظر ترجمته في: نزهة الألباء: 244-246، ومعجـم الأدباء: 81/12-115، وإنباه الرواة: 335/2، ووفيات الأعيان: 246/3-248، والعقد الثمين: 77

[6] انظر: شرح شذور الذهب: 228، وأوضح المسالك: 256/1-257، وشرح ابن عقيل: 252/1-253

[7] مغني اللبيب: 7/1، وانظر: خزانة الأدب: 154/4

[8] سورة الأعراف: 194/7

بنون مخففة مكسورة؛ لالتقاء الساكنين، ونصب (عبادا) و(أمثالكم)، وسمع من أهـل العالِيـة[1]: (إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية)، و(إن ذلك نافعك ولا ضارك)".

فقد أثبتت قراءة ابن جبير عملَ (إن) عمل ليس، فـ(الذين): اسمها، و(عبادا): خبرهـا وكذلك ما جاء في لغة العرب من أهل العالية في قولهم: (إن أحد خيرا من أحـد إلا بالعافيـة) فـ(أحد): اسمها، و(خيرا): خبرها، وكذا في المثال الأخير.

ويخَرج المانعون –البصريون والفراء، ومن تبعهم- على أن (إن) مخففة مـن الثقيلـة ناصبة للكلمتين معا، فالرضي يعد هذا الإعمالَ من باب غير المشهور، فهو يقف في هذه المسألة مع جمهور البصريين، والرد يكون: بأن الخبر لِـ(إن) في الشواهد السابقة قد وقع اسما مفـردا منصوبا بالفتحة الظاهرة، ولا ناصب له في الكلام إلاّ (إن)، ولا يمكن لأحد أن يزعم أن النصب فيها شاذ؛ لورود ذلك في لغة العرب كما بينتُ، إما بالنثر أو الشعر، وكذلك قراءة سـعيد ابـن جبير -رحمه ا -، بل هناك شاهد آخر من الشعر يثبت عدم صحة رأي الرضي، يقول:

إِنِ المـــرء ميتًـــا بِانْقِـــضاء حياتِـــه ولكـن بـأَن يبغَـى عليـه فُيخْـذَلا[2]

فـ(المرء): اسم (إن) العاملة عمل (ليس) مرفوع وعلامـة رفعـه الـضمة الظـاهرة و(ميتًا): خبر (إن) العاملة عمل (ليس) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

فكيف يكون -مع كل هذه الشواهد- إعمالُها نادرا؟ وكيف للرضي أن يعد هذه الـشواهد ليست مشهورة؟ وهل أشهر من لغة العرب في شواهدها؟!!

---

[1] العالية: اسم لكل ما كان لجهة نجد، من المدينة –من القرى والعمائر- إلى تهامة. انظر: معجم البلدان: 7/1 و190/3، والجنى الداني: 35/1، وشرح شذور الذهب: 253، وأوضح المسالك: 257/1

[2] البيت بلا نسبة في: الجنى الداني: 35/1، وأوضح المسالك: 257/1، وشرح ابن عقيل: 253/1، والمقاصـد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 479/1، وشرح الأشموني: 16/1، وهمـع الهوامـع: 454/1، وحاشية الصبان: 47/1

المسألة الثالثة

اتصال تاء "لاتَ" بـ"حين"

قال الرضي: "نُقِلَ عن أبي عبيد[1]: أن "التاء" من تمام "حين"، كما جاء:

العاطفُون تَحين ما من عاطف والمطْعمون زمان ما من مطْعم[2]

وفيه ضعف؛ لعدم شهرة "تَحين" في اللغات، واشتهار: "لاتَ حين"، وأيضا فإنهم يقولون: (لاتَ أوان)، و(لاتَ هنا[3])، ولا يقال: (تأوان)، ولا (تَهنا)"[4].

المناقشة والتحليل:

مذهب الجمهور[5] أن (لاتَ) تعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، لكنها اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معا، بل يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذْفُ اسمها، وبقاء خبرها، ويشترط أن يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان، كالحين والساعة والأوان، كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[6]، فحذفَ الاسم وبقي الخبر، والتقدير (ولاتَ الحين حين مناص)، فـ(الحين): اسمها، و(حين): خبرها، و(مناص): مضاف إليه.

---

[1] هو: أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي، بالولاء، الخراساني البغدادي: من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه، من أهل هراة، ولد وتعلم بها، وكان مؤدبا، له كتاب: "غريب القرآن"، (ت 224هـ). انظر ترجمته في: نزهة الألباء: 64/1، وفيات الأعيان: 418/1، والوافي بالوفيات: 200/7، وبغية الوعاة: 253/2

[2] البيت لأبي وجزةَ السعدي، زيد بن عبيد السلمي السعدي، شاعر محدث مقرئ من التابعين، (ت 130هـ)، والبيت له في: سر صناعة الإعراب: 180/1، والصحاح: 159/1 (حين)، و478 (عطَفَ)، ولسان العرب: 40/13 (أين)، وخزانة الأدب: 147/2-150، وتاج العروس: 166/24 (عطَفَ)

[3] هنا: بفتح الهاء وتشديد النون، في الأصل اسم إشارة للمكان البعيد، ومنه قولهم: "تَجمعوا من هنا ومن هنا"، أي: من ههنا ومن ههنا. انظر: لسان العرب: 364/15، وأوضح المسالك: 255/1-256

[4] شرح الرضي على الكافية: 197/2-198

[5] انظر: شرح شذور الذهب: 228-229، وأوضح المسالك: 253/1-255، وشرح ابن عقيل: 254/1

[6] سورة ص: 3/38

و(لاتَ) مكونة من حرفين: (لا): النافية بمعنى ليس، و(التاء): زائدة لتوكيد النفي والمبالغة فيه، كالتاء في (علامة)، ومنه كذلك قول الشاعر:

نَدم البغاةُ ولاتَ ساعةَ منْدمٍ والبغْي مرتَع مبتَغيه وخيم[1]

حيث عملت (لاتَ) عمل (ليس)، وقد عملت في مرادف الزمان "الحين"، وهو: (ساعةَ) فرفعت اسما محذوفًا تقديره: (ساعةُ)، ونصبت خبرا وهو: (ساعةَ)، وعليه يكون التقدير: (لاتَ الساعةُ ساعةَ منْدمٍ).

ويرى أبو عبيد أن التاء متصلة بالحين الذي بعدها، فهي من تمام الحين وليست زائدة للتأنيث، فذكر أن التاء في الإمام[2] متصلةٌ بحين، فقد كُتبت: "ولا تَحين مناصٍ". وقد ذهب ابن الطّراوة[3] مذهبه، على أن التاء أصلٌ في حين[4]، والشاهد الذي ارتكزا عليه قولُ الشاعر:

العاطفُون تَحين ما من عاطف والمطْعمون زمان ما من مطْعم

والعجيب أنهما ما أوردا غير هذا الشاهد؛ كي يقويا رأيهما، وذلك غير مشهور في لغة العرب، على ما قاله الرضي، فالأصل: (لاتَ حين)، ورد الزمخشري على أبي عبيد، فقال[5] "وأما قول أبي عبيد: إن التاء داخلة على حين فلا وجه له، واستشهاده بأن التاء ملْتَزِقَةٌ بـ(حين) في الإمام لا متشبث به، فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط".

على هذا تكون حجةُ من نادى بالاتصال اللازم بين التاء والحين ضعيفةٌ، فهي ليس من باب المشهور في لسان العرب، ولم يرد عليها غير الشاهد السابق.

(1) اختلف في نسبة البيت، فقيل لمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلهل بن مالك الكناني، في: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 479/1، ولأحدهما أو لرجل من طَيئ في: خزانة الأدب: 175/4، وبلا نسبة في: شرح شذور الذهب: 229، وشرح ابن عقيل: 254/1، وهمع الهوامع: 126/1، وخزانة الأدب: 187/4، وحاشية الصبان: 47/1، وجواهر الأدب: 250

(2) لعل المقصود بالإمام هنا: القرآن الكريم، يوضح ذلك قول الزمخشري فيما بعد.

(3) هو: أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي ابن الطراوة الأندلسي، كان عالم الأندلس بالنحو في زمانه، وله آراء في النحو تفرد بها، (ت 528هـ). انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: 160/4، الوافي بالوفيات: 138/5، وبغية الوعاة: 602/1، والأعلام: 132/3

(4) انظر: الجنى الداني: 82/1، وهمع الهوامع: 458/1

(5) الجنى الداني: 82/1

ولقد رد ابن عصفور -على ذلك- ردا مفْحما، فقال[1]: "جميع هذا، يحكم على التاء فيه بالزيادة، ولا يحتاج في ذلك إلى دليل؛ لوضوح كونها زائدةً فيه، وأما القسم الذي يحكـم عليـه بالأصالة، ولا يكون زائدا ِإلاّ بدليل، فما عدا ذلك، وإنما قضينا على التاء بالأصالة، فيمـا عـدا ذلك؛ لكثرة تَبين أصالة التاء فيما يعرف له اشتقاق أو تصريف، نحو: (تَوءم) فإن تاءه أصلية".

مما سبق، يتضح أن التاء ليست من تمام (حين)، فلا يقال: (لا تحين) متصلة بـ(حـين) لعدم شهرة ذلك، والعكس أشهر بالشواهد السابقة التي ذُكرتْ، وكذلك بقول الشاعر:

تَـذَكرتُ ليلَـى لاتَ حـين ادكارهـا وقَد حني الأَضـلاع ضـل بِتَـضلال[2]

والتقدير: (لاتَ الحين حين ادكارِها).

[1] الممتع الكبير في التصريف: 45/1، وانظر: المنصف، لابن جني: 102/1-103

[2] البيت لأبي عرار، عمرو بن شأس بن عبيد بن ثعلبة الأسدي، شاعر جاهلي مخضرم، أدرك الإسلام وأسلم، عده الجمحي في الطبقة العاشرة من فحول الجاهلية، (ت 20هـ). والبيت له في: الـصحاح: 413/1 (ضـلَل)، وسر الفصاحة، للخفاجي الحلبي: 187/1، ولسان العرب: 390/11 (ضلَل)، وتاج العروس: 351/29 (ضلَل)

المبحث الخامس
اعتراضات الرضي في القاعدة النحوية

ويتضمن مطلبان:

1- تعريف القاعدة لغةً واصطلاحًا.

2- اعتراض الرضي في مسألة حكْم الحال المشتقة.

المبحث الخامس

اعتراضات الرضي في القاعدة النحوية

1- تعريف القاعدة لغةً واصطلاحًا:

القاعدة (لغةً): جمعها قواعد، والقاعدة أَصلُ الأُس، والقَواعد الإِساس، وقواعد البيت إِساسه، وفي التنزيل: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾[1].

أما القاعدة في الاصطلاح، فهي: القضايا الكلية التي يتَعرفُ منها أحكام جزئيات موضوعها[2].

والقواعد النحوية هي تلك القضايا التي تتفرع منها مسائل النحو، ولكل مبحث من هذه المباحث قواعد تضبطه، وأصول تحكمه، وينشأ من هذه القواعد مسائل وفروع، غير أن قواعد النحو كغيرها من العلوم النظرية التي تعتمد في كثير منها على اللغة المنقولة ليست بذات اتفاق بين العلماء جميعا، إذ تنشأ اعتراضات واختلافات إما في أصل القاعدة نفسها، فيتسع الخلاف كالخلاف بين البصرة والكوفة، وإما في أحد شروطها وأحوالها، فتكثر الآراء، وكل يتعصب لرأيه.

---

(1) لسان العرب: 357/3 (قعد)، والآية من سورة البقرة: 127/2، وانظر: الصحاح: 525/2 (قعد)، والكليات، للكفوي: 728، وتاج العروس: 201/5(قعد)

(2) انظر: تعليق محقق شرح الشافية للرضي: 2/1

2- اعتراض الرضي في مسألة حكم الحال المشتقة:

المسألة الأولى(*)

حكم الحال المشتقة

قال ابن الحاجب: "وكل ما دل على هيئة، صح أن يقع حالًا، نحو: هذا بسرا أَطْيب منْه رطَبا"[1].

قال الرضي: "هذا رد على النحاة، فإن جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق، قالوا: لأنها في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، فقالوا في نحو: (هذا بسرا أَطْيب منْه رطَبا)، أي: (هذا مبسرا أَطْيب منه مرطبا)، أي (كائنًا بسرا، وكائنًا رطَبا)، و﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾[2]، أي: دالةً، **قال المصنف، وهو الحق، لا حاجةَ إلى هذا التكلّف؛** لأن الحال هو المبين للهيئة، كما ذُكر في حده، وكلّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق"[3].

المناقشة والتحليل:

يشترط في الحال عند جمهور النحاة أربعةُ شروط، هي[4]:

أولًا: أن تكون صفة متنقلة لا ثابتة، نحو: (طلعت الشمس صافيةً)، وقد تكون ثابتة، نحو قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾[5].

ثانيًا: أن تكون نكرة لا معرفة، مثل: (جاء محمد مسرورا)، وقد تكون معرفةً إذا صح تأويلها بنكرة، مثل: (آمنتُ با ـ وحده)، أي: منفردا.

(*) لم أعثر سوى على هذه المسألة على حد قراءتي وعلمي.

(1) الكافية في النحو، لابن الحاجب: 207/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 32/2

(2) الآية في سورتي: الأعراف: 73/7، وهود: 64/11

(3) شرح الرضي على الكافية: 32/2

(4) انظر: الكتاب: 81/1، والمفصل في صنعة الإعراب: 11/1، وشرح شذور الذهب: 274-275، وأوضح المسالك: 250/2-253، وشرح ابن عقيل: 181/2-183، وشرح الأشموني: 6/1، وهمع الهوامع: 298/2 و311-312، وحاشية الصبان: 6/1

(5) سورة الأنْعام: 114/6

ثالثًا: أن تكون نفس صاحبها في المعنى، نحو: (جاء سعيد راكبا).

رابعًا: أن تكون مشتقة لا جامدة، نحو: (رأيتُ زيدا ضاحكًا).

وقد تكون جامدة مؤولة بمشتق، وقد تكون جامدة غير مؤولة بوصف مشتق:-

الحالة الأولى: الحال الجامدة المؤولة بوصف مشتق، وذلك في ثلاث حالات، هي:

1- أن تدلّ الحالُ على تشبيه، مثل: (هجم المجاهد أسدا)، أي: شجاعا كالأسد.

2- أن تدلّ على مفاعلة، مثل: (بِعتُك الفرس يدا بيد)، أي: متَقَابِضين.

3- أن تَدلّ على ترتيب، مثل: (دخَلَ القوم رجلًا رجلًا)، أي: متَرتبين.

الحالة الثانية: الحال الجامدة غير المؤولة بوصف مشتق، وذلك في سبع حالات، هي:

1- أن تكون الحالُ موصوفةً بالمشتق، وذلك في موضعين من القرآن لا ثالث لهما الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[1]، فـ(قرآنًا): حال جامدة لم تؤول بالمشتق، والذي أجاز لها أن تأتي حالًا أنها وصفت باسم مشتق: (عربيا) الاسم المنسوب، و(عربيا) نعت لقرآن. والآخر: قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[2] فـ(بشرا): حال جامدة لم تؤول بالمشتق، والذي أجاز لها أن تأتي حالًا أنها وصفت باسم مشتق، وهو:(سويا) الصفة المشبهة، و(سويا): نعت لبشر.

2- أن تدل على تسعير، نحو: (بعتُ القمح مدا بعشْرة قروش).

3- أن تدل على عدد، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[3].

4- أن تدل على طَورٍ من الأطوار، في هذا الطورِ تفضيل، "أي: واقع فيه تفضيل"، مثل (خالد غلاما أحسن منه رجلًا).

5- أن تكون نوعا لصاحبها، نحو: (هذا مالُك ذهبا)، فالذهب: نوع من أنواع المال.

6- أن تكون فرعا لصاحبها، نحو: (هذا ذهبك خاتما)، فالأصل: الذهب، والفَرع: الخاتم.

7- أن تكون أصلًا لصاحبها، نحو: (هذا خاتمك ذَهبا)، فالأصل: الذهب، والفَرع: الخاتم وكذلك قولنا: (هذا ثوبك قُطْنًا).

---

[1] سورة يوسف: 2/12

[2] سورة مريم: 17/19

[3] سورة الأعراف: 142/7

يخالف ابن الحاجب -ومعه الرضي- من نادى بجواز تأويل الحال الجامدة، إذا لم يصلح تأويلها بمشتق، وفُصل القول بالحالات السابقة التي أوردها علماء النحو، فالحال الجامدة على ضربين، منها ما يصلح تأويله بمشتق، ومنها ما لا يصلح تأويله بمشتق.

وفي قول العرب: (**هذا بسرًا أطيب منه رطبًا**)[1]، أُولت بـ: (هذا مبسرا أطيب منه مرطبا) أي: (كائنًا بسرا، وكائنًا رطبًا)، وفي هذا تكلّف واضح، فهذا حال جامد لا يؤول بوصف مشتق؛ فـ (بسرا) و(رطبًا): كل منهما حال، وهو حال يدل على طورٍ من الأطوار، واقع فيه تفضيل، وهو: (أطيب)، وكذلك قولنا: (العنب زبيبا أطيب منه دبسا)، وقد "ذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها؛ ليكون الحال مشتقًا على ما هو الأصل فيه"[2]، وبذلك يكون ابن الناظم من الذين أولوا ما لا يؤول، وفي ذلك مخالفة لحد الحال الذي هو مبين للهيئة، فقد حصل المطلوب من الحال إذ بين الطّور هنا، فإذا أُولَ، حمل النص ما لا يحتمل، فقول العرب هذا ينتمي للبند الرابع في الحالة الثانية من الحال الجامدة غير المؤولة بوصف مشتق. كذلك أولوا في قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾[3] تأويلهم: (هذه ناقة ا لكم دالةً).

إن كلمة (آيةً) في الآية الكريمة جاءت حالًا، وهي حال جامدة غير مؤولة بمشتق؛ لأنها أصلٌ لصاحبها، فـ(آيةً): هي الأصل، و(الناقة): هي الفَرع، فلا يصلح تأويل الحال في هذه الحالة؛ لأن الحال أصلٌ لصاحبها، يقوي ذلك ويؤكده قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[4]، فـ(طينًا): حال جامدة، وهي غير مؤولة بمشتق وصاحبها هو: الضمير المستتر المقدر "الهاء" في: (خلقته)، و(الطين): هو أصل الإنسان و(الإنسان): هو الفرع، فلا يصلح تأويل الحال في هذه الحالة أيضا؛ لأن الحال قد جاءت أصلًا لصاحبها.

---

(1) "بسرا": حال من فاعل أطيب المستتر فيه، و"رطبا": حال من الهاء في "منه".

(2) شرح ابن عقيل: 183/2، وابن الناظم هو: أبو عبد ا ، محمد بن محمد بن عبد ا بن مالك الطائي، بدر الدين، نحوي: هو ابن ناظم (الألفية)، له: (شرح الألفية)، يعرف بشرح ابن الناظم، (ت 686هـ). انظر ترجمته في: بغية الوعاة: 225/1، والأعلام: 31/7

(3) الآية في سورتي: الأعراف: 73/7، وهود: 64/11

(4) سورة الإسراء: 61/17

المبحث السادس

منهج الرضي في الاعتراض وطريقته

ويتضمن ستة مطالب:

أولًا: نظرة الرضي الكلية في شرحه للكافية.

ثانيًا: عدم اعتراض الرضي إلاّ ما تحقّق ثبوته وقوته عنده.

ثالثًا: اعتمـاده كثيرًا في اعتراضاتـه على آراء الفحول من النحاة.

رابعًا: الاعتدال في ألفاظه.

خامسًا: الاستقصاء.

سادسًا: أدلة الرضي في اعتراضاته.

المبحث السادس
منهج الرضي في الاعتراض وطريقته

لم يكن الرضي متتبعا لأخطاء النحاة، قاصدا أن يعترض عليهم، وإنما اعتراضاته هـذه تأتي عرضا وهو يشرح ويفسر في شرحه للكافية، فما وجده من صواب أقرّه، وما وجـده مـن خلل قوّمه. وكان الرضي في شرحه يعتمد على أمرين، هما:

الأول: شرح الموضوع:

وهو الشرح الكُلّي للمسألة التي يذكرها ابن الحاجب، من غير أن يرتبط الشرح بـالمتن نصا.

الثاني: شرح الألفاظ:

وهو شرح أقوال ابن الحاجب، وكذلك يتعرض لأقوال العلمـاء، وغالبـا مـا تتـضمن الاعتراضات، بناء على ما قدمه من شرح كلي، أو لأمر يذكر في موضعه. ومن أمثلة ذلك قول الرضي شارحا كلام ابن الحاجب في تعريفه لعطف النسق: "قوله: "مع متبوعه" يخـرج البـدل؛ لأنه هو المقصود عندهم، دون متبوعه... وقوله: "يتوسط بينه" إلى آخره، **ليس من تمام الحـد**، بل هو شرط عطف النسق، ذكره بعد تمام حده"[(1)].

وهو كثيرا ما يورد أقوالًا لابن الحاجب، أو غيره من علماء النحـو، دون الاعتـراض عليهم عند شرحه، ولهذا لم يكن شرح الرضي تفسيرا حرفيا للألفاظ فقط، إنما هو سعي جاد إلى الفهم السليم لمسائل النحو، من خلال الموضوعية في الشرح، وكذلك النقد والتحليل، معتمدا على حسه اللغوي، واطلاعه الواسع، ونظرته الثاقبة.

ويمكن إبراز منهج الرضي في اعتراضاته على النحاة في شرحه للكافية فيما يلي:

أولًا: النظرة الكلية:

كان الرضي في اعتراضه على النحاة ينظر إلى ذلك الاعتراض نظـرة كليـة، أي لا يقتصر في الاعتراض على ما في الكافية، بل ينظر إلى أقوالهم، ويفحصها جيدا، وهذا دليل على سعة اطلاعه. ومن أمثلة ذلك:

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 2/331-332

قول ابن الحاجب في العامل في الحال: "ويجوز حذف العامل، كقولك للمسافر: (راشدا مهديا)، ويجب في المؤكّدة، نحو: (زيد أبوك عطوفًا)، أي: أحقه، وشرطها أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية"[1].

فقال الرضي: "واختُلفَ في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية، فقال سيبويه: العامل مقدر بعد الجملة، تقديره: (زيد أبوك أحقه عطوفًا)، يقال: (حققت الأمر) أي: تحققته وعرفته أي: أتحققه وأُثْبِتُه عطوفًا، **وفيه نظر؛** إذ لا معنى لقولك: تيقنْتُ الأب وعرفْتُه في حال كونه عطوفًا، وإن أراد[2] أن المعنى: أعلمه عطوفًا، فهو مفعول ثانٍ لا حال، وقال الزجاج: العامل هو الخبر؛ لكونه مؤولًا بمسمى، نحو: (أنا حاتم سخيا)، **وليس بشيء؛** لأنه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ: هذا المعنى، وأيضا لا يطّرد ذلك في نحو: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾[3]، و﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[4]، وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علمًا. وقال ابن خروف[5]: العامل المبتدأ؛ لتضمنه معنى التنبيه، نحو: (أنا عمرو شجاعا)، **وهو بعيد؛** لأن عملَ المضمر، والعلم في نحو: (أنا زيد)، و(زيد أبوك)، مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم **والأولى عندي:** ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن العامل معنى الجملة، كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه، أو لغيره[6]، كأنه قال: (يعطفُ عليك أبوك عطوفًا)، و(يرحم مرحوما)، و(حق ذلك مصدقًا)؛ وذلك لأن الجملة وإن كان جزآها جامدين جمودا محضا، فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى من معاني الفعل، ألا ترى أن معنى (أنا زيد)، (أنا كائن زيدا)؟ فعلى هذا، لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة، ولا على أحدهما؛ لضعفها في العمل وذلك لِخَفاء معنى الفعل فيها"[7].

---

(1) الكافية في النحو، لابن الحاجب: 213/1-214، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 47/2

(2) يقصد: سيبويه

(3) الآية في سورتي: الأعراف: 73/7، وهود: 64/11

(4) سورة فاطر: 31/35

(5) هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية، نسبته إلى حضرموت، ولعل أصله منها، له كتب، منها: (شرح كتاب سيبويه) سماه: (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، (ت 609هـ). انظر: وفيات الأعيان: 343/1، وفوات الوفيات: 79/2، والأعلام:330/4

(6) انظر: شرح الرضي على الكافية: 323/1

(7) شرح الرضي على الكافية: 51/2-52

ثانيًا: عدم اعتراضه إلاّ ما تحقّق ثبوته وقوته عنده:

ولهذا يعترض على ما يراه حريا بالاعتراض ومناقشته وتفنيده، ويوافق كثيرا آراء النحاة إذا رأى قوة حجتهم، وبيان دليلهم. ومن أمثلة ذلك:

1- قول الرضي شارحا قول ابن الحاجب في خبر كان وأخواتها: "ومنَع ابن مالك، **وهو الحق**، من مضي خبر (صار) و(ليس) و(ما دام)، وكل ما كان ماضيا من: (ما زال) و(لا زال) ومرادفتها"[1].

2- قوله شارحا قول ابن الحاجب في حذف المبتدأ وحذف الخبر: "ومنع المبرد من نحو قولك: (أحسن ما يكون زيد القيام)، وذلك لأن "أحسن" في الحقيقة: زيد، فلا يخبر عنه بنفس القيام، وأجازه الزجاج، **وهو الأولى**، لأنك جعلت "أحسن" وإن كان في الحقيقة زيدا: مصدرا، وذلك بإضافته إلى "ما" المصدرية"[2].

ثالثًا: يعتمد كثيرًا في اعتراضاته على آراء الفحول من النحاة:

أمثال: الخليل[3]، وسيبويه[4]، ويونُس[5]، والفراء[6]، والأخفش[7]، والجرمي[8] والمبرد[9]، والسيرافي[10]، والفارسي[11]، والزمخْشَري[12]، وابن مالك[13]، غير أن اعتماده على سيبويه أكثر من غيره، حتى يكاد سيبويه يحصد نصيب الأسد، وواضح أن الرضي قد فَهم كلام

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 144/2، ومرادفات (ما زال) هي: (ما فتئ)، و(ما برح)، وبقية الأفعال التي يشترط فيها دخول النفي.

(2) شرح الرضي على الكافية: 282/1

(3) انظر: المصدر السابق: 67/1 و117 و119 و137 و142 و153 و155 و199، و19/2 و38 و82

(4) انظر: السابق: 41/1 و45 و67 و77 و78 و85 و92 و93 و109 و111 و115، و24/2 و28 و30 و36 و38

(5) انظر: السابق: 93/1 و155 و166 و329 و350 و363 و421، و95/2 و148 و172

(6) انظر: السابق: 63/1 و79 و84 و89 و93 و115 و151، و45/2 و80 و82 و97 و105

(7) انظر: السابق: 67/1 و78 و86 و106 و128 و150، و14/2 و21 و23 و39

(8) انظر: السابق: 79/1 و86 و93 و137 و169، و336/2، و61/3

(9) انظر: السابق: 23/1 و47 و86 و106 و114 و135، و49/2 و70 و80 و100

(10) انظر: السابق: 92/1 و154 و208 و239 و246 و282 و303، و48/2 و49 و86 و155

(11) انظر: السابق: 79/1 و85 و119 و172 و226 و246 و327، و105/2 و151 و221

(12) انظر: السابق: 46/1 و143 و187 و224 و227 و292 و340 و345، و26/2 و42 و48 و52

(13) انظر: السابق: 12/1 و207 و270 و280 و514، و27/2 و38 و51 و104 و105 و129

سيبويه جيدا، رغم اعتراضه عليه في بعض المسائل. ويلي سيبويه في الاهتمام بآرائه السيرافي، ثم الفارسي.

رابعًا: الاعتدال في ألفاظه:

لقد اتسمت ألفاظ الرضي وعباراته بالاعتدال، فكانت الألفاظ والعبارات هي تلك التي يتداولها العلماء في هذا النحو؛ إذ لم تخرج إلى الألفاظ القاسية أو القبيحة التي تخلّ بأدب القلم والحوار، ولم تكن من الكلمات التي تخدش الحياء، بل كانت تتسم بالمنهجية والموضوعية خلال عملية الطرح والاعتراض. ومن أمثلة هذه الألفاظ والعبارات:

قوله: "والحق أن يقال..."[1]، وقوله: : "والأولى حكمها حكم..."[2]، وقوله: "هذا كلامه والأولى..."[3]، وقوله: "وفي هذا تَردد"[4]، وقوله: "وليست العلّة بمرضية"[5]، وقوله: "وليس بمشهور"[6]، وقوله: "هذا كلامه، والذي أرى..."[7]، وقوله: "والذي يغلب في ظنّي..."[8]، وأكثر ما يعترض به خاصة على المصنف، هو قوله: "وقول المصنف [كذا وكذا] فيه نظر"[9]. وأشد ألفاظه في الاعتراض قوله: "وهذا الذي ذَكَره قياس باردِ"[10]، وقوله: "وهو تعسف"[11]، وقوله "هذا الدليل في غاية الضعف"[12]، وقوله: "وهذا كله وهم وتخمين"[13]، وقوله: "هذا من دعوى علم الغيب"[14]، وقوله: "عبارة ركيكة"[15]. وهذه كلها ألفاظ معتدلة إجمالاً في الاعتراضات والمحاجة، ينبع من خلالها احترام الرضي لابن الحاجب ولعلماء النحو الذين سبقوه.

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 295/1

(2) المصدر السابق: 362/1

(3) السابق: 432/1

(4) السابق: 320/1

(5) السابق: 71/2

(6) السابق: 196/2

(7) السابق: 110/3

(8) السابق: 398/2

(9) السابق: 204/2 و278

(10) السابق: 452/1

(11) السابق: 30/2

(12) السابق: 35/2

(13) السابق: 102/3

(14) السابق: 17/3

(15) السابق: 377/3

خامسًا: الاستقصاء:

كان الرضي –وهو يتخذ الكافية منهجا له في تأليف كتاب في النحو- يهدف إلى استقصاء مسائل النحو العربي، ولهذا فقد كان يعترض على ابن الحاجب أنه أغفل بعض المسائل التي ينبغي ذكرها. ومن أمثلة ذلك:

قول الرضي: "ولم يذكر المصنفُ من خواص الاسم كونُه مضافًا إليه"[1].

سادسًا: أدلة الرضي في اعتراضاته:

يمكن إبراز أدلة الرضي التي اعتمد عليها في شرحه للكافية في الأدلة التالية:

أولًا: القرآن الكريم:

من الواضح ميلُ الرضي إلى الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، فقد اعتمد عليها معينًا لا ينضب، في شرحه للمسائل النحوية. وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

1- استدلال الرضي على إثبات المفعول المطلق المؤكد لعامله[2]، بقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[3].

2- استدلاله على رفع كلمة (سواء) حين اقترانها بالمصدر المؤول، حيث اعتبرها خبرا مقدما للمبتدأ المؤخر وهو المصدر المؤول (أأنذرتهم)[4]، فاستدل بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[5].

3- استدلاله على الحال غير المتضادة[6]، بقوله تعالى: ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا﴾[7].

4- استدلاله على جواز استعمال حرف الجر (من) على ما لا يعلم تغليبا[8]، بقوله تعالى:

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 50/1

(2) انظر: المصدر السابق: 299/1

(3) سورة الأحزاب: 10/33

(4) انظر: شرح الرضي على الكافية: 305/2

(5) سورة البقرة: 6/2

(6) انظر: شرح الرضي على الكافية: 12/2

(7) سورة الأعرف: 18/7

(8) انظر: شرح الرضي على الكافية: 55/3

﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾[1].

ثانيًا: الحديث النبوي الشريف:

لقد استشهد الرضي بالحديث الشريف، إلاّ أنه ليس بعدد الاستشهاد التي كانت في كتـاب ا عز وجلّ، ولا بعدد أبيات الشعر. ومن أمثلة استشهاده بالحديث الشريف:

1- استدلاله بحديث النبي ﷺ: "**إنما الأعمالُ بالنيـات**"[2]، على أن (إنّما) لم تفد الحصر هنا ولكن التوكيد، فكأنّه ليس عملٌ إلاّ بنية[3].

2- استدلاله على الحال الجملة الاسمية المقترنة بواو الحال والضمير معـا[4]، بقولـه ﷺ "**أقْرب ما يكُون العبد من ربه وهو ساجِدٌ**"[5].

3- استدلاله على وجوب تقديم خبر إن على اسمها، إذا كان خبرها شبه جملـة، واسـمها نكرة[6]، بقوله ﷺ: "**إن من البيان لسحرًا**"[7].

ثالثًا: الشعر:

يعتمد الرضي كثيرا على الاستشهاد بالشعر، فقد ذكر البغدادي أنه جاء بما يقرب من ألـف شاهد شعري، حيث يقول[8]: "أبياته التي استشهد بها هي زهاء ألف بيت"، غير أنه لا يخرج عن الأبيات التي ذكرها النحاة قبله، واستشهدوا بها. وأمثلة ذلك كثيرة جدا، منها:

1- استشهاده على جواز عطف أحد حالَي الفاعل والمفعول على الآخر[9]، ببيت عمرو بن كلثوم:

وأنـــا ســـوفَ تُـــدرِكُنَا المنَايـــا ... مقـــدرةً لنَـــا، ومقـــدرينَا[10]

---

[1] سورة النور: 45/24

[2] صحيح البخاري: 3/1 (1)

[3] انظر: شرح الرضي على الكافية: 196/1

[4] انظر: المصدر السابق: 276/1

[5] صحيح مسلم: 29/3 (744)

[6] انظر: شرح الرضي على الكافية: 289/1

[7] صحيح البخاري: 114/16 (4749)

[8] خزانة الأدب: 27/1

[9] انظر: شرح الرضي على الكافية: 12/2

[10] سبقَ تخريج البيت، انظره ص: 68 من هذا البحث.

2- استشهاده على جواز تنكير صاحب الحال إذا سـبِقَ بنفـي أو مـا شـابهه "كـالنهي والدعاء"[1] بقوله:

فَمــا حــل ســعدي غَرِيبًــا بِبلْــدة ... فَينْــسب إلا الزبرقــان لــه أَب[2]

3- استشهاده على جواز أن يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولًا[3]، بقول الشاعر:

لعمــرِي لأَنــتم البيــتُ أُكْــرِم أَهلَــه ... وأَقْعــد فــي أَفْيائِــه بِالأَصائِــل[4]

والتقدير: (لأنتَ الذي أُكْرِم أَهلَه).

رابعًا: الأمثال الواردة عن العرب:

ظهرت الأمثال عند الرضي في اعتراضاته بشكل قليل، قياسا إلى الآيات القرآنية والـشعر العربي، وليس معنى ذلك أنّه لا يعتدّ بها، ولكن يمكن تفسير ذلك على أنّـه لـم يتوافـق مـع اعتراضاته شيء كبير من الأمثال. ومن أمثلة ذلك:

1- استدلاله على وقوع المبتدأ نكرة من غير تخصيص إذا كان المبتدأ هـو الفاعـل فـي المعنى، بقول العرب: **(شَر أَهر ذَا نَاب)**[5]، أي: ما أَهـر ذا نابٍ إلاّ شَـر. وإذا كـان المبتدأ في جواب، كقولك: (رجلٌ) في جواب من سأل: (من جاءك؟)، أي: رجلٌ جاءني لأن السؤال بالاسمية، فالجواب بمثلها أَولى، وكذلك قول العرب: **(شَهرٌ ثَرًى، وشَـهرٌ تَرًى، وشَهرٌ مرعًى)**[6].

2- استدلاله على جواز حذف مفعولي الأفعال المتعدية لمفعولين، إذا أمن اللـبس؛ لوجـود قرينة، بقول العرب: **(من يسمع يخَلْ)**[7]، أي: يخَلْ مسموعه صادقًا.

---

[1] انظر: شرح الرضي على الكافية: 23/2

[2] سبقَ تخريج البيت، انظره ص: 72 من هذا البحث.

[3] انظر: شرح الرضي على الكافية: 15/3

[4] البيت لأبي ذؤيب الهذلي في: إصلاح المنطق: 103/1، والإنصاف، تحقيق: جودة مبروك: 584، ومعجـم الأدباء: 2/3، وخزانة الأدب: 463/5

[5] انظر: شرح الرضي على الكافية: 232/1، والمثَل في: المستَقْصى في أمثال العرب، للزمخشري: 108/1

[6] انظر: شرح الرضي على الكافية: 232/1-233، والمثَل في: فصل المقال في شرح كتاب الأمثـال، لأبـي عبيد القاسم بن سلاّم البكري: 119/1

[7] انظر: شرح الرضي على الكافية: 155/4، والمثَل في: جمهرة الأمثال، للعسكري: 184/1 و192 و205

الفصل الثالث

اعتراضات الرضي في المرفوعات

وفيه ثماني مسائل، وهي:

1- المسألة الأولى: التنازع في العمل.

2- المسألة الثانية: العامل في المبتدأ.

3- المسألة الثالثة: وقوع خبر المبتدأ جملة طلبية.

4- المسألة الرابعة: تقدير خبر المبتدأ إذا كان ظرفًا.

5- المسألة الخامسة: الناصب للظرف إذا وقع خبرًا.

6- المسألة السادسة: الرافع لخبر "إن".

7- المسألة السابعة: تخريج الرفع في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾

8- المسألة الثامنة: تقدير مبتدإٍ محذوف قبلَ المضارع المقْترِن بفاء الشرط.

المسائل التي اعترض فيها الرضي في المرفوعات:

المسألة الأولى

التنَازع في العمل

قال ابن الحاجب: "ويختار البصريون إعمالَ الثاني، والكوفيون الأولَ"[1].

قال الرضي: "أي البصريون يقولون: المختار إعمال الثاني مع تجـويز إعمـال الأول. وكذا الكوفيون: يختارون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني. وإنما اختار البصريون إعمـال الثاني؛ لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد، وأيضا لـو أعملـت الأول في العطف في نحو: (قام وقعد زيد)، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بـلا ضـرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل. ولا تجيء هذه العلّة في غيـر العطف نحو: (جاءني لأكرمه زيد)، و(كاد يخرج زيد). وقال الكوفيون: إعمال الأول أَولى؛ لأنه أول الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتاج الثاني، **ولا شك مـع الاسـتقراء أن إعمالَ الثاني أكثر في كلامهم**. قوله[2]: "الأول"، أي: إعمال الأول"[3].

المناقشة والتحليل:

التنازع هو: أن يتَقَدم عاملان إلى معمولٍ واحد متأخر، يطلبه كل منهما، فيتنازعان عليه أيهما أَولى به، نحو: (اجتهد ونجح محمد)، و(اشتريتُ وقرأتُ الكتاب)، و(ضربتُ وأَهنْتُ زيدا). فكل واحد من الفعلين: (اجتهد) و(نجح) يطلب (محمد) بالفاعلية، وكذلك (اشـتريتُ) و(قـرأتُ) يطلبان (الكتاب) بالمفعولية، ومثْلُه المثال الأخير.

---

(1) الكافية في النحو، لابن الحاجب: 79/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 204/1

(2) أي: قول ابن الحاجب.

(3) شرح الرضي على الكافية: 204/1-205

وقد اتفق البصريون والكوفيون على أنه يجوز إعمال كلّ واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكنهم اختلفوا في الأولى منهما، فالبصريون يرون أن الثاني أَولى بهذا المعمول لقربه منه، والكوفيون ذهبوا إلى أن الأول أَولى به؛ لتقدمه[1].

احتج الكوفيون بالنقل والقياس على أن إعمال الأول أَولى. "أما النقل فلمجيئه في كلامهم كثيرا، قال امرؤ القيس:

فلو أن ما أَسعى لأدنَى معيشَة كفَاني ولم أَطلُب قليلٌ من المال[2]

فأعملَ الفعلَ الأولَ، ولو أعمل الثاني لنصب: (قليلًا) وذلك لم يروِه أحد بالنصب. وقال المرار الأسدي:

فَرد علَى الفُؤَاد هوًى عميدًا وسوئِلَ لو يبِين لنَا السؤَالا

وقَد نَغْنَى بها ونَرى عصورًا بها يقْتَدنَنَا الخُرد الخدالا[3]

فأعمل الأول؛ ولذلك نصب (الخُرد الخدالا)، ولو أعمل الفعل الثاني لقال: (تقتادنا الخرد الخدالُ) بالرفع"[4]. وقال الشاعر:

إذَا هي لم تَستَك بِعود أَراكة تُنُخلَ فَاستَاكَتْ بِه عود إِسحل[5]

فرفع: (عود إِسحلٍ) بِـ(تُنُخلَ)، ولو أعمل الثاني لقال: (فاستاكتْ بِعود إِسحل)؛ لأن (استاك) لا يتعدى بنفسه.

---

[1] انظر المسألة في: الكتاب: 15/1، والإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك: 79 وما بعدها، وأوضح المسالك: 157/2 و166، وشرح ابن عقيل: 116/2-117، وهمع الهوامع: 118/3-119، وحاشية الصبان: 2/1-5

[2] البيت في ديوانه: 145، والكتاب: 79/1، والإنصاف: 79، ومغني اللبيب: 273/1، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 294/2، وخزانة الأدب: 158/1

[3] هو: المرار بن سعيد بن حبيب الفَقْعسي، أبو حسان: شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية. البيتان له في: الكتاب: 78/1، والمقتضب: 76/4، والإنصاف: 79، والحلل في شرح الجمل، للبطليوسي: 25/1

[4] الإنصاف: 79 وما بعدها.

[5] البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، أبي الخطاب، أرق شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق، ولم يكن في قريش أشعر منه، (ت 93هـ). والبيت في ديوانه: 177، والكتاب: 87/1، وشرح المفصل: 78/1، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي: 603/1، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 292/2، وشرح الأشموني: 105/2

أما القياس فلأن المتقدم أولى بالإعمال؛ لاعتناء العرب به، وجعله في أول الكلام، ومما يقوي مذهبهم أن يقولوا: "قد وجدنا من كلام العرب أنه متى اجتمع طالبان، وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى، فإن التأثير للمتقدم منهما". دليل ذلك القَسم والشرط إذا اجتمعا فإن العرب تبني الجواب على الأول منهما وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه، تقول: (إن قام زيد واِ يقُم عمرو)، و(واِ إن قام زيد ليقُومن عمرو) فكذلك أن يكون الاختيار إعمال الأول"[1].

ودليلٌ آخر "أنّا رأينا العرب تراعي المتقدم في قولهم: (عندي ثلاثةُ ذكورٍ من البط) و(عندي ثلاثٌ من البط ذكور)، فأتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ (ذكور)، وحذفوها لما تقدم لفظ (البطّ) فدلّ ذلك على مراعاتهم المتقدم"[2].

وأما البصريون فكانت حجتهم أن قالوا: "الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس. أما النقل فقد جاء كثيرا، قال تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[3]، فأعمل الفعل الثاني وهو (أفرغ)، ولو أعمل الفعل الأول لقال: (أفرغه عليه)، وقال – تعالى- أيضا: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[4]، فأعمل الثاني وهو: (اقرءوا)، ولو أعمل الأول لقال: (اقرءوه).

وقال الفرزدق:

ولكــن نـَـصفًا لــو ســـببتُ وســـبني بنُو عبد شَمسٍ من منَــاف وهاشــم[5]

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: (سببتُ وسبوني بني عبد شَمسٍ) بنصب (بني) وإظهار الضمير في (سبني).

---

[1] الإنصاف: 81

[2] تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي: 348

[3] سورة الكهف: 96/18

[4] سورة الحاقة: 19/69

[5] البيت للفرزدق همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبي فراس، الشهير بـالفرزدق: شـاعر مـن النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر في اللغة، كان يقال: "لولا شعر الفـرزدق لـذهب ثلـث لغـة العـرب"، (ت110هـ). والبيت في ديوانه: 844، والكتاب: 191/1، والمقتضب: 74/4، وأساس البلاغة، للزمخـشري: 476/1، والإنصاف: 81

وقال طُفَيل الغَنَوِي:

وكُمتًــا مُــدماةً كــأن متُونَهــا جرى فَوقَها واستَشعرتْ لون مُـذْهبِ[1]

قد أعمل الشاعر الثاني ولو أعمل الأول لرفع (لون مذْهب).

وقال الشاعر:

ولقَــد أرى تَغْنَــى بِــه ســيفَانَةٌ تُــصبِي الحلــيم ومثلُهــا أَصــباه[2]

قد أعمل الشاعر الثاني في (سيفَانَة) بدليل مجيئه مرفوعا"[3].

وأما القياس "فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نَقْض معنى، فكان إعماله أَولى، ألا ترى أنهم قالوا: (خشنت بصدره وصدرِ زيد) فيختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون إعمال الفعل فيه؛ لأنها أقرب إليه منه وليس في إعمالها نقض معنى، فكان إعمالها أَولى.

والذي يدل على أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا: (جحر ضب خَرِبٍ) فأجروا: (خَرِبٍ) على: (ضب)، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لأن الضب لا يوصف بالخَراب"[4].

ودليلٌ آخر وهو أن إعمال الثاني أكثر في كلام العرب بدليل قول سيبويه: "ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: (ضربتُ وضربوني قومك)، وإنما كلامهم: (ضربتُ وضربني قومك)"[5].

---

(1) البيت لِطُفَيل بن عوف بن كعب، من بني غَني، من قيس عيلان، شاعر جاهلي، فَحل، من الـشجعان وهـو أَوصفُ العرب للخيل، وربما سمي (طفيل الخيل) لكثرة وصفه لها، (ت 13ق.هـ). والبيت فـي ديوانـه: 32، والكتاب: 77/1، والمفصل: 3/1، والإنصاف: 81، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعينـي: 287/2

(2) البيت لِوعلَةَ الجرمي في: شرح أبيات سيبويه: 258/1، ولرجلٍ من باهلة في: الكتاب: 77/1، والإنـصاف: 82، وبلا نسبة في: المقتضب: 75/4

(3) الإنصاف: 81-82

(4) المصدر السابق: 82-83

(5) الكتاب: 76/1

فهذا النص يقتضي أن العرب لا تُعملُ إلاّ الثاني؛ لأنه ذكره بلفظ (إنما) التي للحصر فلو اقتصر عليه لَما كان عن عمل الثاني عدولٌ، ولكنه قال بعده بأسطر: "وقد يجوز: (ضربتُ وضربني زيدا)؛ لأن بعضهم يقول: (متى رأيتَ أو قلتَ زيدا منطلقًا؟)..."[1]. فذكره في الأول بلفظ (إنما) كما تقدم، وقوله في الثاني؛ لأن بعضهم يدل على أن إعمال الثاني هو الكثير، وإعمال الأول قليل، "وهذا إنما قاله سيبويه نقلًا عن العرب، بدليل قوله: "وإنما كلامهم" والحملُ على ما كثُر في كلام العرب أَولى من الحمل على ما قلّ"[2].

رد البصريون على أدلة الكوفيين، فقالوا: أما قول امرئ القيس:

فلَو أنّ ما أَسعى لأدنَى معيشَة ... كفَاني ولم أَطلُب قليلٌ من المال

"فنقول: إنما أعمل الأول منهما مراعاةً للمعنى؛ لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضا وذلك من وجهين، أحدهما: أنه لو أَعملَ الثاني لكان التقدير فيه: (كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلًا من المال)، وهذا متناقض؛ لأنه يخبرنا تارةً بأن سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارةً يخبرنا بأنه يطلب القليل، وذلك متناقض، والثاني أنه قال في البيت الذي بعده:

ولكنما أَسعى لِمجد مؤَثّل ... وقد يُدرك المجد المؤَثّل أَمثالي

فلهذا أعمل الأول، ولم يعمل الثاني، وأما قول الآخر:

وقد نَغْنَى بها ونَرى عصورًا ... بها يقْتَدنَنا الخُرد الخدلا

فنقول إنما أعمل الأول مراعاةً لحركة الروي؛ فإن القصيدة منصوبة، وإعمال الأول جائز فاستعمل الجائز ليخاص من عيب القافية، ولا خلاف في الجواز، وإنما الخلاف في الأولى"[3].

وأما قولهم: إن المتقدم أَولى بالإعمال لاعتناء العرب به؛ فالرد عليه أنّه: "لو أعملوا الأول لراعوه من كل وجه، وأهملوا الثاني من كل وجه، وهذا نقيض الحكمة، بل جعلوا تقدم الأول عناية به من وجه، وإعمال الثاني عناية من وجه، فأعطوا لكل منهما حصة من العناية على أنا نقول: إعمال الثاني لا يمنع الأول شيئًا من العناية على أن لا تصير إلى إعمال الثاني إلا بعد إعطائنا الأول ما يستحقه إما مضمرا فيه إن طلب فاعلًا، أو محذوفًا معه إن طلب مفعولًا

---

[1] الكتاب: 79/1

[2] تذكرة النحاة: 348

[3] الإنصاف: 83-84

بخلاف إعمال الأول، فإنا نذكر العامل الثاني قبل توفية الأول ما يقتضيه، فلو قيل بما ذكرنا إن إعمال الثاني أتم في الاهتمام بالأول من إعماله لم يبعد ذلك"[1].

وعن قولهم: أنا رأينا العرب تراعي المتقدم في قولهم: (عندي ثلاثةُ ذكورٍ من البط...) فَرد على الكوفيين أن: "ما ذكرتم دليل لنا لا لكم؛ لأن العرب راعت فيه الأقرب إلى العدد فذكرته إذا تقدم (الذكور) أقرب إليه، وأنثَتْه إذا تقدم (البط)؛ لقربه منه أيضا، ثم ذكرتم معارض بقول العرب: (علمتُ لزيد منطلقٌ، وعلمتُ أزيد منطلقٌ، وعلمتُ ما زيد منطلقٌ)، فإنهم راعوا الثاني في اللفظ لقربه دون الأول"[2].

وأما قولهم: (القَسم والشرط إذا اجتمعا فإن العرب تبني الجواب على الأول...) فَيرد عليه أنّه: "إذا اجتمع طالبان فلا يخلو إما أن يكونا عاملَين أو ليسا كذلك، فإن لم يكونا عاملَين فقد يكون الأمر كما ذكرتم في اجتماع الشرط والقسم من مراعاة الأول، وقد يراعى الثاني كما ذكرنا في: (علمتُ أزيد منطلقٌ)، وأما إذا كان الاثنان عاملين فإنما تُعملُ العرب الثاني منهما بدليل قولنا: (إن لم يقُم زيد قُمتُ)، فإنه لَما اجتمع حرف الشرط و(لم)، وهما جازمان، جزمت الفعل (بلم) دون (إن) بدليل وقوع جواب الشرط فعلًا ماضيا في فصيح الكلام، ولو كان الجزم بـ(إن) لَما وقع جواب الشرط ماضيا، وقد عمل حرف الشرط في الفعل إلا في الشعر على الأصح، فعرفنا أن العمل لـ(لم) دون (إن)، وإذا لم يكن إعمال الثاني هنا واجبا -كما كان في اجتماع (إن) و(لم)- فلا أقلّ من أن يكون أَولى"[3].

بمجموع الأدلة السابقة يتضح للباحث أن موضوع التنازع من المواضيع النحوية التي خاض فيها العلماء، وأدلى كل واحد منهم بدلوه، حتى زادت المسألة عن حجمها، والميل إلى رأي البصريين أَوجه وأكثر رصانة، فالعرب أعملت الثاني أكثر من إعمالها للأول، كذلك ثبوت إعمال الثاني في كتاب ا -عز وجلّ- كما مر سابقًا، كذلك فإن ردود أهل البصرة أقوى حجةً وأمتن نَحوا، فدليلهم واضح، واستقراؤهم ناجع.

---

(1) تذكرة النحاة: 349

(2) المصدر السابق: 349

(3) السابق: 350

المسألة الثانية
العاملُ في المبتدأ

قال ابن الحاجب: "المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعةً لظاهر، مثل: (زيد قائم)، و(ما قائم الزيدان) و(أقائم الزيدان؟)"[1].

قال الرضي: "وأما العامل في المبتدأ، فقال البصريون: هو الابتداء، وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء. **واعتُرض بأن التجريد أمرٌ عدمي فلا يؤثر. وأُجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات،** والعدم المخْصوص، أعني: عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامةً لشيء لخصوصيته"[2].

المناقشة والتحليل:

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان[3]، مثل (زيد قائم)، و(محمد جالس)، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء[4]، وهو عاملٌ معنوي.

واحتج الكوفيون بقولهم: إن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ أنّهم وجدوا المبتدأ لا مفر له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، فلا ينفكّان عن بعضهما، ولا يتم الكلام إلاّ بهما فلهذا قلنا: إنهما يترافعان[5].

---

(1) الكافية في النحو، لابن الحاجب: 85/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 223/1

(2) شرح الرضي على الكافية: 227/1

(3) انظر: أسرار العربية: 68/1

(4) انظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: 180/1، وأوضح المسالك 173/1، وشرح ابن عقيل: 163/1

(5) انظر: الإنصاف: 40-41

وقال الكوفيون: "لا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء؛ لأنّا قلنا: الابتداء لا يخلو إما أن يكون شيئًا من كلام العرب عند إظهاره، أو غير شيء، فإن كان شيئًا فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلًا أو أداةً من حروف المعاني، فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال، وإن كان فعلًا فينبغي أن يقال: (زيد قائما) كما يقال: (حضر زيد قائما)، وإن كان أداةً فالأدوات لا تَرفع الأسماء على هذا الحد، وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلاّ رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها، فهو معدوم"[1].

أما البصريون الذين رفعوا المبتدأ بالابتداء، فقد احتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأن العواملَ في هذه الصناعة ليست مؤثرةً حسيةً كالإحراق للنّار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان، وأردتَ أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغتَ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ههنَا[2]، وإذا ثبت أنّه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياسا على غيره من العوامل نحو "كان" وأخواتها، و"إن" وأخواتها، و"ظننت" وأخواتها، فإنها لّما عملَتْ في المبتدأ عملَتْ في خبره فكذلك ههنَا"[3].

إذن عاملُ الرفع في المبتدأ هو الابتداء، وهو عاملٌ معنوي، يقول ابن هشام[4]: "ارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد للإسناد"، أي: الاهتمام بالاسم وجعله مقّدما ليسنَد إليه، فهو أمر معنوي وهذا مذهب شيخ النحاة سيبويه، وجمهور البصريين الذين يرون أن العامل في المبتدأ معنوي[5]، وتبعهم في ذلك الرضي الذي يرى أن العوامل إنما هي بمثابة العلامات والأمارات لا المؤثرات، وذلك ما قاله البصريون وذهبوا إليه.

---

(1) الإنصاف: 41

(2) تُكْتَب "ههنَا" بهذه الصورة، فهكذا جاءت في القرآن الكريم، يقول تعالى على لسان بني إسرائيل: ﴿إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ﴾ سورة المائدة: 24/5، ويقول تعالى: ﴿ أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَهُنَا آمِنِينَ﴾ سورة الشعراء: 146/26، وكذلك عند ابن مالك، يقول:

وبِهنَا أو ههنَا أَشِرْ إلى ... داني المكان، وبه الكافَ صِلا

فـ"ها": للتنبيه، و"هنا": اسم إشارة للمكان القريب. انظر: شرح ابن عقيل: 110/1

(3) الإنصاف: 42

(4) أوضح المسالك: 173/1

(5) انظر: شرح ابن عقيل: 163/1، وشرح الأشموني: 8/1

المسألة الثالثة

وقوع خبر المبتدأ جملةً طلبيةً

قال ابن الحاجب: "والخبر قد يكون جملة، نحو: (زيد أبوه قائم)، و(زيد قام أبوه)، فلا بد من عائد، وقد يحذف"[1].

قال الرضي: "اعلم أن خبر المبتدأ، قد يكون جملة اسمية أو فعلية، كما مثّل به المصنف وإنما جاز أن يكون جملة؛ لتضمنها لِلْحُكْمِ المطلوبِ من الخبر، كتضمن المفرد له، وقال ابن الأنباري[2] وبعض الكوفيين: لا يصح أن تكون طلبية؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب **وهو وهمٌ**، وإنما أُتُوا[3] من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما أن الفاعل عندهم ليس من فَعلَ شيئًا، ففي قولك: (زيد عندك) يسمون الظرفَ خبرا، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفَة المذكورة"[4].

المناقشة والتحليل:

خبر المبتدأ قسمان: مفرد وجملة، فالخبر المفرد: ما كان غير جملة، مثل: (المجتهد محبوب) (والمجتهدانِ محبوبانِ)، و(المجتهدون محبوبون)، و(المجتهداتُ محبوباتٌ). والخبر الجملة: ما كان جملةً فعلية، أو جملة اسمية، فالأول مثل: (الشجرةُ تسقُطُ أوراقُها شتاء)، والثاني مثل: (الشجرةُ أوراقُها خضراء)[5].

---

(1) الكافية في النحو، لابن الحاجب: 91/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 237/1

(2) هو: أبو بكر، محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري، اللغوي، النحوي، المقرئ، الإمام، الحافظ، كان يملي من حفظه، وهو من أعلام الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين، (ت 328هـ). انظر: نزهة الألباء: 181-188، ومعجم الأدباء: 306/18، وإنباه الرواة: 201/3، ووفيات الأعيان: 341/4-343، والعقد الثمين: 40-42

(3) أي: أتاهم الغلط من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ.

(4) شرح الرضي على الكافية: 237/1-238

(5) انظر: أوضح المسالك: 175/1-177، وشرح ابن عقيل: 164/1-165

ويشترط في الجملة التي تقع خبرا ثلاثة شروط[1]، هي:

1- أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، نحو: (الظلم مرتعه وخيم)، و(الحق يعلو).
2- ألاّ تكون الجملة ندائية، فلا يجوز القول: (زيد يا أفضلَ الطلابِ) على أن يكون (زيد) مبتدأ، وتكون جملة (يا أفضل الطلاب) خبرا عنه.
3- ألاّ تكون جملةُ الخبر مصدرةً بأحد الأحرف: (لكن)، و(بلْ)، و(حتى).

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة التي ذُكِرتْ، وزاد ابن الأنباري شرطًا آخر، وهو ألاّ تكون إنشائية، "والصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبرا عن المبتدأ، كأن تقول: (زيد اضربه)، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلبية فهو على تقدير: (قول)، فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه: (زيد مقُولٌ فيه اضربه) تشبيها للخبر بالنعت، وهو غير لازم عند الجمهور، وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه، فيجب أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم، فلا يلزم أن يكون معلوما من قبل، بل الأحسن أن يكون مجهولًا قبل التكلم؛ ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه"[2].

وفي مثل قولنا: (زيد اضربه) أو (زيد لا تضربه) تقديره: "مقولٌ في حقه (اضربه) أو (لا تضربه)"[3].

وإذا وقعت الجملة الإنشائية خبرا طلبا كانت أو غيره "لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبار نفس معناها القيامة بالطالب والمنشئ لا بالمبتدأ، بل باعتبار تعلّق معناها بالمبتدأ، فإذا قلت: (زيد اضربه) فَطَلَب الضربِ صفة قائمة بالمتكلم، وليس حالًا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه، فكأنه قيل: (زيد مطلوب ضربه أو مستَحق لأن يطْلَب ضربه)، وبه أيضا صح احتمال الكلام للصدق والكذب"[4].

---

[1] انظر: شرح ابن عقيل: 165/1
[2] أوضح المسالك: 176/1، وشرح ابن عقيل: 165/1
[3] الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: 42/1
[4] حاشية الصبان: 12/1

والذي يقوي جواز مجيئها طلبية، قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ لا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾[1]، فقد جاءت جملةُ الخبر طلبيةً، وهي: (لا مرحبا)، والتقدير: (أنتم مقُولٌ فيكم لا مرحبا).

وقد أيد ابن هشام البصريين، مخَطّئًا الكوفيين ومنهم أبو بكـر بـن الأنبـاري؛ لعـدم تجويزهم مجيء الجملة الطلبية خبرا للمبتـدأ، واعتبـر أن تعلـيلهم[2] ملغـي؛ لأن "الجملتـين مرتبطتان ارتباطًا صارتا به كالجملة الواحدة، وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم ابن عـصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها، وذلـك قولـه تعـالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3] قال فـ(ما) موصولة لا زائدة، وإلاّ لزم دخولُ اللام على اللام. وليس بـشيء؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كـان زائدا ولهذا اكتفى بالألف فاصلة بين النونات في: (اذْهبنّان) وبين الهمزتين في: (آأنذرتهم) وإن كانت زائدة، وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾[4]، فإن قيل: تحتمل مـن الموصوفية، أي لفريقًا ليبطئن، قلنا: وكذا ما في الآية، أي لقوم ليوفينهم، ثم إنه لا يقع صـفة إلا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وإن قدرت صفة، فإن قيل: فما وجهه والجملة الأولى إنشائية؟ قلت جاز لأنها غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب، وهي خبرية، ولم يؤتَ بجملة القـسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس"[5].

يجوز -إذن- في الجملة الواقعة خبرا أن تكون جملة طلبيـة، مثـل: **(محمـد كافئْـه)** فـ(محمد): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و(كافئْه): فعل أمر مبني على الـسكون والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: (أنت)، و(الهاء): ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل (كافئْ): في محل رفع خبر المبتدأ.

---

(1) سورة ص: 60/38

(2) تعليلهم: أنه لا يصح أن تكون جملة الخبر طلبيةً؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب.

(3) سورة هود: 111/11

(4) سورة النساء: 72/4

(5) مغني اللبيب: 152/1

المسألة الرابعة
تقدير خبر المبتدأ إذا كان ظرفًا

قال ابن الحاجب: "وما وقع ظرفًا فالأكثر أنه مقدر بجملة"[(1)].

قال الرضي: "أي: ظرفًا، أو جارا ومجرورا، ولم يذكره؛ لجريه مجراه في جميع أحكامه حتى سماه بعضهم ظرفًا اصطلاحا. ويجوز أن يقال: إن الظرفَ خبر قد تقدم على مبتدئه، أما في مثْل: (في الدارِ رجلٌ) فالمرفوع مبتدأٌ، مقدم الخبر.

وعند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه: هو فاعل للظرف؛ لتضمنه معنى الفعل، كما قالوا في نحو: (قائم زيد).

وإنّما قال الكوفيون ذلك؛ لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ، مفردا كان أو جملة فيوجبون ارتفاع "زيد"، في نحو: (في الدارِ زيد)، و(قائم زيد)، على الفاعلية، لِئَلاّ يتَقَدم الضمير على مفسره. **وليس بِشَيء؛** لأن حق المبتدإِ التقدم، فالضمير متأخر تقديرا، كما في: (ضرب غلامه زيد)"[(2)].

المناقشة والتحليل:

تبرز عندنا مسألتان متلازمتان:-

المسألة الأولى: رفْع الاسم بالظرف.

والمسألة الثانية: تقديم خبر المبتدأ عليه.

أما المسألة الأولى، فهي: رفْع الاسم بالظرف:

يرى الكوفيون أن الظرف إذا تقدم على الاسم فإنه يرفعه، ويسمون الظرفَ "المحلّ" ومنهم من يسميه "الصفة"، وذلك نحو قولك: (أمامك زيد)، و(في الدارِ عمرو)، وإليه ذهب

---

(1) الكافية في النحو: 92/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 243/1

(2) شرح الرضي على الكافية: 247/1-248

الأخفش في أحد قوليه، والمبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الظرفَ لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنّما يرفع بالابتداء[1].

أما الكوفيون فاحتجوا بقولهم: "إنّما قلنا ذلك؛ لأن الأصل في قولك: (أمامك زيد)، و(في الدارِ عمرو) حل أمامك زيد، وحل في الدارِ عمرو، فَحذفَ الفعلُ، واكتفَى بالظرف منه، وهـو غير مطلوبٍ، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل، والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفَع إذا وقع خبرا لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالًا لذي حـال، أو صلة لموصول، أو معتمدا على همزة الاستفهام، أو حرف النفي، أو كان الواقع بعده "أن" التـي في تقدير المصدر، فالخبر كقوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ﴾[2]، فـ ـ(جـ زاء): مرفـ وع بالظرف، والصفة كقولك: (مررتُ برجلٍ صالحٍ في الدارِ أبوه)، والحال كقولك: (مررتُ بزيـ د في الدارِ أبوه)، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾[3] فـ ـ(هـ دى) و(نـ ور) مرفوعان بالظرف؛ لأنه حالٌ من الإنجيل، ويدل عليه قولـ ه تعـ الى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[4] فعطف (مصدقًا) على حال قبله، وما ذاك إلاّ ظرف، والـ صلة كقولـ ه تعـ الى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[5]، والمعتَمد على الهمزة، كقوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[6]، وحرف النفي كقولك: (مـ ا في الدارِ أحد)، و"أن" كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾[7]، فأن وما عملتْ فيه في موضع رفع بالظرف، وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها، فكذلك فيما وقع فيه الخلاف"[8].

---

(1) انظر المسألة في: الإنصاف: 48 وما بعدها، ومغني اللبيب: 79/2، وشرح الأشموني: 154/1

(2) سورة سبأ: 37/34

(3) سورة المائدة: 46/5، والآية كاملة: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ﴾.

(4) سورة المائدة: 46/5

(5) سورة الرعد: 43/13

(6) سورة إبراهيم: 10/14

(7) سورة فُصلت: 39/41

(8) الإنصاف: 48-49

يلاحظُ أن الكوفيين يرفعون الاسم بالظرف إذا تقدم عليه، لكن البصريين يرون خـلاف ذلك واحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء[1]؛ لأنه قد تعرى مـن العوامـل اللفظية[2]، وهو معنى الابتداء، فلو قُدر ههنَا عاملٌ لم يكن إلاّ الظرف، وهو لا يصلح ههنَـا أن يكون عاملًا لوجهين:

أحدهما: أن الأصلَ في الظرف أن لا يعملَ، وإنّما يعملُ لقيامه مقام الفعل، ولـو كـان ههنَا عاملًا لقيامه مقام الفعل لَما جاز أن تدخل عليه العوامل، فتقول: (إن إمامك زيدا)، و(ظننْتُ خَلْفَك عمرا)، وما أشبه ذلك؛ لأن عاملًا لا يدخلُ على عاملٍ، فلو كان الظرف رافعا لزيـد لَمـا جاز ذلك، ولَما كان العامل يتعداه إلى الاسم، ويبطل عمله، كما لا يجوز أن تقـول: (إن يقـوم عمرا)، و(ظننتُ ينطلق بكْرا)، فلما تعداه العامل إلى الاسم، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾[3]"[4].

والثاني: "أنّه لو كان عاملًا لوجب أن يرفع به الاسم في قولـك: (بِـك زيـد مـأخوذٌ) وبالإجماع أنّه لا يجوز ذلك"[5].

وأما عن قول الكوفيين: إن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفَع إذا وقع خبرا لمبتدأ أو صفة لموصوف، أو حالًا لذي حال، أو صلة لموصول، أو معتمدا على همزة الاستفهام، إلى غير ذلك مما ذكروه، فَرد البصريون بقولهم: "إنّما كان كذلك؛ لأن هذه المواضع أَولى بالفعـل مـن غيره، فرجح جانبه على الابتداء، كما قلنا في اسم الفاعل إذا جـرى خبـرا لمبتـدأ، أو صـفة لموصوف، أو حال لذي حال، أو صلة لموصولٍ، أو معتمدا على همزة الاسـتفهام، أو حـرف النفي، فالخبر كقولك: (زيد قائم أبوه)، والصفة كقولك: (مررتُ برجلٍ كـريمٍ أخـوه)، والحـال كقولك: (جاءني زيد ضاحكًا وجهه)، والصلة كقولك: (رأيتُ الذاهب غلامه)، والمعتمـد علـى

---

(1) انظر: أوضح المسالك: 179/1، وشرح ابن عقيل: 170/1-171

(2) انظر: أوضح المسالك: 179/1، وشرح الأشموني: 149/1-152

(3) سورة المزمل: 12/73

(4) الإنصاف: 49

(5) المصدر السابق: 49

همزة، نحو: (أذَاهب أخَواك؟)، وحرف النفي نحو: (ما قائم غُلامك)، وإنما كان ذلك؛ لأن هـذه الأشياء أولى بالفعل من غيره؛ فلذلك غاب جانب تقديره، بخلاف ما وقع الخلاف فيه"[1].

وأما المسألة الثانية، فهي: تقديم خبر المبتدأ عليه:

"ذهب الكوفيون أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملةً، فالمفرد نحـو (قائم زيد)، و(ذاهب عمرو)، والجملة نحو: (أبوه قائم زيد)، و(أخوه ذاهـب عمـرو)، وذهـب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، المفرد والجملة"[2].

يلاحظُ أن أهل الكوفة لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه، سواء أكان مفـردا أم جملـة والبصريون على عكس ذلك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: "إنّما قلنا إنّه لا يجوز تقديم خبرِ المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة؛ لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره[3]، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: (قـائم زيـد) كان في "قائم" ضمير "زيد"؟ وكذلك إذا قلتَ: (أبوه قائم زيد) كانت الهاء في "أبوه" ضمير "زيـد" فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجـب أن لا يجوز تقديمه عليه"[4].

أما البصريون فاحتجوا بقولهم: "إنّما جوزنا ذلك؛ لأنه قد جاء كثيرا في كـلام العـرب وأشعارهم؛ فأما ما جاء من ذلك في كلام العرب فقولهم في المثل: **"في بيتـه يـؤْتَى الحكَـم"**[5]

---

(1) الإنصاف: 52

(2) انظر المسألة في: المفصل: 24، والإنصاف: 61 وما بعدها، والإيضاح في شرح المفصل: 190/1، وأوضح المسالك: 179/1، وشرح ابن عقيل: 170/1-171، والمطالع السعيدة: 186/1

(3) لأن الخبر يتحمل ضميرا يرجع إلى المبتدأ إذا كان مشتقًا، والمشتق هو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. انظر: شرح الأشموني: 149/1

(4) الإنصاف: 61

(5) جمهرة الأمثال: 90/1 و156 و158، والمستَقْصى: 96/1 و118

وقولهم: "**في أكْفَانه يلُف الميتُ**"[1]، و"**مشْنُوءٌ من يشْنَوك**"[2]، وحكى سيبويه: (تَميمي أَنا) فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلّها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها: (الحكَم يـؤْتَى في بيته) و(الميتُ لُف في أكفانه)، و(من يشْنَوك مشْنُوء)، و(أنا تممي)، وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم، فَنَحو ما قال الشاعر:

بنُونَا بنُو أَبنَائِنَا وبنَاتُنَا ... بنُوهن أَبنَاء الرجال الأباعد[3]

ويروى "الأكارِمِ"، وتقديره: (بنُو أبنائِنَا بنُونا)، وقال الآخر:

فَتًى ما ابن الأغَر إذا شَتَونَا ... وحب الزاد في شَهري قُماح[4]

وتقديره: (ابن الأغَر فتًى ما إذا شَتَونَا)، وإذا ثبتَ بهذا جواز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ فَلأن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أَولَى؛ لأن رتبةَ العامل قبل رتبة المعمول، وهذا لا إشكالَ فيه"[5].

وأما الجواب عن كلام الكوفيين في قولهم: لو جوزنا تقديمه لأدى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، فقال فيه البصريون: "قلنا: هذا فاسد؛ وذلك لأن الخبر وإن كان متقدما في اللفظ إلاّ أنّه متأخر في التقدير، وإذا كان متقدما لفظًا متأخرا تقديرا، فلا اعتبار بهذا التقديم في منْع الإضمار[6]؛ ولهذا جاز بالإجماع: (ضرب غلامه زيد) إذا جعلت زيدا فاعلاً، وغلامه مفعولًا لأن غلامه وإن كان متقدما عليه في اللفظ، إلاّ أنّه في تقدير التأخير، فلم يمنع ذلك من

---

(1) لم أقف عليه، لكنّي وجدتُ في لسان العرب: (الميتُ يَلف في أكفانه): 317/9 (لَفَفَ)، ونَفْسها في: تاج العروس: 376/24 (لَفَفَ).

(2) انظر: توضيح المقاصد والمسالك: 481/1، وشرح ابن عقيل: 184/1، وشرح الأشموني: 24/1، وهمع الهوامع: 389/1، وفيها جميعا: (مشْنُوء من يشْنَؤُك).

(3) البيت للفرزدق في: شرح المفصل: 99/1 و132/9، ومغني اللبيب: 114/2، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين النيلي: 819/1، وهمع الهوامع: 132/1، وخزانة الأدب: 213/1، وبلا نسبة في: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 341/1، ولم أقف عليه في ديوانه.

(4) البيت لمالك بن خالد الخناعي الهذلي، شاعر جاهلي من بني هذيل، والبيت له في: شرح أشعار الهذليين: 451/1، والمحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده: 29/3، والمخَصص: 91/5، وأساس البلاغة: 390/1، ولسان العرب: 565/2 (قمح)، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين النيلي: 820/1، وتاج العروس: 64/7 (قمح).

(5) الإنصاف: 62-63

(6) انظر: شرح الأشموني: 166/1، والمطالع السعيدة: 188/1

تقديم الضمير، قال الله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[1]، فـ"الهاء" عائدة إلى "موسـى" وإن كان متأخرا لفظًا؛ لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير"[2].

كذلك يؤكد ما ذهب إليه البصريون قولَ زهير:

"من يلْقَ يومًـا علـى علاتـه هرمًـا   يلْقَ السماحةَ منْـه والنـدى خُلُقًـا[3]

وقول الأعشى:

أصـــاب الملـــوك فأفنَـــاهم   وأخْـرج مـن بيتـه ذَا جـدن[4]

ويروى: "ذَا يزن".

وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر "كان" على اسمها[5]، نحو: (كان قائما زيـد)، وإن كان قد قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره؛ إلاّ أنّه لما تقدم كان في تقدير التأخير، لم يمنع ذلـك من تقديم الضمير، ولهذا لو فُقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير، ألا ترى أنّه لا يجوز: (ضرب غلامه زيدا) إذا جعلتَ (غلامه) فاعلًا، و(زيدا) مفعولًا؟ لأن التقدير إنّمـا يخالف اللفظ إذا عدلَ بالشيء عن الوضع الذي يستحقه، فأما إذا وقع في الموضع الذي يـستحقه فمحالٌ أن يقال إن النيةَ به غير ذلك، وههنَا قد وقع الفاعل في رتبته، والمفعول في رتبتـه فلـم يمكن أن تجعل الضمير في تقدير التأخير، بخلاف ما إذا قلت: (ضرب غلامه زيـد) فجعلـت "غلامه" مفعولًا، و"زيدا" فاعلًا"[6].

---

(1) سورة طه: 67/20

(2) الإنصاف: 63-64

(3) البيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من مضر، حكيم الشعراء فـي الجاهليـة، أحـد أصـحاب المعلقـات (ت13ق.هـ). البيت في ديوانه: 53، برواية:

إن تلْـقَ يومًـا علـى علاتـه هرمًـا   يلْـقَ الـسماحةَ منْـه والنـدى خُلُقَـا

وانظره في: الكامل: 52/1، والعقد الفريد: 83/1، ونقد الشعر: 12/1، والأغاني: 174/3، وبلا نـسبة فـي: المقتضب: 103/4

(4) البيت للأعشى: أبو بصير، ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، المعروف بأعشى قيس، ويقال له: أعشى بكر بن وائل والأعشى الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، يلقب بـ(صناجة العرب)، (ت 7هـ). البيت في ديوانه: 65، برواية:

أزالَ الملـــوك فأفنـــاهم   وأخْـرج مـن بيتـه ذا حـزن

وانظره في: الكامل: 52/1، والعقد الفريد: 83/1، والأغاني: 174/3، وبلا نسبة في: المقتضب: 103/4

(5) انظر: الكتاب: 21/1، والمقتضب: 87/4، وأسرار العربية: 88/1، وأوضح المـسالك: 217/1، والمطـالع السعيدة: 205/1، وشرح الأشموني: 184/1

(6) الإنصاف: 64-65

المسألة الخامسة

الناصب للظرف إذا وقع خَبرًا

يقول الرضي في شرحه لتقدير الخبر إذا كان ظرفًا: "اعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين، ولا حالًا منه، ولا صفة له؛ لعدم الفائدة إلاّ في موضعين: أحدهما: أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتًا دون وقت، نحو: (الليلةَ الهلالُ)، الثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديرا، نحو قول امرئ القيس: "**اليوم خَمرٌ وغَدًا أَمرٌ**"[1]، أي: شُرب خَمرٍ، وقوله:

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحوونَه يلقحه قَومٌ وتُنْتجونَه[2]

أي: حوايتُه، ولو قلت: (الأرض يوم الجمعة)، و(زيد يوم السبت) لم يجز؛ لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله.

ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه، ثم ينْظَر، فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا، نحو: (الصوم يوم)، و(السير شهر)، إذا كان السير في أكثره؛ لأنه باستغراقه إياه كأنه هو، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية.

ويجوز نصب هذا الزمان المنكر، وجره بفي نحو: (الصوم في يوم، أو يومًا)، خلافًا للكوفيين وذلك أن "في" عندهم، توجب التبعيض، فلا يجيزون: (صمتُ في يومِ الجمعة)، بل يوجبون النصب. **والأولى جوازه** -كما هو مذهب البصريين- ولا يعلم إفادة "في" للتبعيض. وإن كان الزمان معرفة، نحو: (الصوم يوم الجمعة) لم يكن الرفع غالبا كما في الأول عند البصريين وأوجب الكوفيون النصب، كما أوجبوه في المنكر للعلة المذكورة.

---

[1] قاله امرؤ القيس حين بلغه قَتْلُ أبيه وهو يشرب الخمر. انظره في: الأمثال: 64/1، وجمهرة الأمثال: 194/1 و222، والمستقصى في أمثال العرب: 68/1

[2] البيت لقيس بن حصين في: الكتاب: 129/1، وخزانة الأدب: 409/1، ولرجل من بني ضبة في: الأغاني: 355/4، ولصبي من بني سعد في: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 339/1، وبلا نسبة في: الكتاب: 27/1، والمخصص: 144/5، ولسان العرب: 579/12 (نَعم)، والأشباه والنظائر: 102/3، وتاج العروس: 511/33 (نَعم)

فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان، سواء كان الزمان معرفًا أو منكرا، فالأغلب نصبه أو جره بفي، اتفاقًا بين الفريقين، نحو: (الخروج يوما)، أو(في يومٍ)، و(السير يوم الجمعة)، أو(في يومِ الجمعة).

وأما قوله تعالى: ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾[1]، فلتأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة.

وإذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين، سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرف، نحو: (زيد عندك)، فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرفًا وهو نكرة، فالرفع راجح، نحو: (أنتَ مني مكان قريب)، و(دارك مني يمين أو شمالٌ)، وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف، إما من المبتدأ، أي: مكانك مني مكان قريب، أو من الخبر، أي: أنت مني ذو مكان قريب، ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل، فيجب رفعه وليس بظرف.

وإن كان معرفة، فالرفع مرجوح، نحو: (زيد خلفك)، و(داري أمامك)؛ وذلك لأن أصل الخبر التنكير، ومع ذلك، فرفع المعرفة لا يختص بالشعر، نحو قوله:

شَهدنا فما تَلْقَى لنَا من كَتيبة ... يدَ الدهرِ إلا جبرئيلُ أَمامها[2]

خلافًا لِلْجرمي[3] والكوفيين"[4].

---

[1] سورة البقرة: 197/2

[2] البيت لكعب بن مالك الأنصاري السلمي الخزرجي، صحابي من أكابر الشعراء من أهل المدينة، واشتهر في الجاهلية، وكان في الإسلام من شعراء النبي صلى الله عليه وسلم، وشهد أكثر الوقائع، (ت 50 هـ) والبيت في: ديوانه: 271، والصحاح: 608/2 (جبر)، ولسان العرب: 113/4 (جبر)، وتاج العروس: 358/10 (جبر).
والشاهد في البيت هو: رفع الظرف (أمام) لأنه معرف، فهو خبر عن (جبرئيل)، وقوله: (يد الدهر): منصوب على الظرفية بمعنى: (مدى الدهرِ، أو طولَ الدهرِ). انظر: تعليق محقق شرح الرضي على الكافية: 250/1

[3] هو: أبو عمر، صالح بن إسحاق الجرمي البصري النحوي، إمام العربية، قال فيه المبرد: "كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيبويه"، (ت 225هـ). انظر ترجمته في: طبقات النحويين، للزبيدي: 46-47، ونزهة الألباء: 143-145، ومعجم الأدباء: 5/12-6، وإنباه الرواة: 80/2-83، ووفيات الأعيان: 485/2-487

[4] شرح الرضي على الكافية: 248/1-250

المناقشة والتحليل:

ينبع من هذه المسألة سؤالان، أما السؤال الأول فهو: هل يقع الظرفُ خبرًا للمبتدأ؟

الجواب: إنه يقع، والظرف على قسمين: ظرف مكاني، وظرف زماني، أما ظرف المكان فيقع خبرا عن الجثة -"الجِسمِ" أو "العينِ"- مثل: (زيد عندك)، وكذلك يقع عن اسم المعنى، نحو: (القتالُ عندك)، أما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى فقط، منصوبا أو مجرورا بـ(في) مثل: (السفر غدا)، أو (السفر في الغَد)، إلاّ إذا أفاد، أي: إذا حصلَتْ الفائدةُ بالإخبار به عن اسم الجثة "العين" فيجوز الإخبار عنه، مثل: (الليلةَ الهلالُ)، و(اليوم خمر، وغدا أمر)، هذا هو ملّخص المسألة، وما عليه مذهب جمهور البصريين[1].

أما السؤال الثاني فهو: من ناصب الظرف إذا وقَع خَبرًا؟

يرى الكوفيون أن الظرف ينتصب على الخلاف، وذلك إذا وقع خبرا للمبتدأ، مثل: (زيد أمامك)، و(محمد وراءك)، وما شابه ذلك من كلام، وذهب ثعلب[2] من الكوفيين، إلى أنّه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر؛ لأن أصل قولنا: (زيد أمامك) هو: (حل أمامك)، فحذفنا الفعل، وهو غير مطلوب، واكتفينا بالظرف منه، فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل ويرى البصريون إلى أنّه ينتصب بفعل مقدر، وتقديرهم: (زيد استقر أمامك)، و(محمد استقر وراءك)، وذهب بعض البصريين إلى أنّه ينتصب بتقدير اسم فاعل، وتقديرهم: (زيد مستقر أمامك)، و(محمد مستقر وراءك)[3].

أما الكوفيون فكانت الحجة التي استندوا إليها -أن قالوا: "إنما قلنا إنّه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، -ألا ترى أنّك إذا قلت: "زيد قائم"، و"عمرو منطلقٌ" كان "قائم" في المعنى هو "زيد"، و"منطلق" في المعنى هو "عمرو"، فإذا قلت: "زيد أمامك،

---

(1) انظر: شرح شذور الذهب: 213، وأوضح المسالك: 180/1-181، وشرح ابن عقيل: 173/1

(2) هو: أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، المعروف بثعلب: إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان راوية للشعر، محدثًا، مشهورا بالحفظ وصدق اللهجة، ثقة حجة، ولد ومات في بغداد، (ت291هـ)، من كتبه: (الفصيح) و(قواعد الشعر) رسالة، و(مجالس ثعلب) مجلدان، وسماه: (المجالس). انظر ترجمته في: ومروج الذهب: 387/2-388، ونزهة الألباء: 293/1، ووفيات الأعيان: 30/1، وتذكرة الحفاظ، للذهبي: 214/2، والأعلام: 267/1

(3) انظر المسألة في: الإنصاف: 202 وما بعدها، وشرح ابن عقيل: 173/1، وشرح الأشموني: 378/1، وهمع الهوامع: 98/1

وعمرو وراءك"، لم يكن أمامك في المعنى هو "زيد"، ولا وراءك في المعنى هو "عمرو"، كما كان "قائم" في المعنى هو "زيد"، ومنطلق في المعنى هو "عمرو"، فلّما كان مخالفًا له نُصب على الخلاف؛ لِيفَرقُوا بينهما"[1].

يلاحظ أن الكوفيين اعتمدوا على الخلاف بين الظرف والمبتدأ، فالمبتدأ وخبره يكونان جملة مفيدة، كقولنا: (أحمد مجتهد)، فهما في المعنى واحد، أما الظرف فيخالف ذلك؛ لأننا إذا قلنا: (أحمد خلفَك) ما كان الظرف نفس المبتدأ في المعنى، وأما البصريون الذين نصبوه بفعل مقدر، فاحتجوا بقولهم: "إنّما قلنا إنّه ينتصب بعاملٍ مقدر؛ وذلك لأن الأصل في قولك: "زيد أمامك، وعمرو وراءك": في أمامك، وفي ورائِك؛ لأن الظرف: كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى "في"، و"في": حرف جر لا بد لها من شيء تتعلقُ به؛ لأنها دخلت رابطةً تربطُ الأسماء بالأفعال[2]، كقولك: "عجِبتُ من زيد، ونَظَرتُ إلى عمرو"، ولو قلت: "من زيد" أو "إلى عمرو"، لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئًا يتعلّقُ به، فدل ذلك على أن التقدير في قولك "زيد أمامك، وعمرو وراءك": زيد استقر في أمامك، وعمرو استقر في ورائِك، ثم حذفَ الحرفُ فاتصلَ الفعلُ بالظرف فنصبه، فالفعلُ الذي هو استقر مقدر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف"[3].

أما من رأى من البصريين أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل، وتقديرهم: "مستقر" فقالوا: "لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلّق به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلّما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع"[4].

إن البصريين على قسمين، الأول: ينصب الظرف الواقع خبرا بعامل مقدر، ففي قولنا (زيد أمامك) تقديرهم: (زيد استقر أمامك)، وقد نُسب هذا الرأي لسيبويه ولجمهور البصريين[5]

---

[1] الإنصاف: 202-203

[2] انظر: أوضح المسالك: 231/2، وشرح ابن عقيل: 83/1، وشرح الأشموني: 377/1

[3] الإنصاف: 203

[4] المصدر السابق: 203-204

[5] انظر: أوضح المسالك: 179/1، شرح ابن عقيل: 171/1

والآخر: ينصبه بتقدير اسم فاعل، فقولنا: (زيد عندك) يقدرونه: (زيد كائن، أو مستقر عندك) وقد نُسب هذا الرأي إلى سيبويه أيضا[1].

ويبدو أن الراجح هو الرأي الأول الذي قال به جمهور البصريين ومنهم سيبويه، يقول في ذلك ابن الأنباري[2]: "والصحيح عندي هو الأول؛ وذلك لأن اسم الفاعل فرع على العمل في العمل[3]، وإن كان هو الأصلُ في غيرِ العمل، فلّما وجب ههنَا تقدير عاملٍ كان تقدير ما هو الأصل في العمل –وهو الفعل- أَولى من تقديرِ ما هو الفرع فيه، وهو اسم الفاعل. والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنّا وجدنا الظرف يكون صلة لِـ(الذي)، نحو: (رأيتُ الذي أمامك، والذي وراءك)، وما أشبه ذلك، والصلة لا تكون إلاّ جملةً، فلو كان المقدر اسم الفاعل الذي هو مستقر لكّان مفردا؛ لأن اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملةً، وإنّما يكون مفردا، والمفرد لا يكون صلةً البتةَ، فوجب أن يكون المقدر الفعل الذي هو استقر؛ لأن الفعل مع الضمير يكون جملة فدل على ما بيناه"[4].

بين صاحب الإِنْصاف أن اسم الفاعل فرع، والأصل هو الفعل، فاسم الفاعل يعمل عمل الفعل الذي هو الأصل، كما يكون الظرف صلةً ِللذي، والصلة لا يمكن اعتبارها إلاّ جملة. ومن يقدر باسم الفاعل، يكون قد قّدر مفردا، والمفرد ليس صلة، فلا يستويان.

وأما الرد على قول الكوفيين: إن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، وإذا قلنا: (زيد أمامك وعمرو وراءك)، فَـ(أمامك) ليس هو (زيد)، و(وراءك) ليس هو (عمرو)، فلما كان مخالفًا له وجب أن يكون منصوبا على الخلاف فهو فاسد؛ "وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونَه مخالفًا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبا؛ لأن المبتدأ مخالِفٌ للظرف، كما أن الظرفَ مخالِفٌ للمبتدأ؛ أَلا ترى أن الخلافَ لا يتَصور أن يكون من واحد وإنّما يكون من اثنين فصاعدا، فكان ينبغي أن يقال: (زيدا أمامك، وعمرا وراءك)، وما أشبه ذلك فلّما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه"[5].

---

(1) انظر: شرح ابن عقيل: 171/1

(2) الإنصاف: 204

(3) انظر: المفصل: 228، وشرح قطر الندى: 269/1-270، وأوضح المسالك: 217/3، وشرح ابن عقيل: 78/2-83، والأشباه والنظائر: 261/1-262

(4) الإنصاف: 204

(5) المصدر السابق: 204-205

المسألة السادسة
الرافع لِخَبر "إن"

قال ابن الحاجب: "خبر "إن" وأخواتها، هو المسند بعد دخول هذه الحروف، نحو: (إن زيدا قائم)، وأمره كأمر خبر المبتدأ، إلاّ في تقديمه إلاّ إذا كان ظرفًا"[1].

قال الرضي: "عند الكوفيين إن خبر "إن" وأخواتها -وكذا خبر "لا" التبرئة- مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروف؛ لضعفها عن عملين. **ومذهب البصريين أولى؛** لأن اقتضاءها لِلْجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما، ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي"[2].

المناقشة والتحليل:

يرى الكوفيون أن "إن" وأخواتها لا ترفع الخبر، مثل: "إن زيدا قائم"، وما شابه ذلك من أمثلة ويرى البصريون إلى أنها ترفع الخبر[3]، واحتج كل بحجته.

أما الكوفيون فكانت حجتهم أن قالوا: "أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنّما نصبته؛ لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنّما عملت؛ لأنها أشبهت الفعلَ[4] فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعا عليه فهي أضعفُ منه؛ لأن الفرع أبدا يكون أضعفَ من الأصل فينبغي أن لا يعملَ في الخبر، جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول؛ لأنّا لو أعملنا عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها، والذي يدل على ضعف عملها أنّه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتُدئَ به قال الشاعر:

---

[1] الكافية في النحو: 109/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 287/1

[2] شرح الرضي على الكافية: 288/1

[3] انظر المسألة في: الكتاب: 131/2، والمقتضب: 109/4، وأسرار العربية: 94، والإنصاف: 153 وما بعدها.

[4] انظر: المقتضب: 108/4، وأسرار العربية: 92

لا تتْركنــــي فـــيهم شَـــطيرا

إنــي إذَن أهلــك أو أطيــرا[1]

فنَصب بـ"إذَن"[2].

والذي يدلّ على ذلك أيضا أنّه اعترض عليها بأدنى شيء بطلَ عملُها واكتفى به، كقوله (إن يك تَكْفُلُ زيد) كأنّها رضيت لضعفها، وقد روى أن نَاسا قالوا: (إن يك زيد مأخوذٌ)[3]، فلـم تعمل "إن" لضعفها، فدلّ ذلك على ما قلناه"[4].

مما سبق، يتضح أن الكوفيين يذهبون إلى أن "إن" وأخواتها: (أن، كأن، لكن، ليتَ، لعل) لا عملّ لها في الخبر، وإنّما هو باق على رفعه الذي كان عليه قبل دخـول "إن"، وهـو خبـر المبتدأ.

لكن البصريين يرون خلافَ ذلك، فهذه الحروف الستة[5] تعملُ عكْس عمل "كـان"،أي: أنها تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، وأجابوا الكوفيين بـردود قويـة أفحموهم، فقالوا: "إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل في الخبر؛ وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعـل لأنها أشبهته لفظًا ومعنًى[6]، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه: **الوجه الأول:** أنهـا علـى وزن الفعل. **والثاني:** أنها مبنية على الفتح، كما أن الفعل الماضي مبني على الفـتح. **والثالـث:** أنها تقتضي الاسم، كما أن الفعل يقتضي الاسم. **والرابع:** أنها تَدخلُها نون الوقاية، نحو: "إننـي وكأنني" كما تدخل على الفعل، نحو: (أعطاني، وأكْرمني) وما أشبه ذلك. **والخـامس:** أن فيهـا

---

(1) بيتان من الرجز، بلا نسبة في: شرح المفصل: 17/7، والجنى الداني: 362/1 ، وأوضح المسالك: 496/4، ومغني اللبيب: 43/1، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي: 214/1، والمقاصد النحوية فـي شـرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 349/3، وهمع الهوامع: 7/2، وخزانة الأدب: 574/3

(2) انظر: مغني اللبيب: 43/1، وخزانة الأدب: 574/3

(3) انظر: الكتاب: 280/1، والمقتضب: 109/4، وأوضح المسالك: 58/2، ومغنـي اللبيـب: 259/2، وهمـع الهوامع: 496/1

(4) الإنصاف: 153-154

(5) عدها سيبويه خمسة، فأسقط "أن" المفتوحة؛ لأنّه اعتبر أصلها "إن" المكسورة، وسماه: "هذا بـاب الحـروف الخمسة". انظر: الكتاب: 188/1، وشرح ابن عقيل: 274/1

(6) انظر: الكتاب: 131/2، والمقتضب: 108/4

معنى الفعل، فمعنى "إن، وأن": حققْتُ، ومعنى: "كأن": شَبهتُ، ومعنى: "لكن": استدركتُ ومعنى "ليتَ": تمنيتُ، ومعنى: "لعل": ترجيتُ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمـل الفعل، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرفُ ينبغي أن يكـون لهـا مرفـوع ومنصوب؛ ليكون المرفوع مشبها بالفاعل، والمنصوب مشبها بالمفعول، إلاّ أن النصب ههنَا قدم على الرفع؛ لأن عمل "إن" فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفـرع أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظًا ومعنًى ألزموها فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروفٌ أشبهت الأفعال، وليست أفعالًا، وعدم التصرف فيها لا يدل على الحرفية؛ لأن لنـا أفعالًا لا تتصرف، نحو: (نعم، وبِئْس، وعسى، ولَيس، وفعل التعجب، وحبذَا)"[1].

إذن لِكَونِ "إن" وأخواتها شديدةُ المشابهة للفعل من حيث اللفظ والمعنى، صارت عاملـة كعمل الفعل، فتنصب وترفع.

أما قول الكوفيين: "إن هذه الأحرف إنّما نصبت لِشَبه الفعل فينبغـي أن لا تعمـل فـي الخبر؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع"، فكان جواب البصريين عليه أن قالوا: "قلنـا هذا يبطلُ باسم الفاعل، فإنه إنما عمل لشبه الفعل، ومع هذا فإنه يعمل عمله، ويكون له مرفـوع ومنصوب كالفعل، تقول: (زيد ضارِب أبوه عمرا)، كما تقول: (يضرِب أبوه عمرا)"[2]. فاسـم الفاعل يعمل عمل الفعل، فيرفع وينصب، نقول مثلًا: (الطائع ربه محبوب)، و(يا طالعا الشجرةَ)، وإنما عملَ عملَ الفعل لشبهه به.

وما يدلّ على فساد ما ادعاه الكوفيون "من ضعف عملها أنّها تعمل في الاسم إذا فَصلْتَ بينها وبينه بظرف أو حرف جر[3]، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا﴾[4]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾[5] وما أشبه ذلك، على أنّا قد عملنا بمقتضى كونها فرعا، فإنّا ألزمناها طريقةً واحدة وأوجبنا فيهـا تقديم المنصوب على المرفوع، ولم نجوز فيها الوجهين كما جوزنا مع الفعل؛ لِئَلا يجري مجراه

---

[1] الإنصاف: 154-154، وانظر: أوضح المسالك: 286/1-287، وشرح ابن عقيل: 274/1

[2] الإنصاف: 155

[3] انظر: المقتضب: 109/4

[4] سورة المزمل: 12/73

[5] سورة البقرة: 248/2 (وقد وردت الآية في تسع عشرة سورة أخرى من القرآن الكريم).

فَيسوي بين الأصل والفرع، وكان تقديم المنصوب أَولى لِيفَرقَ بينها وبين الفعل لأن الأصـل أن يذكر الفاعل عقَيب الفعل قبل ذكرِ المفعول، فلما قُدم ههنَا المنصوب وُأخـر المرفـوع حـصلَ مخالفةُ هذه الأحرف للفعل وانحطاطها عن رتبته"[1].

وقول الكوفيين من أَن الخبر لا يكون باقيا على رفعه قبل دخولها، فقد اعتبره البصريون فاسدا أيضا؛ وذلك "لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ، كما أن المبتدأ مرفوع بالخبر، فهمـا يترافعان، ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه، فلو قلنـا "إنه مرفوع بما كان ارتفع به قبل دخولها مع زواله" لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغيـر عامل، وذلك محالٌ"[2].

يريد أهل البصرة أن يقولوا: أنّه لما قَوِي شَبه "إِن" وأخواتها بالفعل، ولم تكن أفعالًا فـي الحقيقة، خفْنَا إذا نحن جئنا بمعموليها، فقدمنا المرفوع وأخرنا المنصوب، والتزمنا ذلك التزاما لم نخالفه، أن يتبادر إلى الذهن أنّها ليست حروفًا وأنّها أفعالٌ، فعكسنا ترتيب المعمولين؛ لندل بذلك على حقيقة أمرِها.

وأما قولهم: "إن الدليل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لـو ابتُدِئَ به، كقول الشاعر:

لا تَتْركنـــي فـــيهم شَـــطيرا

إِنـــي إِذَن أَهلـــك أَو أَطيـــرا

قلنا [أي البصريون]: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه: **أحدها:** أن هذا شاذ، فلا تكون فيه حجة، **والثاني:** أن الخبر ههنَا محذوف، كأنه قال: لا تَتْركني فيهم غريبا بعيـدا، إنّـي أذل، إذن أَهلك أَو أَطيرا، وحذف الفعل الذي هو الخبر؛ لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف فإذن ما دخلتْ على الخبر، **والثالث:** أن يكون جعل "إذن أَهلك أَو أَطيرا" في موضع الخبر كقولك: "إنـي لن أذهب" فشبه "إذن" بِـ"لن"، وإن كانت "لن" لا تُلْغَى في الحال بخلاف "إذن"[3].

---

[1] الإنصاف: 155

[2] المصدر السابق: 155

[3] السابق: 156

وعن قول الكوفيين: (إن بِك زيد مأخوذٌ)، و(إن بِك يكْفُلُ زيد)، فالتقدير فيه: "(إنّه بـك يكفلُ زيد، وإنّه بك زيد مأخوذٌ)، كما قال الراعي النميري:

فلـو أَن حـق اليـوم مـنكم إقامــةٌ   وإن كان سرحٌ قد مـضى فتَـسرعا[1]

أراد: "فلو أنّه حق"، ولو لم يرد "الهاء" لكان الكلام محالًا، وقال الأعشَى:

إن مــن لام فــي بنــي بِنْــت حــسا   ن أَلُمـه وأَعـصه فــي الخُطُـوبِ[2]

وقال أُميةُ بن أبي الصلْت:

ولكــن مــن لا يلْــقَ أَمــرًا ينُوبــه   بِعدته ينْـزِلْ بِـــه وهـو أَعـزلُ[3]

وقال الآخر:

فلَــو كُنْــتَ ضــبيا عرفْــتَ قَرابتــي   ولكــن زنْجِــي عظيــم المــشَافرِ[4]

وقال الآخر:

فليــتَ كفافًــا كـــان خَيــرك كُلــه   وشَرك عني ما ارتَوى الماء مرتَوِي[5]

---

(1) البيت للراعي النميري، أبو جندل، عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل، يكنّى بالراعي؛ لكثرة وصفه للإبـل والرعاء، عاصر جريرا الفرزدق، (ت 90هـ). والبيت له في: الكتاب: 73/3، وشرح أبيات سـيبويه: 34/2، ولسان العرب: 410/3 (سرح)، وخزانة الأدب: 381/4

(2) البيت للأعشى في: ديوانه: 385، والكتاب: 72/3، وشرح أبيات سيبويه، لابن الـسيرافي: 86/2، ومغنـي اللبيب: 261/2، وخزانة الأدب: 420/5

(3) البيت لأمية بن أبي الصلْت، واسمه: عبد ا بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي، شاعر جاهلي من أهل الطائف، أدرك الإسلام ولم يسلم، (ت 5هـ). والبيت في ديوانه: 97، والكتاب: 73/3، والعمدة: 204/1، ومغني اللبيب: 306/1، وخزانة الأدب: 450/10

(4) البيت للفرزدق في: الكتاب: 136/2، وشرح المفصل: 82/8، وهمع الهوامع: 496/1، وضـبِطَتْ "عظـيم" بالرفع فيها، وضبِطَتْ "زنجي" بالنصب في: مجالس ثعلب: 25/1، وأسرار البلاغة: 12/1، ولـسان العـرب: 88/6 (شَفَر)، ولم أقف عليه في ديوانه.

(5) البيت لِيزِيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي، شاعر عالي الطبقـة، مـن أعيـان العصر الأموي، من أهل الطائف، وسكن بغداد، (ت 105هـ). والبيت له في: الأغـاني: 396/3، والأمـالي، لأبي علي القالي: 31/1، ورسالة الغفران: 22/1، ومغني اللبيب: 303/1، وخزانة الأدب: 496/1

أراد: "لَيتَه" إن جعلتَ "كَفَافًا" خبر "كان" مقدما عليها، والتقدير فيه: "فليتَه كـان خيـرك وشَرك كَفَافًا عنّي"، أي: مكفوفين عني؛ لأن الكَفافَ مـصدر، فيقـع علـى الواحـد والاثنـين والجميع[1] كقولهم: (رجلٌ عدلٌ ورِضا)، و(رجلانِ عدلٌ ورِضا)، و(قوم عدلٌ ورِضا)[2]، ومـا أشبه ذلك وإن جعلتَ "كَفافًا" منصوبا بِليتَ لم يكن من هذا الباب، والأولُ أَجود"[3].

كذلك لا يوجد في كلام العرب عاملٌ يعمل في الأسماء النصب إلاّ ويعمل الرفع، فوجب أن تعمل الرفع في الخبر، كما نصبت الاسم. فما ذهب إليه الكوفيون مخالفًـا لأصـول اللغـة العربية وبعيدا عنها.

---

(1) أي: الجمع.

(2) أي: (رجلٌ عدلٌ) و(رجلٌ رِضا)، و(رجلانِ عدلٌ) و(رجلانِ رِضا)، و(قوم عدلٌ) و(قـوم رِضـا). انظـر: الكتاب: 116/1، ولسان العرب: 275/1 (جنَب)، وتاج العروس: 190/2 (جلْنَب).

(3) الإنصاف: 156-157

المسألة السابعة

تخريج الرفْع في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[1]

قال ابن الحاجب في باب الاشتغال: "وليس مثْلُ[2]: (أزيد ذهب به منْه؟)، فالرفع[3] وكذا ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[4]، ونحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[5]، الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه، وإلا فالمختار النصب"[6].

قال الرضي: "وأما إذا لم تكن –أي الفاء- زائدةً، وكانت واقعة في موقعها، فما بعدها لا يعمل فيما قبلها وفي الآية[7] هي كذلك؛ لكون الألف واللام في "الزانية" مبتدأ موصولًا فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء، وهذا الذي ذكرتُه مذهب الفراء والمبرد، فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله[8]: مشتغل عنه بضميره أو متَعلقه.

وقال سيبويه: هما جملتان، أي: الزانية مبتدأ محذوف المضاف، أي: حكم الزانية والخبر محذوف، أي: فيما يتْلى عليكم بعد، وقوله: "فَاجلدوا" هو الذي وعد بأن حكم الزانية فيه، والفاء عنده أيضا للسببية، أي: إن ثبتَ زناهما فاجلدوا، فخرج أيضا بقوله: مشتغل عنه بضميره، كما قدّمنَا... وتقدير المبرد أقوى لعدم الإضمار فيه، كما في تقدير سيبويه"[9].

---

(1) سورة النور: 2/24

(2) أي: ليست هذه المسألة من باب الاشتغال.

(3) أي: الرفع واجب.

(4) سورة القمر: 52/54

(5) سورة النور: 2/24

(6) الكافية في النحو: 178/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 471/1

(7) أي قوله تعالى من سورة النور: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾.

(8) يقصد: قول ابن الحاجب، والحديث عن حد الاشتغال.

(9) شرح الرضي على الكافية: 473/1

المناقشة والتحليل:

يتضح من كلام الرضي السابق أنّه يعترض على سيبويه في إعرابه لكلمة "الزانية" في الآية الكريمة: على أنها مبتدأ محذوف الخبر، مؤيدا مذهب الفراء والمبرد، وهو إعراب جملة "فاجلدوا": خبرا للمبتدأ (الزانية)، معللًا لذاك بأنّه يخلو من الإضمار الذي في تقدير سيبويه.

وفي الآية الكريمة: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[1]، ورد رفع "الزانيةُ والزاني" فَالْتَمس النحاة تخريج ذلك، ولهم في ورود الرفع ثلاثة مذاهب على النحو الآتي:

أولًا: ذهب سيبويه[2]، والأخفش[3]، وابن خروف[4]، وابن أبي ربيع[5]، إلى أن "الزانية" مبتدأ حذف خبره، والتقدير عندهم: "في الفرائض"، ثم استأنَفَ الحكْم، فقال: "فاجلدوا"، ونُسب هذا المذهب إلى جمهور البصريين[6].

قال سيبويه[7]: "وأما قوله عز وجلّ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[8] وقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[9]، فإن هذا لم يبن على الفعل، ولكنّه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾[10]، ثُم قالَ بعد: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ﴾[11]، فيها كذا

---

(1) سورة النور: 2/24

(2) انظر: الكتاب: 142/1-143

(3) انظر: معاني القرآن، للأخفش: 247/1-251

(4) انظر: شرح جمل الزجاجي: 413/1-414

(5) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 571 وما بعدها، وابن أبي الربيع هو: عبيد ا بن أحمد بن عبيد ا ، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي: إمام النحو في زمانه، من أهل إشبيلية بالأندلس، من كتبه "شرح كتاب سيبويه" و"شرح الجمل" عشرة مجلدات، وسماه: (البسيط في شرح جمل الزجاجي)، (ت688هـ). انظر ترجمته في: بغية الوعاة: 190/1، والأعلام: 191/4

(6) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 244/1، وهمع الهوامع: 348/1

(7) الكتاب: 142/1-143

(8) سورة النور: 2/24

(9) سورة المائدة: 38/5

(10) سورة محمد: 15/47

(11) سورة محمد: 15/47

وكذا، فإنّما وضع المثَلُ للحديث الذي بعده، فذكر أخبارا وأحاديثَ، فكأنّه قال: ومن القَصص مثَلُ الجنة، أو مما يقَص عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه، وا تعالى أعلم. كذلك "الزانية والزاني"، كأنّه قال جلّ ثناؤه: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾[1]، قال: (في الفرائض الزانيةُ والزاني)، أو (الزانيةُ والزاني في الفرائض)، ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع... وكذلك: (السارِقُ والسارِقَةُ)".

الحديثُ في المسألة عن الاشتغال[2]، وهو: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعلٌ، قد عملَ هذا الفعل في ضمير الاسم، أو في سببه. فمثال المشْتَغل بالضمير: (زيدا ضربتُه) و(زيدا مررتُ به)، ومثال المشتغل بالسببي: (زيدا ضربتُ غلامه)، ومما يختار فيه النصب ما إذا كان الفعل المشتغل طلبيا، نحو: (زيدا اضرِبه)، و(اللهم عبدك ارحمه)[3].

فالذي أخرج الآية من باب الاشتغال –عند الفراء والمبرد- أن الفعل "فاجلدوا" من جملة ثانية مستقلة، ومن شروط الاشتغال -كما هو معروف- أن الفعل المشتغل بضمير الاسم المتقدم أو متعلقه، لو فُرِغَ من ذلك المعمول وسلطَ على الاسم المتقدم لنصبه، ولا يتأتى ذلك إذا كان الفعل من جملة غير جملة الاسم المتقدم.

والمانع من جعل جملة "فاجلدوا" خبرا للمبتدأ "الزانية" على تقدير زيادة الفاء، أن الفاء لا تُزاد في الخبر في نحو هذا الموضع عند سيبويه ومن تبعه، وإنما تزاد فيما إذا كان المبتدأ اسما موصولًا متضمنًا معنى الشرط، وصلتُه فعلٌ أو شبه جملة أو كان نكرةً موصوفةً.

وإلى ذلك أشار الخليل في جوابه لسيبويه حين سأله عن زيادة بعض الحروف، قال سيبويه[4]: "وسألته عن قوله: (الذي يأْتيني فَلَه درهمان)، لِمَ جاز دخول الفاء ههنَا، و"الذي يأتيني" بمنزلة عبد ا ، وأنتَ لا يجوز لك أن تقول: (عبد ا ِ فَلَه درهمان)؟ فقال: إنّما يحسن في

---

[1] سورة النور: 1/24

[2] سبقَ تعريف الاشتغال، وأحكامه، وأحواله، وأقوال العلماء في كل حالٍ منه، انظر ص: 64 من هذا البحث.

[3] انظر: شرح شذور الذهب: 433، وأوضح المسالك: 133/2، شرح ابن عقيل: 94/2

[4] الكتاب: 3/102-103

"الذي"؛ لأنّه جعل الآخر جوابا للأول، وجعلَ الأول به يجب الدرهمان، فدخلت الفاء ههنَا كما دخلت في الجزاء، إذا قال: (إن يأتني فله درهمان)، وإن شاء قال: (الذي يأتيني له درهمان)... ومثْلُ ذلك قولُهم: (كل رجلٍ يأتينا فله درهمان)، ولو قال: (كل رجلٍ فله درهمان) كان محالا لأنّه لم يجئ بفعلٍ ولا بِعملٍ يكون له جواب".

وقال الأخفش مشيرا إلى ذلك[1]: "ليس في قوله "فاقطعوا" و"فاجلدوا" خبر مبتدأ؛ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء".

ووضح ذلك ابن أبي الربيع هذه المواضيع بقوله[2]: "الفاء تدخل في خبر المبتدأ إذ كان المبتدأ موصولًا أو نكرة موصوفة بشروط:

أما المبتدأ إذا كان موصولًا فلا تدخل الفاء في الخبر إلاّ بشروط أربعة، شرطان في الصلة وهما: أن تكون سببا في الخبر، وأن تكون جملة فعلية أو ظرفًا أو مجرورا، وشرطان في الموصول، وهما: ألاّ يكون الموصول الألف واللام، وألاّ يدخل على الموصول عاملٌ عدا (إن)".

---

(1) معاني القرآن، للأخفش: 251/1

(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 573/1 بتصرف، وانظر: ارتشاف الضرب: 1140/3 وما بعدها، والمساعد على تسهيل الفوائد: 244/1 وما بعدها، وهمع الهوامع: 348/1-349

ثانيًا: ذهب الفراء[1]، والمبرد[2]، والزجاج[3]، والخوارزمي[4]، وابن مالك[5]، والرضي[6] وغيرهم[7] إلى أن الخبر جملة: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ والفاء زائدة، ونُسب هذا المذهب إلى الكوفيين[8] واختار هذا المذهب ابن عطية[9] من المفسرين.

وقد أشار الفراء إلى ذلك بقوله[10]: "الزانيةُ والزاني..." رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله: ﴿كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾، ولا ينْصب مثل هذا؛ لأن تأويله الجزاء، ومعناه –والله أعلم- من زنَى فافعلوا به ذلك".

وأشار إليه المبرد أيضا بقوله[11]: "... وزيدا فَأَكْرِمه"، وإن لم تضمر ورفعت جاز وليس في حسن الأول، ترفعه على الابتداء، وتصير الأمر في موضع خبره، فأما قول الله جلّ وعز: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...﴾[12]، وكذلك: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي...﴾[13]، فليس على هذا، والرفع

---

[1] انظر: معاني القرآن، للفراء: 306/1، و244/2 و105، وشرح أبيات سيبويه: 21/4

[2] انظر: الكامل: 196/2

[3] انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية: 262/11، وهمع الهوامع: 348/1

[4] انظر: ترشيح العلل في شرح الجمل: 86 و261، والخوارزمي هو: القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي، مجد الدين، الملقب بصدر الأفاضل: عالم بالعربية، من فقهاء الحنفية، من أهل خوارزم، له كتب، منها: "شرح المفصل للزمخشري"، و"ترشيح العلل في شرح الجمل"، و"ضرام السقط" في شرح سقط الزند للمعري، قتله التتار، (ت 617هـ). انظر ترجمته في: معجم الأدباء: 238/16، وبغية الوعاة: 252/2، والأعلام: 175/5

[5] انظر: شرح التسهيل: 329/1

[6] انظر: شرح الرضي على الكافية: 471/1-473

[7] انظر: المساعد: 244/1، وهمع الهوامع: 348/1

[8] انظر: المساعد: 244/1، وهمع الهوامع: 348/1

[9] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 262/11، وهو: أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، من محارب قيس، الغرناطي، مفسر فقيه، أندلسي، من أهل غرناطة، عارفٌ بالأحكام والحديث، له: (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، (ت 542هـ). انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات: 48/6، وبغية الوعاة: 73/2، والأعلام: 282/3

[10] معاني القرآن، للفراء: 244/2

[11] الكامل: 196/2

[12] سورة المائدة: 38/5

[13] سورة النور: 2/24

الوجه؛ لأن معناه الجزاء كقوله: الزانية، أي التي تزني، فإنّما وجب القطْع للسرق والجلْد للزنـا فهذا مجازاةٌ".

وهذا المذهب مبني على أن من مواضع زيادة الفاء في الخبر أن يكـون المبتـدأ بـأل الموصولة بمستقبل عام.

قال الخوارزمي في معرض تَعداده لمواضع زيادة الفاء في الخبر[1]: "وما كان الألـف واللام بمعنى "الذي" في قولـه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[2]، وقولـه: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[3]، دخل الفاء في الخبر".

وقال ابن مالك مشيرا إلى ذلك[4]: "والمجوز لدخول الفاء على الخبر، كون المبتدأ واقعا موقع "من" الشرطية، أو "ما" أُخْتها، فيتناول ذلك "ال" الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، فلو قُصد به مضي أو عهد فارقَ "أل" شَبه "من" و"ما" فلم يؤْتَ بالفاء".

وبذلك تخرج الآية من باب الاشتغال أيضا؛ لأن الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجـواب في الشرط، فكذلك ما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا[5].

وبناء على هذا المذهب؛ فلا حاجة إلى تقدير خبر محذوف، وهـو مـا دفـع الرضـي لترجيحه والاعتراض على سيبويه بأن هذا المذهب أقوى؛ لعدم الإضمار فيه.

---

(1) ترشيح العلل في شرح الجمل: 86

(2) سورة المائدة: 38/5

(3) سورة النور: 2/24

(4) شرح التسهيل: 329/1

(5) انظر: أوضح المسالك: 142/2-145

وقد رد ابن أبي ربيع هذا المذهب بأنّه لا دليل على تنزيل "السارق" منزلة الذي سـرق وذلك في معرض تبيانه تنزيلَ جملة الصلة منزلة جملة الشرط، إذ قال[1]: "فلم تدخل الفاء فـي الخبر حتى تكون الصلة جملة فعلية، وإنّما دخلت الفاء في الخبر والـصلة ظـرف أو مجـرور لأنّهما يتعلقان حينئذ بمحذوف فعلٍ، فإذا قلت: الذي في الدار، فالتقدير: الذي استقر فـي الـدار، فإن قلتَ: فيلزم عما ذكرتموه صحة قول المبرد في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾، إن الفـاء دخلت في الخبر؛ لأن السارق في معنى الذي سرقَ، قلتُ: ليس مثله؛ لأن "في الـدار" مجـرور يطلب عاملًا فيه، وكذلك "عندك" منصوب على الظرف، والنصب يطلب ناصبا، فظهـور عمـل الفعل يتنزلُ منزلة ظهوره، و"السارق" مرفوع بالابتداء، والابتداء يختص بالاسم، فلـيس للفعـل ظهور؛ لأنّه لا عمل له ظاهر، ولا هو موجود... فلا يلزم إذا نزلت العرب "الذي فـي الـدار" منزلة "الذي استقر في الدار" أن تُنَزلَ "السارق" منزلة "الذي سرقَ"، والأصل ألاّ تدخل الفاء في الخبر حتى تكون الصلة مما يجوز أن يكون شرطًا، وهذا فَرقٌ ظاهر".

يبدو أنّه يمكن رد ما ذكره ابن أبي الربيع بأن الدليل على أن "السارق" أو الزاني" فـي الآيتين الكريمتين بمعنى: الذي سرقَ أو الذي زنَى، أن كُلًا منهما اسم فاعل مقرون بأل، واسـم الفاعل المقرون بأل حال محل فعله؛ بدليل إعماله دون قيد أو شرط.

ثالثًا: أجاز ابن الأنباري وجهين آخرين في الآية الكريمة، أحدهما: "أن يكـون التقـدير: أقـولُ فاجلدوا، وحذْفُ القَول كثير في كلامهم. والثاني: أن يكون محمولًا على المعنـى، كأنّـه يقـول الزانية والزاني كل واحد منهما مستَحق ِللْجلْد"[2].

وما ذهب إليه ابن الأنباري مبني على منْعه وقوع الجملة الطلبية خبرا، وجمهور النحاة على جواز الإخبار بها؛ لتحقق الفائدة.

---

[1] البسيط في شرح جمل الزجاجي: 575/1 بتصرف.

[2] البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري: 191/1

وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من المعربين والمفَسرين أجازوا المذهبين الأولـين مثـل مكي[1] والزمخْشَرِي[2]، وابن الأَنْبارِي[3]، والعكْبرِي[4]، والـسمين الحلَبِـي[5]، والـشوكاني[6] والبيضاوِي[7].

مما سبق يتبين تجويز المفسرين للمذهبين الأولين، ويـرجح –وا تعـالى أعلـم- أن المذهب الثاني وهو مذهب الفراء الذي اختاره الرضي أرجح الآراء؛ لسببين:

---

(1) انظر: مشكل إعراب القرآن: 508/2، وهو: أبو محمد، مكي بن أبي طالب حموش بن محمـد بـن مختـار الأندلسي القيسي، مقرئ، عالم بالتفسير والعربية، من أهل القيروان، ولد فيها، وطاف في بعض بلاد المـشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها، له كتب كثيرة، أشهرها: (مشكل إعراب القرآن) جزآن، (ت 437هـ). انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: 120/2، وبغية الوعاة: 298/2، والأعلام: 286/7

(2) انظر: الكشاف: 256/4

(3) البيان في غريب إعراب القرآن: 191/1

(4) انظر: التبيان في إعراب القرآن: 243/2، وهو: أبو البقاء، عبد ا بن الحـسين بـن عبـد ا العكْبـرِي البغدادي، محب الدين: عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، أصله من عكْبرا (بليدة على دجلـة)، ومولـده ووفاته ببغداد، من كتبه: "شرح ديوان المتنبي"، و"التبيان في إعراب القرآن" ويسمى "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن"، (ت 616هـ). انظر ترجمته: وفيات الأعيـان: 266/1، وبغيـة الوعاة: 38/2، والأعلام: 80/4

(5) انظر: الدر المصون: 208/2، وهو: أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الـدايم الحلبـي، شـهاب الـدين، المعروف بالسمين: مفسر، عالم بالعربية والقراءات، شافعي، من أهل حلب، استقر واشتهر في القاهرة، من كتبه (تفسير القرآن)، و(الدر المصون) في إعراب القرآن، مجلدان ضخمان، (ت 756هـ). انظـر ترجمتـه فـي: النجوم الزاهرة: 183/3، وبغية الوعاة: 377/2، وشذرات الذهب: 179/6، والأعلام: 274/1

(6) انظر: فتح القدير: 4/4، وأجاز إعراب "الزانية" خبرا لِـ"سورة" مطلع السورة. والشوكاني هو: محمـد بـن علي بن محمد بن عبد ا الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء، ولد بهجرة شوكان (من بلاد خولان، باليمن) ونشأ بصنعاء، ومات حاكما بها، له مائة وأربعة عشر مؤلفًا، منها: (نيـل الأوطـار مـن أسرار منتقى الأخبار)، و(البدر الطالع بمحاسن من بعـد القـرن الـسابع)، و(فـتح القـدير) فـي التفـسير، (ت1250هـ). انظر ترجمته في: معجم المؤلفين: 53/11، والأعلام: 298/6

(7) انظر: تفسير البيضاوي، الموسوم بِـ: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل": 462، وهو: عبد ا بن عمـر بـن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي: قاضٍ، مفسر، علامة، ولد في المدينة البيضاء (بفارس)، من تصانيفه: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" يعرف بتفسير البيضاوي، و"طوالع الأنوار" في التوحيد، (ت 685هـ). انظر ترجمته في: البداية والنهاية: 309/13، وبغية الوعاة: 286، ومعجـم المـؤلفين: 98/6، والأعلام: 110/4

1- أنّه يخلو من التقدير الذي في مذهب سيبويه، وعدم التقدير أَولى من التقدير، وهذا هو الأصل الذي بنَى الرضي اعتراضه عليه.

2- أنّه –فيما يبدو- لا وجه لاستثناء "ال" الموصولة مما استقر لأخواتها الموصولات من جواز زيادة الفاء في أخبارهن؛ لأن شَبه جملتها –كما في الآية الكريمة- بالجملة الشرطية قوي، والشيء إذا أشبه الشيء وقوي شبهه به أخذَ شيئًا من حكمه.

وبيان ذلك أن "ال" الموصولة بما يقصد به الاستقبالُ والعموم تُشْبه اسم الشرط في عمومه ومدخولها اسم فاعل، وهو في هذه الحالة قوي الشبه بالفعل بدليل إعماله دون قيد أو شرط وكون الخبر أمرا يشعر بالجزاء.

ويفيد ذلك أن "ال" ومدخولها بمنزلة اسم الشرط وفعله، والخبر بمنزلة اسم الشرط وفعله والخبر بمنزلة الجواب، فَحق لها زيادة الفاء في الخبر. وذلك كله يؤَكد -على حد علمي وفهمي- وجاهة اعتراض الرضي على سيبويه.

المسألة الثامنة

تقدير مبتدإٍ محذوف قَبلَ المضارع المقْتَرِن بفاء الشرط

قال ابن الحاجب في: الفاء في جواب الشرط: "وإذا كان الجزاء ماضيا بغير (قد) لفظاً أو تقديرا، لم تجز الفاء، وإذا كان مضارعا مثبتًا أو منفيا بـ (لا) فالوجهان، وإلاّ فـ (الفاء)"[1].

قال الرضي مبينًا حكم اقتران الفاء بجواب الشرط إذا كان مضارعًا مجردًا أو مصدرًا بـ"لا": "يجوز فيهما الفاء وتركه، أما الفاء؛ فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال، فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيرا ظاهرا، كما أثّرت في: فعلتُ، ولم أفعل، وأما تركه؛ فلتقدير تأثيرها فيهما لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال، على ما تقدم في المضارع: أن (لا) صالحة لهما على الصحيح، فالأداة خَلصتْهما للاستقبال، وهو نوع تأثير... وقال الله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾[2].

ومذهب سيبويه: تقدير المبتدأ في الأخير، وقال المبرد: لا حاجة إليه، قال ابن جعفر[3] مذهب سيبويه أقيس؛ إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر مبتدأ، لم تدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثْبت المضارع[4]، يسقُطُ هذا التوجيه للأقْيسية وإن ثَبتَ نحو قولك: (إن غبتَ فَيموتُ زيد)، **لم يكن لمذهب سيبويه وجه؛** إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلا ضمير الشأن، ولا يجوز إلا بعد (أن) المخفّفة قياسا، وبعد (أن) وأخواتها للضرورة"[5].

---

[1] الكافية في النحو: 262/2، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 109/4

[2] سورة المائدة: 95/5

[3] لم يزد الرضي عن قوله: (ابن جعفر)، فالأرجح أنه: عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستَويه، من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد، (ت 347هـ). انظر: بغية الوعاة: 36/2

أو هو: محمد بن جعفر بن أحمد الأنصاري المرسي البلنسي، من علماء المغرب، (ت 587هـ). انظر: بغية الوعاة: 68/1؛ ذلك لأن السيوطي قد ترجم في بغية الوعاة لعدد ممن يطلق عليهم ابن جعفر، وكلّهم متقدمون على الرضي.

[4] أي: المضارع المثبت.

[5] شرح الرضي على الكافية: 112/4-113

المناقشة والتحليل:

يتبين من كلام الرضي السابق أنّه يعترض على سيبويه في القول بتقدير مبتدأ محذوف بعد الفاء، ليكون الجواب جملة اسمية؛ لأنه إن ثبتَ نحو: (إن غبتَ فَيموتُ زيد)، لم يكن لمذهبه وجه، حيث يؤدي إلى تقدير ضمير شأن محذوف، وذلك لا يجوز إلاّ بعد "أن" المخففة قياسا وبعد "أن" وأخواتها للضرورة.

كما وَأسقَطَ توجيه ابن جعفر لمذهب سيبويه بأن ترك الفاء إنما كان لتقدير تأثير الأداة في الجواب، واجتلابها لعدم وضوح التأثير، والمقصود بالتأثير كما قال في موضع آخر "تخليصه للاستقبال إن كان مضارعا وقلبه إليه إن كان ماضيا"[(1)].

إن الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلًا صالحا لجعله شرطًا، فإذا جاء على هذا الأصل لم يحتج إلى فاء تربطه بالشرط، وذلك إذا كان ماضيا متصرفًا مجردا من "قد" وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بـ"لا" و"لم". غير أن النحاة اختلفوا في هذا المضارع كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[(2)] ولهم في ذلك مذهبان، هما:

[(1)] شرح الرضي على الكافية: 114/4

[(2)] سورة المائدة: 95/5

أولًا: ذَهب سيبويه[1]، وأكثر النحويين[2]، إلى تقدير مبتدأ بعد الفاء؛ ليكون الجواب جملة اسمية. وإليه ذهب أكثر المفسرين، كالزمخْشَري[3]، والفَخْر الرازي[4]، وأبي حيان الأندلسي[5] والسمين الحلبي[6]، والآلوسي[7].

قال سيبويه: "وقال [أي الخليل]: (إن تأتني فأكرمك)، أي: فأنا أكرمك، فلا بد من رفـع "فأكرمك" إذا سكت عليه؛ لأنه جواب، وإنّما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ، ومثل ذلك قولـه عـز وجلّ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾[8]، ومثله: ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾[9]، ومثله: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾[10]"[11].

---

[1] انظر: الكتاب: 69/3

[2] انظر: الجمل في النحو، للزجاجي: 211-212، ولمع الأدلة: 195، وارتشاف الضرب: 1876/4، وتوضيح المقاصد والمسالك: 1282/3، والجنى الداني: 66-67، وشرح الأشموني: 31/4

[3] انظر: الكشاف: 680/1

[4] انظر: التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 103/6، وهو: أبو عبد ا محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، فخر الدين الرازي، الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، مـن تـصانيفه: (مفاتيح الغيب) في تفسير القرآن الكريم، و(لوامع البينات في شرح أسماء ا تعالى والصفات)، (ت606هـ ـ). انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات: 208/3، وبغية الوعاة: 246/1، والأعلام: 313/6

[5] انظر: البحر المحيط: 25/4، وهو: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الإمام أثير الدين الأندلسي، الغرناطي، النفزي، نسبة إلى قبيلة من البربر، الشيخ، الإمام، الحافظ، العلامة، فريد العصر، وشـيخ الزمان، وإمام النحاة، نحوي عصره، ولُغَويه، ومفسره، ومحدثه، ومقرئه، ومؤرخه، وأديبه، (ت745هـ). انظر ترجمته في: فوات الوفيات: 282/2، والنجوم الزاهرة: 111/10، وبغية الوعاة: 280/1، وشـذرات الـذهب: 145/6، والأعلام: 152/7-153

[6] انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 428/4، وأجاز هو وأبو حيان: أن تكون "مـن" فـي الآيـة الكريمة موصولة، والفاء زائدة في الخبر؛ لِشَبه الموصول بالشرط. وهذا التخريج لا ينطبق على أدوات الـشرط التي لا تدل على العموم.

[7] انظر: روح المعاني: 41/5-42، وهو: السيد الشيخ شهاب الدين محمود بن السيد عبد ا أفنـدي الألوسـي البغدادي، وقد كان رحمه ا تعالى خاتمة المفسرين ونخبة المحدثين، أخذ العلم عـن فحـول العلمـاء، سـلفي الاعتقاد، شافعي المذهب. انظر ترجمته في: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الـرزاق البيطـار: 124/2

[8] سورة المائدة: 95/5

[9] سورة البقرة: 126/2

[10] سورة الجن: 13/72

[11] الكتاب: 69/3

والذي دفعهم إلى هذا التقدير أن المضارع في هذه الحال يصلح جوابا للشرط دون الحاجة إلى الربط بالفاء، فدلّ اقترانها به على أن ثمة محذوفًا، قال ابن مالك مشيرا إلى ذلك "وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء، وجزم الفعل إن كان مضارعا لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنّها غير زائدة، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر، كما تدخل على مبتدأ مصرح به"[1].

وأشار ابن الحاجب[2] إلى أن الأكثر فيه حذفُ الفاء وجزم الجواب، قال ابن الحاجب "وأما المضارع المثبت فإن جعلْتَه خبرا لمبتدأ محذوف تعذّر تأثير حرف الشرط فيه، فيتعين دخول الفاء فيه، وليس بالكثير؛ لِما يلزم من الإضمار من غير حاجة، ومنه قراءة حمزة[3]: ﴿إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾[4]، وهو قليل، وإن قدرتَه بنفسه هو الجواب تحقّق تأثير حرف الشرط فيه للاستقبال؛ فيتعين حذف الفاء، فلذلك جاز الأمران في الموضعين"[5].

وورود قراءة حمزة التي استَشهد بها ابن الحاجب في هذا النص يرد اعتراض الرضي على سيبويه حين قال: "وإن ثبت نحو قولك: (إن غبتَ فيموتُ زيد)، لم يكن لمذهب سيبويه وجه إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ إلاّ ضمير الشأن، ولا يجوز إلاّ بعد أن المخفّفة قياسا، وبعد "أن" وأخواتها للضرورة"[6]، حيث لا يمكن تخريج الآية إلا على تقدير ضمير شأن محذوف.

وقد أكد أبو حيان على ذلك، فقال: "وإن قُرِن المضارع بالفاء ارتفع على إضمار مبتدأ فإن تقدمه ما يعود عليه، فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾، أي: فهو ينتقم منه... وإن لم يتقدمه ما يعود عليه كان المحذوف ضمير الأمر، نحو: (إن قام زيد فيقوم عمرو) أي: فهو

---

(1) انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: 152/2

(2) انظر: شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب: 353

(3) هو: أبو عمار، حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي، الزيات: أحد القراء السبعة، كان من موالي التيم فنسب إليهم، كان عالما بالقراءات، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقَبول، (ت 156هـ). انظر ترجمته في: نزهة الألباء: 27/1، ووفيات الأعيان: 216/2، والوافي بالوفيات: 324/4، والأعلام: 277/2

(4) سورة البقرة: 282/2، وانظر قراءة حمزة في: إتحاف الفضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: 213/1

(5) شرح الوافية نظم الكافية: 353-354

(6) شرح الرضي على الكافية: 113/4

أي الأمر والشأن يقوم عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾[1]، في قراءة من كسر همزة "إِن" ورفع "فتذكر"، أي: فهو أي الأمر والشأن تُذَكِّر"[2].

وأما إلزام الرضي سيبويه بأنّه لا يمكن تقدير مبتدأ إلاّ ضمير الشأن، ولا يجوز إلاّ بعد "أن" المخففة قياسا، وبعد "أن" وأخواتها للضرورة، فالحق أن حذف ضمير الشأن في غير هذين الموضعين غير معهود[3]، إلاّ أنّه يحسن اغتفاره في هذه المسألة؛ لأمور:

1- أن المعنى يقتضي ذلك بدليل تأييد كثير من المفسرين لمذهب سيبويه.
2- أن ضمير الشأن يستعمل في مواضع التفخيم والتعظيم، وهو مناسب للآية الكريمة ولأسلوب الشرط بعامة.
3- أن كلا الأمرين السابقين يدعو إلى عدم الخضوع لسلطان القاعدة النحوية مع أن ضمير الشأن على خلاف القياس أصلًا.

وكل ما سبق يفيد أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه.

ثانيًا: ذهب الرضي[4] وابن عقيل[5] إلى أن الفعل المقترن بالفاء هو الجواب، ولا تقدير في الجملة.

واختيار الرضي لهذا المذهب –كما اتضح من كلامه المذكور في بداية المسألة آنفًا- مبني على أن الفعل المضارع كان قبل الأداة صالحا للاستقبال فلم تؤثر فيه تأثيرا ظاهرا، كما

---

[1] سورة البقرة: 282/2
[2] ارتشاف الضرب: 1876/4-1877
[3] انظر موضوع ضمير الشأن في: شرح المفصل: 334/2 وما بعدها، ومغني اللبيب: 85/1 و149/2 و241، وشرح التسهيل: 163/1
[4] شرح الرضي على الكافية: 112/4-113
[5] المساعد: 152/3، وهو: عبد ا بن عبد الرحمن بن عبد ا بن محمد القرشي، الهاشمي، العقيلي، الهمداني، المصري، الشافعي، بهاء الدين ابن عقيل: من أئمة النحاة، من نسل عقيل بن أبي طالب، مولده ووفاته في القاهرة، (ت 769هـ)، قال أبو حيان فيه: "ما تحتَ أديمِ السماء أَنْحى من ابنِ عقيلٍ"، له شرح على ألفية ابن مالك، وشَرح التسهيل شرحا متوسطًا سماه بـ"المساعد". انظر ترجمته في: شذرات الذهب: 214/6-215، وبغية الوعاة: 47/2، والأعلام: 96/4

أثرت في فعلتُ ولم أفعل، فَاجتُلبتْ الفاء لربطه بالشرط، وأما تركها فلتقدير تأثيرها فيه؛ لأنه كان صالحا للحال والاستقبال.

ويبدو أن هذا التفريق الذي ذكره الرضي فيه شيء من التكلف؛ فالمضارع في هذه المسألة يتضح ارتباطه بالشرط دون حاجة إلى الفاء –على حد نظري-، بل إن وجودها قد يوقع في الالتباس بالعطف خاصة إذا كان فعل الشرط مضارعا.

وأما ابن عقيل فقد عبر عن رأيه بقوله: "وإنّما رفع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، أي فهو ينتقم فهو لا يخاف، هكذا قالوا، ويمكن جعل الفاء رابطة كـ(هي) في الجملة الاسمية، ولا حذف بل المقترن بالفاء هو الجواب"[1].

واستحسن أبو حيان الأندلسي هذا المذهب مع تأييده مذهب سيبويه، حيث قال[2]: "ولو قيل ربطُ الجملة الشرطية بالمضارع له طريقتان، أحدهما: يجزمه، والآخر: بالفاء ورفعه لكان قولًا".

تبين مما سبق ما يأتي:

1- أن مذهب سيبويه أرجح؛ لأمور:
   أ- أنّه مذهب أكثر النحاة، ودليلهم في ذلك قوي، وهو أنّه لو كان المضارع جوابا ما احتيج إلى الفاء لربطه بالشرط.
   ب- أنّه مذهب أكثر المفسرين.
   ج- أن اقتران الجواب بالفاء إذ كان مضارعا مجردا قد يوهم بأنه معطوف على فعل الشرط خاصة إذا كان مضارعا.
2- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجه، وقد رد عليه في موضعه.

---

(1) المساعد: 152/3

(2) ارتشاف الضرب: 1877/4

الفصل الرابع

اعتراضات الرضي في المنصوبات

وفيه عشْر مسائل، وهي:

1- المسألة الأولى:عامل النصب في المفعول.

2- المسألة الثانية: ناصب الاسم المشغول عنه.

3- المسألة الثالثة: وقـوع أعـلام الشهـور جوابًا لِـ(كم) أو لِـ(متى).

4- المسألة الرابعة: العامل في المفعول معه.

5- المسألة الخامسة: النصب في الصفة إذا كُرر الظرف التام.

6- المسألة السادسة: إبدال المستثنى من ضمير المستثنى منه.

7- المسألة السابعة: الناصب لخبر "ما" الحجازية.

8- المسألة الثامنة: إعمال المصدر المبدل من فعله.

9- المسألة التاسعة: توجيـه نصب الفعل المضـارع بعد واو العطف.

10- المسألة العاشرة: العطف على موضع "إن" قبل تَمام الخبر.

المسائل التي اعترض فيها الرضي في المنصوبات:

المسألة الأولى

عاملُ النصبِ في المفعول

قال الرضي في ناصب المفعول: "أما ناصب المفعول، فالفعلُ عند البصريين أو شبهه بناء على أنه به يتَقَوَم المعنى المقتضي للرفع، أي: الفاعلية، أو المعنى المقتضي للنصب، أي المفعولية. وقال الفراء: هو الفعل والفاعل، وقال هشام بن معاوية[1] من الكوفيين: هو الفاعل **وقد ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين أولى[2]**؛ بناء على أن النصب علامة الفَضلة لا علامة المفعولية. وقال خَلَفٌ[3] من الكوفيين: إن عاملَه كونُه مفعولًا"[4].

المناقشة والتحليل:

يرى البصريون أن ناصب المفعول هو الفعل أو ما يشبهه، مثل: (ضرب محمد زيدا)، وكقولنا: (محمد ضارب زيدا). أما الكوفيون فكانوا –بناء على تقسيم الرضي- على ثلاثة أقسام، الأول: وهو رأي الفراء الذي يرى بأن الفعل والفاعل معا هما نَاصبا المفعول. والثاني: هو رأي هشام الضرير الذي يرى أن ناصب المفعول هو الفاعل، فإن قلنا: (ظننتُ زيدا قائما) تُنْصب "زيدا" –عنده- بـ"التاء". والأخير: هو رأي خَلَف الأحمر الذي يرى أن المفعولية –أي: كونه مفعولًا- هي سبب نصب المفعول[5].

---

[1] هو: أبو عبد ا ، هشام بن معاوية الكوفي: نحوي، ضرير، مشهور بهشام الضرير، من أهل الكوفة، أخذ عن الكسائي من كتبه: "الحدود"، و"المختصر"، و"القياس"، وكلها في النحو، (ت 209هـ). انظر ترجمته في: نزهة الألباء: 222/1، ووفيات الأعيان: 196/2، وبغية الوعاة: 409/1، والأعلام: 88/8

[2] انظر ذكْره لِحد العامل في: شرحه على الكافية: 63/1-64، وسيأتي الكلام عنه في المناقشة والتحليل.

[3] هو: أبو محرز، خلف بن حيان المعروف بالأحمر: راوية، عالم بالأدب، شاعر، من أهل البصرة، قال معمر بن المثنى: "خلف الأحمر معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة". وقال الأخفش: "لم أدرك أحدا أعلم بالشعر من خلف والأصمعي". (ت نحو 180هـ). انظر ترجمته في: مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغَوي: 46، ونزهة الألباء: 69/1، وبغية الوعاة: 242/1، والأعلام: 310/2

[4] شرح الرضي على الكافية: 335/1-336

[5] انظر المسألة في: أسرار العربية: 64، والإنصاف: 72-76، والإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: 245/1، وأوضح المسالك: 149/2-155، وشرح ابن عقيل: 108/2-115

يتبين من كلام الرضي السابق أنّه يميل مع الفراء وهشام الضرير في رأيهما، الذي يرجحه على رأي البصريين، بدليل قوله: "وقد ذَكَرنَا في حد العامل أن هذين القولين أَولى" يؤكد ذلك قوله في حد العامل[1]: "واختلف في ناصب الفضلات، فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الأصل المذكور، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان، أيضا سبب علامة الفضلة. وقال هشام بن معاوية: هو الفاعل، وليس ببعيد لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما، فصار غيره من الأسماء فضلة. وقال البصريون: العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضى للفضلات، وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل الممهد المذكور".

أما رأي خلف الأحمر فيبدو أن الرضي لا يوافقه، بدليل عدم تعليقه عليه بعد موافقته لرأي الفراء وهشام الضرير.

وكانت حجة الكوفيين أن قالوا: "إنّما قلنا إن العاملَ في المفعول النصب الفعلُ والفاعل[2]؛ وذلك لأنّه لا يكون مفعول إلاّ بعد فعل وفاعل، لفظًا أو تقديرا، إلاّ أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد"[3]، ثم سرد الكوفيون أوجه أدلتهم، فكان من أهمها:

"**الوجه الأول:** أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة[4] يقع بعده، نحو: (يفعلان، وتَفعلان وتَفعلون، ويفعلون، وتَفعلين يا امرأة)، ولولا أن الفاعلَ بمنزلة حرف من نَفْسِ الفعل وإلا لَما جاز أن يقع إعرابه بعده.

والوجه الثاني: أنّه يسكن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، نحو: (ضربتُ وذهبتُ)؛ لِئَلا يجتمع في كلامهم أربع متحركات متواليات في كلمة واحدة، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل، وإلا لَما سكنَتْ لام الفعل لأجله.

---

[1] شرح الرضي على الكافية: 1/63-64

[2] هذا على رأي الفراء، ويدل هذا على أن جمهور الكوفة يتبنّى رأي الفراء، حسب ما أورده ابن الأنباري هنا.

[3] الإنصاف: 72-73

[4] أي: الأفعال الخمسة.

والوجه الثالث: أنّه يلحقُ الفعل علامات التأنيث إذا كان الفاعلُ مؤنثًا، فلولا أنّه يتنـزلُ منزلةَ بعضه، وإلاّ لما أُلْحِقَ علامةَ التأنيث؛ لأن الفعل لا يؤنّث، وإنّما يؤنّث الاسم.

والوجه الرابع[1]: أنّهم قالوا: (قِفَا) للواحد على التثنية، لأن المعنى (قِفْ قِفْ)، قـال ا تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[2] فَثَنى، وإن كان الخطاب لِمالك واحد، وهو "مالِك" خازن النار؛ فـدل على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد.

وإذا كان الفعلُ والفاعل كالشيء الواحد، وكان المفعول لا يقَع إلاّ بعدهما دلّ على أنّـه منصوب بهما، وصار هذا كما قُلْتُم في الابتداء والمبتدأ إنّهما يعملانِ في الخبر[3]؛ لأنّه لا يقع إلاّ بعدهما.

والذي يدل على أنّه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده؛ أنّه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه، ولا يجوز أن يفْصلَ بينه وبينه؛ فلما جاز الفصل بينهما دل أنّه ليس هو العامل فيه وحده، وإنّما العامل فيه الفعل والفاعل"[4].

جميع ما سبق مرفوض عند أهل البصرة، وأقاموا حججهم القوية، فقالوا: "إنّمـا قنـا إن الناصب للمفعول هو الفعلُ وحده دون الفاعل؛ وذلك لأنّا أجمعنا على أن الفعل له تـأثير فـي العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنّه اسم؛ والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو بـاق على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثر له في العمـل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له"[5].

---

[1] هذا الوجه السابع في: الإنصاف: 74، ولكنّي ذكرتُ الأوجه المهمة التي تدور المسألةُ حول رحاها.

[2] سورة ق: 24/50

[3] انظر: الإنصاف: 40، وشرح الأشموني: 149/1

[4] الإنصاف: 73-75

[5] المصدر السابق: 75

وأما الجواب عن كلام الكوفيين، فَرد البصريون بأن قالوا: "أما قـولهم: "أن الناصـب للمفعول الفعل والفاعل؛ لأنّه لا يكون إلاّ بعدهما إلى آخر ما قرروا"، قلنا: هذا لا يدل على أنّهما العاملان فيه؛ لِما بينّا أن الفاعل اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعملَ[1]، وهذا يبطلُ قولَ مـن ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل"[2].

وأما رد البصريين على الكوفيين حينما قالوا: "والذي يدل على أنّه لا يجـوز أن يكـون الناصب للمفعول هو الفعل وحده؛ أنّه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه، ولا يجوز أن يفْصلَ بينه وبينه؛ فلما جاز الفصل بينهما دل أنّه ليس هو العامل فيه وحده، وإنّما العامل فيه الفعل والفاعل"، فقال فيه البصريون: "قلنا: هذا يبطل بـ"إن"؛ فإنّا أجمعنا على أنّـه يجـوز أن يقال: (إن في الدارِ لزيدا)، و(إن عندنا لعمرا)[3]، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾[4]، وقـال: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا﴾[5]، فنَصب الاسم بـ"إن"، وإن لم تله فكذلك ههنَا، وإذا لم يلزم ذلك في الحرف وهو أضعف من الفعل؛ لأنّه فرع عليه في العمل، فَلأن لا يلزم ذلك في الفعل، وهو أقوى كـان ذلك من طريق الأولَى، على أنّا نقولُ: إن الفعلَ قد وليَ؛ لأن الفعل لما كان أقوى من حـروف المعاني صار يعملُ عملين، فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول؛ لزيادتـه علـى حـروف المعاني، وتقديره تقدير ما عملَ، وليس بينه وبين معموله فاصلٌ، وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصلٌ بان أنّه قد وليه العامل، فدل على أن العامل هو الفعلُ وحده"[6].

أما رأي خلف الأحمر الذي يقُول بعمل الفاعلية في الفاعل هي سبب الرفع، والمفعوليـة في المفعول هي سبب النصب، فهو فاسد عند البصريين، وكذلك لم يعلق عليه الرضـي الـذي وافق الفراء والضرير. يقول ابن الأنباري[7]: "وأما ما ذهب إليه خلف الأحمر من إعمال معنـى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد؛ لأنّه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لـم يـسم

---

[1] الأسماء لا تعمل إلاّ إذا شابهت الفعل، كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول. انظر: المفصل: 228، وشـرح الأشموني: 541/1

[2] الإنصاف: 75

[3] انظر: الأصول في النحو: 205/1، وشرح الأشموني: 231/1

[4] سورة البقرة: 248/2 (وقد وردت الآية في تسع عشرة سورة أخرى من القرآن الكريم).

[5] سورة المزمل: 12/73

[6] الإنصاف: 76

[7] المصدر السابق: 76

فاعله، نحو: (ضرِب زيد)؛ لعدم معنى الفاعلية وأن ينصب الاسم في نحو: (ماتَ زيد) لوجـود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يسم فاعلُه مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم فـي نحـو (ماتَ زيد) مع عدمِ معنى الفاعلية، دل على فَساد ما ذَهب إليه".

بمجموع الأدلة السابقة يتضح بعد رأي أهل الكوفة ومن رأى حسن مذهبهم فـي هـذه المسألة كالرضي، وأن مذهب البصريين هو الأرجح بالأدلّة الدامغة السابقة التي أوردوها.

المسألة الثانية
ناصب الاسم المشْغُول عنْه

قال الرضي في حديثه عن ناصب الاسم المشغول عنه: "**والأولى** عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفَسر بمتعلّق الضمير بلا حرف جر، أن يسلطَ ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلّق مضافًا إلى الاسم، كما تقول في: (زيدا ضربتُ غُلامه)، "زيدا ضربتُ" أي: غلام زيد، فنقول: إذا حصل ضابطان: أحدهما: أن يكون بعد الاسم فعلٌ أو شبهه، والثاني: أن يكون الفعلُ أو شبهه مشتغلًا عن نَصبِ الاسم بضميره، أو بمتعلّق الضمير فسواء كان قبلَ ذلك الاسم اسم آخر مرفوع أو منصوب، لفظًا أو محلًا، يمكن نصب ذلك الفعل، أو شبهه، أو مناسبهما، أو رفعه لذلك الاسم أيضا، أَو لا يكون[1]، لا يختلف الحكم فيه"[2].

المناقشة والتحليل:

الحديثُ في هذه المسألة عن الاشتغال[3]، وهو: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعلٌ، قد عملَ هذا الفعل في ضمير الاسم، أو في سببه. فمثال المشْتَغل بالضمير: (زيدا ضربتُه) و(زيدا مررتُ به)، ومثال المشتغل بالسببي: (زيدا ضربتُ غلامه)، ومما يختار فيه النصب ما إذا كان الفعل المشتغل طلبيا، نحو: (زيدا اضربه)، و(اللهم عبدك ارحمه)[4].

وللاشتغال أركان ثلاثة[5]، هي: المشغول عنه، والمشغول، والمشغول بـه، فقولنا: (محمدا أكرمتُه)، فـ(محمدا): المشغول عنه، و(أكرمتُ): المشغول "المعمول"، و(الهاء): المشغول بـه "العامل".

---

(1) "أو لا يكون": مقابل قوله: "فسواء كان...".

(2) شرح الرضي على الكافية: 449/1

(3) سبقَ تعريف الاشتغال، وأحكامه، وأحواله، وأقوال العلماء في كل حالٍ منه، انظر ص: 64 من هذا البحث.

(4) انظر: شرح شذور الذهب: 433، وأوضح المسالك: 133/2، وشرح ابن عقيل: 94/2

(5) انظر: الكتاب: 23/1، والمقتضب: 76/1، وأوضح المسالك: 133/2-134، وهمع الهوامع: 133/3

وبؤرة الموضوع التي حولها النقاش هي: ناصب الاسم المشغول عنه، وقد اختلف النحويون في ناصبه، فأهل البصرة على رأي، والكوفة على رأي مغاير، يقول ابن الأنباري[1] "ذهب الكوفيون إلى أن قوله: (زيدا ضربتُه) منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنّه [أي: الاسم المشغول عنه] منصوب بفعلٍ مقدرٍ، والتقدير فيه: ضربتُ زيدا ضربتُه".

كانت حجة الكوفيين لِما تَبنوه أن قالوا: "إنّما قلنا إنّه منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأن المكْني [الضمير] –الذي هو الهاء العائدة- هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوبا به، كما قالوا: (أكرمتُ أباك زيدا)، و(وضربتُ أخاك عمرا)"[2].

أما البصريون فكانت حجتهم أن قالوا: "إنّما قلنا إنّه منصوب بفعلٍ مقدر؛ وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهرِ عنه، كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه"[3].

لكن البصريين رفضوا ما ذهب إليه الكوفيون من نصب الاسم المشغول عنه بالفعل الواقع على الهاء، وأجاب أهلُ البصرة فقالوا: "قولهم[4]: "إنّما قلنا إنّه منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأن المكْني هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوبا به، كقولهم (أكرمتُ أباك زيدا)، و(وضربتُ أخاك عمرا)" قلنا: هذا فاسد؛ وذلك لأن انتصاب "زيد" في قولهم (أكرمتُ أباك زيدا) على البدل، وجاز أن يكون بدلًا؛ لأنّه تأخّر على المبدل منه؛ إذْ لا يجوز أن يكون البدلُ إلا متأخرا على المبدل منه، وأما ههنَا فقد تقدم "زيد" على الهاء. فلا يجوز أن يكون بدلًا منه؛ لأنّه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه، على أنا نقول: "إن العاملَ في البدل عندنا غير العامل في المبدل منه، على تقدير التكرير في البدل"، والذي يدلّ على ذلك إظهاره في البدل كما أُظْهِر في المبدل منه، قال الله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ

---

[1] الإنصاف: 77، وانظر المسألة في: المقتضب: 76/2، والمفصل في صنعة الإعراب: 50، وأوضح المسالك: 133/2، وشرح ابن عقيل: 2/94-101، وشرح الأشموني: 332/1

[2] الإنصاف: 77

[3] المصدر السابق: 77

[4] أي: قول الكوفيين.

مِنْهُمْ﴾[1]، قوله: ﴿لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ بدلٌ من قوله: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا﴾، فظهر العامل في البدل، كما أظهره في المبدل منه، وقال تعالى ﴿وَلَوْلا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ﴾[2]، فقوله ﴿لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ بدلٌ من قوله: ﴿لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ﴾ فأظْهر العامل في البدل كما أظْهره في المبدل منه؛ فدل على أنّه في تقدير التكرير، وأن العامل في البدل هو غير العامل في المبدل منه"[3].

وقد اعتبر ابن عقيل أن ما ذهب إليه البصريون هو الرأي الراجح، وهو ما عليه الجمهور، ورد على الكوفيين ما قالوه، حيث يقول[4]: "**ذهب الجمهور** [أي: البصريون]: إلى أن ناصبه فعلٌ مضمر وجوبا؛ لأنه لا يجمع بين المفَسر والمفَسر، ويكون الفعل المضمر موافقًا في المعنى لذلك المظْهر، وهذا يشْملُ ما وافق لفظًا، نحو قولك في: (زيدا ضربتُه) إن التقدير (ضربتُ زيدا ضربتُه)، وما وافق معنًى دون لَفْظ، كقولك في: (زيدا مررتُ بِه) إن التقدير (جاوزتُ زيدا مررتُ بِه).

والمذهب الثاني: أنّه منصوب بالفعل المذكور بعده، وهذا مذهب كوفي، واختلفَ هؤلاء فقال قوم: إنّه عامل في الضمير وفي الاسم معا، فإذا قلتَ: (زيدا ضربتُه) كان "ضربتُ" ناصبا لِـ"زيد" ولِـ"الهاء"، ورد هذا المذهب بأنّه لا يعمل عاملٌ واحد في ضمير اسم ومظْهره، وقال قوم: هو عاملٌ في الظاهر والضمير ملْغًى، ورد بأن الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل".

---

[1] سورة الأعراف: 75/7

[2] سورة الزخْرف: 33/43

[3] الإنصاف: 78

[4] شرح ابن عقيل: 95/2-96

المسألة الثالثة

وقوع أعلام الشهور جوابًا لـ (كم) أو لـ (متَى)

قال الرضي في شرحه للمفعول فيه: "وقال سيبويه[1]: أسماء الشهور كالمحرم وصفر إلى آخرها، إذا لم يضفْ إليها اسم الشهر[2]، فهي كالدهر، والليل، والنهار، والأبد، أي: تكون جوابا لـ (كم) لا غير، قال[3]: لأنهم جعلُوهن جملةً واحدةً لِعدة الأيام، كأنك قلت: (سير عليه الثلاثون يوما)، إذا قلت: (سير عليه صفر)، فيستغرقها السير، ولو أضفت إليها "شهرا" صارت كيوم الجمعة، وصلُحتْ[4] جوابا لـ (متَى) أيضا، هذا كلامه، فإن كان مستَندا إلى رواية عن العرب فَبِها ونعمتْ، **وإلاّ فأي فَرق بينهما من حيث المعنى؟** قوله[5]: كأنه قيل: (سير عليه الثلاثون يوما) قلنا: ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانعٍ من وقوعه جوابا لِمتَى كالعشْر الأول من رمضان، على ما ذكرنا"[6].

المناقشة والتحليل:

يتبين مما سبق أن الرضي يعترض على سيبويه في قوله: إن أعلام الشهور إذا لم يضفْ إليها لفظ "شهر" تكون جوابا لـ (كم) لا غير، وإذا أضيف إليها لفظ "شهر" صلُحتْ جوابا لـ (متَى) أيضا، و يرى الرضي أنّه لا فَرقَ بينهما من حيث المعنى إلاّ إذا كان سيبويه مستندا إلى كلام عن العرب، وبأن تعيين العدد مع الاختصاص في علَمِ الشهرِ -غيرِ المضاف إليه لفظُ "شهر"- لا يمتنع من وقوعه جوابا لـ (متَى) أيضا.

---

[1] انظر قول سيبويه في: الكتاب: 217/1

[2] أي: لفظ "شهر".

[3] يقصد: سيبويه.

[4] الصواب "صلَحتْ" بفتح اللام؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "**ألا وإن في الجسد مضغَةً إذا صلحتْ صلح الجسد كله وإذَا فَسدتْ فَسد الجسد كُله ألا وهي القلب**". صحيح البخاري: 90/1 (50)، وانظر: لسان العرب: 450/8 (مضغَ) و250/11 (دملَ).

[5] أي: قَولُ سيبويه.

[6] شرح الرضي على الكافية: 494/1

إن ظرف الزمان يقَسم إلى ما يأتي[1]:

1- مبهم: وهو ما لا يصح وقوعه في جواب "كم"، ولا في جواب "متى"، مثل: (حين) و(زمان).
2- مخْتَص: وهو ما يصح وقوعه في جواب "متى"، مثل: (يوم الجمعة).
3- معدود: وهو ما يصح وقوعه في جواب "كم"، مثل: (يومين).
4- مخْتَص معدود: وهو ما يصلح جوابا لِـ"كم" و"متى"، مثل: (العشْر الأول من شهر رمضان).

وما كان جوابا لِـ"كم" فالفعل يتناوله كلّه، وما كان جوابا لِـ"متى" فالفعل يقع في بعضه وقد يتناوله كله. وقد اختلف النحاة في أعلام الشهور من حيث كونها واقعة لِـ"كم" أو "متى"، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب على النحو الآتي:

أولًا: ذهب سيبويه[2]، والسيرافي[3]، والسهيلي[4] إلى أن أعلام الشهور إذا لم يضف إليها لفظ "شهر" صلَحتْ جوابا لِـ"كم"، وإذا أُضيف إليها صلحت جوابا لهما -أي: لِـ"كم" و"متى"-.

قال سيبويه: "ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلاّ متصلًا في الظرف كلّه، قولك (سير عليه الليلَ، والنهار، والدهر، والأبد). وهذا جواب لقوله: (كم سير عليه؟)... ومما أُجرِي مجرى الأبد، والدهر، والليل، والنهار: المحرم وصفَر وجمادى، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام، كأنهم قالوا: (سير عليه الثلاثون يوما)، ولو قلت شهر رمضان أو شهر ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة، ولصار جواب

---

(1) انظر: أوضح المسالك: 198/2-200

(2) انظر: الكتاب: 216/1-218

(3) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 192/4-193

(4) انظر: نتائج الفكر: 382-386، وهو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي: حافظ، عالم باللغة والسير، ضرير من كتبه: "الروض الأنف" في شرح السيرة النبوية لابن هشام، و"الإيضاح والتبيين لِما أُبهم من تفسير الكتاب المبين"، و"نتائج الفكر"، (ت 581هـ). انظر ترجمته في: إنباه الرواة: 162/2، ووفيات الأعيان: 280/1، وتذكرة الحفاظ: 137/4، والأعلام: 312/3

"متى". وجميع ما ذكرتُ لك مما يكون على "متى"، يكون مجرى على "كم" ظرفًا وغير ظرف"[1].

وأشار ابن السراج إلى أن "حجة سيبويه في ذلك استعمال العرب له"[2]، وأكّد عليه السيرافي إذ قال شارحا نص سيبويه السابق[3]: "وهذه رواية رواها، كأنّهم جعلوا قولهم المحرم نائبا مناب قولهم: الثلاثين يوما، وهو لو قالوا: (سير الثلاثون يوما)، لكان السير في كلّ يوم منهن، وإذا أدخلوا "شهرا" جعلوه اسما للوقت بعينه، فصار بمنزلة يوم الجمعة، فإن قال قائل فكيف اختلفا وهما لمعنى واحد؟ قيل له: قد يجوز –وإن كانا لمعنى واحد- أن يكون أحدهما يدل عليه من طريق الكمية، والآخر من طريق التوقيت، ألا ترى أنّا إذا قلنا: (سير عليه يوم الجمعة) يجوز أن يكون السير في بعضه، وإذا قلنا: (سير عليه ساعاتُ يومِ الجمعة)، لم يجز أن يكون السير في ساعة منها، وساعاتُ يوم الجمعة في معنى يوم الجمعة".

وواضح مما سبق أنّهم يرون أن علم الشهر غير المضاف إليه لفظ "شهر" يتناوله الفعل بأكمله، أما إذا أُضيف إليه فقد يقع الفعل في بعضه.

وقد استدلّ السهيلي على ذلك بالفرق بين قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾[4]، وقوله ﷺ: "**من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا**"[5]، إذ قال[6]: "لو قال: رمضان الذي أنزل فيه القرآن، لاقتضى اللفظ وقوع الإنزال على جميعه كما تقدم من قول سيبويه، وهذا خلاف المعنى؛ لأن الإنزال كان في ليلة واحدة منه في ساعة منها، فكيف يتناول جميع الشهر؟ فكان ذكر الشهر الذي هو غير علم موافقًا للمعنى... وأما قوله ﷺ: "**من صام رمضان**"، ففي

---

(1) الكتاب: 216/1-218

(2) الأصول في النحو: 191/1

(3) شرح كتاب سيبويه: 192/4-193، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنْتَمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان: 315/1

(4) سورة البقرة: 185/2

(5) صحيح البخاري: 67/1 (37)، والحديث الشريف كاملًا: "**من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غُفر له ما تَقَدم من ذَنْبِه**".

(6) نتائج الفكر: 383-385 بتصرف.

حذْف الشهر فائدة، وهو تناول الصيام لجميع الشهر، فلو قال: "من صام شهر رمضان"، لـصار ظرفًا مقدَرا بفي ولم يتناول الصيام جميعه".

ثانيًا: ذهب أبو إسحاق الزجاج[(1)]، وابن مالك[(2)]، والرضي[(3)]، وابن أبي الربيع[(4)]، وأبـو حيـان الأندلسي[(5)]، والسيوطي[(6)] إلى أنّه لا فرقَ بين علَم الشهر مضافًا إليه لفظ "شهر" أو غير مضاف إليه، من حيث جواز وقوعهما جوابا لِـ "كَم" ولِـ "متَى".

واعتمد أبو إسحاق الزجاج في ذلك على أن لا فرق بينهما في المعنى، قال الـسيرافي[(7)] "فأبو إسحاق عنده أن قولك المحرم وشهر المحرم بمنزلة واحدة".

وواضح أن الرضي قد تبعه حين قال في اعتراضه على سـيبويه[(8)]: "وإلاّ فـأي فـرق بينهما من حيث المعنى".

أما ابن مالك ومن تلاه من أصحاب هذا المذهب –عدا الرضي- فيتفقون مع أصـحاب المذهب الأول في أن بينهما فرقًا في المعنى، وهو أن علَم الشهر غير مضاف إليه لفظ "شـهر" يكون العمل في جميعه، وإذا أضيف إليه جاز أن يكون العمل في جميعه وأن يكون في بعـضه ويختلفون عنهم بتجويز وقوعهما كليهما جوابا لِـ "كَم" ولِـ "متَى" مع اعتبار الفرق في المعنى.

---

(1) انظر: شرح كتاب سيبويه: 193/4، وارتشاف الضرب: 1398/3، وهمع الهوامع: 108/2

(2) انظر: شرح التسهيل: 205/2

(3) انظر: شرح الرضي على الكافية: 494/1

(4) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: 488/1-489

(5) انظر: ارتشاف الضرب: 1397/3-1400

(6) انظر: همع الهوامع: 108/2، وهو: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري الـسيوطي جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب، نشأ في القاهرة يتيما، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه فـي روضة المقياس على النيل، له نحو ستمائة مصنف، منها: "بغية الوعاة"، و"همـع الهوامـع" و"الاقتـراح"، (ت 911هـ). انظر ترجمته في: الضوء اللامع، للسخاوي: 65/4، وشذرات الذهب: 51/8، والأعلام: 30/3

(7) شرح كتاب سيبويه: 193/4

(8) شرح الرضي على الكافية: 494/1

يقول ابن مالك مشيرا إلى ذلك[1]: "ومظروف ما يصلح جوابا لـ"كم" واقع في جميعه تعميما أو تقسيطًا، وكذا مظروف ما يصلح جوابا لـ"متَى" إن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر... وما سوى ما ذكر من جواب "متى"، فجائز فيه التعميم والتبعيض إن صلح المظروف لهما".

وقال ابن مالك في شرحه لنصه السابق[2]: "وإذا كان الظرفُ اسم شَهرٍ غير مضاف إليه شَهر، كقولك: (اعتكفْتُ رمضان) فلجميع أجزائه قسطٌ من العمل؛ لأن كل واحد من أعلام الشهور إذا أطلق فهو بمنزلة ثلاثين يوما؛ ولذلك قال النبي ﷺ: "**من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غُفر له من ذَنْبِه ما تقدّم وما تأخر**"[3]. ولم يقل: من صام شهر رمضان؛ إذ لو قال ذلك لاحتمل أن يريد الشهر وأن يريد بعضه، كما قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾[4]، وإنما كان الإنزال في ليلة منه، وهي ليلة القَدرِ".

وأكّد ابن أبي الربيع على ذلك بقوله[5]: "وهذا بلا شك إنّما أُخذَ عن العرب، وليس مأخوذًا بالقياس ولا بالنظر، قال ا تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[7] فيتحصل من هذه الآي أن الليلة المباركة التي يفَرقُ فيها كل أمرٍ حكيم هي ليلة القَدر، وأن القرآن أُنْزِلَ فيها، ولم ينزل في الشهر كلّه".

وأشار أبو حيان الأندلسي[8]، والسيوطي[9] إلى أن التفريق بين معناهما هو مذهب الجمهور، قال أبو حيان[10]: "وما ذكرناه من التفرقة بين علم الشهور وإضافة شهر إليه هو مذهب الجمهور، وذهب الزجاج إلى أنّه لا فرق بينهما".

---

(1) شرح التسهيل: 204/2-205

(2) شرح التسهيل: 205/2

(3) لم يذْكر الحديث كما ذَكره ابن مالك هنا، وإنما لفظه في البخاري وكتب الصحاح: "**من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غُفر له ما تقدّم من ذَنْبِه**". صحيح البخاري: 134/7 (1870)، وانظر: صحيح مسلم: 144/4 (1266)

(4) سورة البقرة: 185/2

(5) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 490/1-491

(6) سورة الدخَان: 3/44

(7) سورة القَدر: 1/97

(8) انظر: ارتشاف الضرب: 1398/3

(9) انظر: همع الهوامع: 108/2

(10) ارتشاف الضرب: 1398/3

من مجموع ما سبق يتّضح:

1- أنّه لا وجه لقول الرضي: "وإلا فأي فَرق بينهما من حيث المعنى؟".

2- أن الفرقَ في المعنى الذي قال به جمهور النحويين يسوغُ التفريق في الحكم النحوي بينهما كما ذهب سيبويه ومن تبعه؛ لذا فقولُ الرضي: "ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانعٍ من وقوعه جوابا لِمتَى" غير قَوي.

ثالثًا: ذهب ابن عصفُور[1]، والدماميني[2] إلى أن علَم الشهر غير مضاف إليه لفظ شهر يقع جوابا لِـ"كَم" أو لِـ"متَى" وإذا أُضيف إليه هذا اللفظ وقع في جواب "متَى" مع التفريق بينهما في المعنى، قال ابن عصفور[3]: "وقد يكون الظرفُ مختصا ومعدودا فيقع في جواب "كم" و"متى" نحو: المحرم وسائر أسماء الشهور إذا لم تُضفْ إلى شيء منها شهرا، فإن أَضفْتَه إلى ما تصح إضافته إليه منها كان في جواب "متى" وصار مختصا، نحو: (شهر رمضان) فما كان منها معدودا، مختصا كان أو غير مختص، فالعمل في جميعه إلاّ أن تريد التكثير، نحو قولك: (سرتُ سنةً)، فيكون العمل إذْ ذاك في بعضه، وما كان مختصا غير معدود فالعمل قد يقع في جميعه وقد يقع في بعضه".

يتبين مما سبق ما يلي:

1- أن مذهب سيبويه ومن تبعه أرجح المذاهب لسببين:

أ- أنّه مبني على ملاحظة الفروق اللغوية الدقيقة فيما ورد من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة.

ب- أنّه يمنح القاعدة تيسيرا وخُلُوا من المحترزات التي ذكرها ابن مالك ومن تبعه.

2- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجِه؛ لأنّه مبني على دليلٍ لا ينهض، كما تبين في موضعه.

---

[1] انظر: المقَرب، لابن عصفور: 146/1

[2] انظر: حاشية الصبان: 186/2-187، والدماميني هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني: عالم بالشريعة وفنون الأدب، ولد في الإسكندرية، واستوطن القاهرة ولازم ابن خلدون. وتصدر لإقراء العربية بالأزهر. ثم تحول إلى دمشق، من كتبه: "تحفة الغريب" وهو شَرح لمغني اللبيب، و"العيون الغامزة" وهو شَرح للخزرجية في العروض، و"شَرح تسهيل الفوائد" مخطوط، (ت 827هـ). انظر ترجمته في: بغية الوعاة: 27، وحسن المحاضرة: 258/1، وشذرات الذهب: 181/7، والأعلام: 55/6

[3] المقَرب: 146/1

المسألة الرابعة

العاملُ في المفعول معه

قال الرضي في شرحه لأحكام المفعول معه: "اعلم أن مذهب جمهور النحاة[1]، أن العامل في المفعول معه: الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى "مع"، وإنما وضعوا الواو موضع "مع" في بعض المواضع؛ لكونه أَخْصر لفظًا، وأصل هذه الواو: واو العطف الذي فيه معنى الجمع. وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف الواقع خبر المبتدأ[2]. **والأولى** إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي. وقال الزجاج هو منصوب بإضمار فعلٍ بعد الواو، كأنك قلتَ: جاء البرد ولابس الطيالسةَ[3] أو صاحبها، وكذا في غيره. والإضمار خلافُ الأصل"[4].

المناقشة والتحليل:

المفعول معه هو: الاسم المنْتَصب بعد "واو" بمعنى "مع"، وهذه الواو تُسمى "واو المعية" و"واو المصاحبة". مثل: (سرتُ والطريقَ مسرعة) و(زيد سائر والطريقَ) و(أعجبني سيرك والطريقَ)، فـ(الطريق) في الأمثلة السابقة: مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، مثل قول العرب: (استَوى الماء والخَشَبةَ)، و(جاء البرد والطيالِسةَ)[5]، وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتَوسط "الواو"، أما الزجاج –من البصريين- فقد ذهب إلى أنّه منصوب بتقدير عامل وتقديره في: (جاء البرد والطيالِسةَ) هو: ولابس الطيالِسةَ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو

(1) يقصد: جمهور البصريين. انظر: تعليق محقق شرح الرضي على الكافية: 517/1

(2) انظر: شرح الرضي على الكافية: 248/1-250

(3) أصل المثال: "جاء البرد والطيالِسةَ". انظره في: سر صناعة الإعراب: 126/1 و640/2، وجمهرة الأمثال: 50/1، ولمع الأدلة: 115

(4) شرح الرضي على الكافية: 517/1-518 بتصرف.

(5) انظر القولين في: سر صناعة الإعراب: 126/1، و640/2، وجمهرة الأمثال: 50/1، ولمع الأدلة: 115

وذهب أبو الحسن الأخفش –من البصريين كذلك- إلى أن ما بعد الواو ينْتَصب بانتصابِ "مع" في مثل: (جِئْتُ معه)[1].

وقد احتج الكوفيون بقولهم: إن المفعول معه منصوب على الخلاف؛ وذلك "لأنّه إذا قال (استَوى الماء والخَشَبَةَ) لا يحسن تكرير الفعل، فَيقَال: استوى الماء واستوت الخشبةُ؛ لأن الخشبةَ لم تكن معوجة، فَتَستَوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في: (جاء زيد وعمرو) فقد خالَفَ الثاني الأولَ، فانتصب على الخلاف.

والذي يدلّ على أن الفعلَ المتقدم لا يجوز أن يعملَ فيه أن نحو: (استوى، وجاء) فعلٌ لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء، فدلّ على صحة ما ذهبنَا إليه"[2].

لقد اعتمد الكوفيون على أمرين اثنين –في نصبهم للمفعول معه على الخلاف-، هما: أنّه لا يحسن تكرير الفعل في أمثلة المفعول معه، وأن الفعل المتقدم على المفعول معه هو فعل لازم، ومعلوم أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعولين بنفسه، وعلماء النحو يسمونه "الفعل القاصر"[3].

أما البصريون الذين ذهبوا إلى أن العامل في المفعول معه هو الفعل؛ وذلك "لأن هذا الفعلَ وإن كان في الأصل غير متعد إلاّ أنّه قُوي بالواو، فتعدى إلى الاسم، فنصبه، كما عدي بالهمزة، في نحو: (أخرجتُ زيدا)، وكما عدي بالتضعيف، نحو: (خَرجتُ المتاع)، وكما عدي بحرف الجر، نحو: (خَرجتُ به) إلاّ أن الواو لا تعمل؛ لأن الواو في الأصل حرفُ عطف وحرف العطف لا يعمل، وفيه معنيان؛ العطف ومعنى الجمع، فلما وضعتْ موضع "مع" خُلعتْ عنها دلالةُ العطف، وأُخْلصتْ للجمع، كما أن فاء العطف فيها معنيان: العطف والإتباع فإذا

---

(1) انظر المسألة في: المفصل: 58-59، وأسرار العربية: 108، والإنصاف: 206، وشرح المفصل: 48/2، وشرح شذور الذهب: 262-263، وشرح التصريح: 343/1، وأوضح المسالك: 201/2-204، وشرح التسهيل: 249/2، وشرح ابن عقيل: 150/2-151، وشرح الأشموني: 382/1

(2) الإنصاف: 207

(3) انظر: شرح ابن عقيل: 107/2

وقعت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة وأُخْلصتْ للإتباع، وكذلك همزة الخطاب في (هاء يا رجلُ) فإنّها إذا ألحقتها الكاف جردتها من الخطاب؛ لأنّه يصير بعدها في الكاف ونظير ما نحـن فيه من كُل وجه نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية "إلاّ" فكذلك ههنَا؛ المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، على ما بينا"[1]. وهذا هـو المـذهب المعتمـد عنـد البصريين، وهو الذي أشار له الرضي بقوله: " مذهب جمهور النحاة".

لقد اعتبر البصريون أن الفعل قد نصب المفعول معه بواسطة "الواو"؛ لأن "الواو" تساعد الفعل على التعدية، كما يفعل التضعيف والهمزة.

وأما الذي ذهب إليه الزجاج من أن المفعول معه منـصوب بتقـدير عامـلٍ، وتقـديره (ولابس الطيالسةَ) فقد اعتبره جمهور البصريين باطل، وأن ما ذهبوا إليه هو الأولى؛ "لأن مـا ذهب إليه يفتقر إلى تقدير، وما ذهب إليه الأكثرون أولى؛ لأن ما ذهب يفتقر إلى تقدير"[2].

وأما ما ذهب إليه الأخفش إلى أن المفعول معه ينْتَصب بانتصابِ "مع"، مثـل: (جِئْـتُ معه)، فقد اعتبره جمهور البصريين ضعيف؛ "لأن "مع" ظرف، والمفعول معه في نحو (استَوى الماء والخَشَبةَ)، و(جاء البرد والطيالِسةَ) ليس بظرف، ولا يجـوز أن يجعـلَ منـصوبا علـى الظرف"[3].

أما الكوفيون الذين قالوا: "إن المفعول معه منصوب على الخلاف؛ وذلك "لأنّه لا يحسن تكرير الفعل، فخالفَ الثاني الأولَ، فانتصب على الخلاف" فاعتبره البصريون باطل فقالوا: "هذا باطلٌ بالعطف الذي يخالف بين المعنيين، نحو قولك: (ما قام زيد لكن عمرو) و(ما مررتُ بزيد لكن بكْر) وما بعد "لكن" يخالفُ ما قبلها، وليس بمنصوب، فَـ"لكن" يلزم أن يكون مـا بعـدها مخالفًا ِلما قبلها على كل حالٍ، سواء لَزمتْ العطف في النفي عندنا، أو جاز بها العطـفُ فـي الإيجاب عندكم، فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلاّ منصوبا لمخالفته الأولَ وإذا كان الخلافُ ليس موجبا للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفًا ِلما قبلها كـان

---

[1] الإنصاف: 207-208

[2] المصدر السابق: 209

[3] السابق: 209

ذلك من طريق الأولى، وكذلك أيضا يبطل بـ "لا" في قولك: (قام زيد لا عمرو)، و(مررتُ بزيد لا عمرٍو) وما بعد "لا" يخالف ما قبلها كـ "لكن"، وليس بمنصوب، فدل على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب"[1].

وكذلك قول الكوفيين: "إن الفعل المتقدم لازم، فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه" فقد رد عليه –أيضا- جمهور البصرة آنفًا حينما قالوا: "إلاّ أنّه تعدى بتقوية الواو، فخرج عن كونه لازما، على ما بينا"[2].

بمجموع الأدلة السابقة يتضح أن البصرة كأنّما قطعتْ صوتَ كل كوفي؛ لأن جميع الأدلة تُوافق ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الناصب للمفعول معه الفعلُ الذي قبله –أو ما يشبهه- بتَوسط "الواو"؛ لذلك فاعتراض الرضي على الكوفيين في محله، وله وجاهته.

---

(1) الإنصاف: 209

(2) المصدر السابق: 209

المسألة الخامسة

النصب في الصفة إذا كُرر الظرفُ التام

قال الرضي: "اعلم أنه إذا تكرر ظرف واحد، يصلح لأن يكون خبرا لِما هو مبتدأ في الحال أو في الأصل، وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه، على أنه خبر عن ذلك المبتدأ، وانتصابه على الحال كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[(1)]، وقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾[(2)]. فالكوفيون يوجبون انتصابه[(3)] على الحال كما في الآيتين؛ لأنك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به، لم يكن للثاني فائدة.

وأما عند البصريين، فالحالية راجِحةٌ على الخبرية لا واجبةٌ؛ لأن الاسم –إذن- يكون خبرا بعد خبرٍ، والظرف الثاني متعلق بالخبر، أو يكون الظرف الأول متعلقًا بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد للأول، والتأكيد غير عزيزٍ في كلامهم"[(4)].

المناقشة والتحليل:

يرى الكوفيون إلى أن النصب واجب في النعت إذا كُرر الظرفُ التام، وهو خبر المبتدإِ وذلك نحو قولك: (في الدارِ زيد قائما فيها). ويرى البصريون إلى أن النصب غير واجب إذا كُرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب، وأجمعوا على أنّه إذا لم يكررِ الظرفُ أنّه يجوز فيه الرفع والنصب[(5)].

وكانت حجة الكوفيين أن قالوا: "الدليلُ على أن النصب واجب: النقلُ والقياس، أما النقل فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ فقوله: ﴿خَالِدِينَ﴾ منصوب بالحال ولا

---

(1) سورة هود: 108/11

(2) سورة الحشْر: 17/59

(3) أي: ذلك الاسم المتوسط.

(4) شرح الرضي على الكافية: 28/2

(5) انظر المسألة في: الإنصاف: 217، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري: 259/2، وشرح الرضي على الكافية: 28/2

يجوز غيره، وقال تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾، ووجه الدليل من هاتين الآيتين أن القراء أجمعوا فيهما على النصب، ولم يرو عن أحد منهم أنّه قرأ في واحدة منهما بالرفع[1].

وأما القياس فقالوا: إنّما قلنا إنّه لا يجوز إلاّ النصب؛ وذلك لأن الفائدة في الظرف الثاني في قولك: (في الدارِ زيد قائما فيها) إنّما تحصل إذا حملْنَاه على النـصب، لا إذا حملنـاه علـى الرفع، أَلا ترى أنّه إذا حملناه على النصب يكون الظرفُ الأولُ خبرا للمبتدأ، ويكون الثاني ظرفًا للحال، ويكون الصلة لقائمٍ منقطعا عما قبله، فيكون على هذا كلاما مستقيما لم يلْغَ منـه شـيء؟ بخلاف ما إذا حملناه على الرفع فقلنا: (في الدارِ زيد قائم فيها) فإنّه تبطل فائدة في الثانية؛ لنيابة الأُولَى عنها في الثانية، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيـه فائدة"[2].

ما ارتكز عليه الكوفيون هو: أنّه قد أجمع القراء على النصب في الآيتـين الكـريمتين المذكورتين سابقًا، في قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ﴾ و﴿خَالِدَيْنِ﴾، وادعى الكوفيون أنّه لم يروِ أحد من الرواة بالرفع.

وفي القياس قالوا: لا يجوز النصب؛ لأن الفائدة في الظرف الثاني تحـصل إذا حملنـاه على النصب فقط، لا إذا حملناه على الرفع، وذلك في قولنا: (في الدارِ زيد قائما فيها).

أما البصريون فكانت حجتهم أن قالوا: "الدليل على أن الرفع جائز أنا أجمعنَا على أنّه إذا لم يكررِ الظرفُ أنّه يجوز فيه الرفع والنصب، فكذلك إذا كُرر؛ لأن قصارى ما نقدر أن يكـون مانعا تكرر الظرف؛ لأن "في" الأُولَى ما تفيد الثانية، وهذا لا يصلح أن يكون مانعا؛ لأن الأُولَى وإن كانت تفيد ما تفيده الثانية، إلاّ أن الثانية تُذْكَر على سبيل التوكيد، والتوكيد شائع فـي كـلام

---

[1] ذكر العكبري أن هناك قراءة أخرى بالرفع: "خالدان" على أنّه خبر. انظر: التبيـان فـي إعـراب القـرآن: 259/2

[2] الإنصاف: 217-218

العرب مستعمل في لغتهم، وهذا لا خلاف فيه، وصار هذا كقولهم: (فيك زيد راغب فيـك) ولا شك أن "فيك" الأولى تفيد ما تفيده الثانية، ومع هذا لم يمتنع صحة المسألة، فكذلك ههنَا"[1].

وأما الجواب عن احتجاج الكوفيين بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ وقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾، فقال فيه البصريون: "لا حجةَ لهـم فـي هاتين الآيتين؛ إذْ ليس فيهما ما يدل على أنّه لا يجوز الرفع وإنّما فيهمـا دلالـةٌ علـى جـواز النصب، ونحن نقول به"[2].

وقول الكوفيين: "إنّه لم يرو عن أحد من القراء قرأ بالرفع، فوجب أنّه لا يجوز" رد عليه البصريون بعدم التسليم، فقالوا: "لا نُسلم؛ فإنّه قد روي عن الأعمـش[3] أنّـه قـرأ: ﴿خَالِدُونَ فِيهَا﴾[4] بالرفع، على أن هذا الاستدلال فاسد؛ وذلك لأنّه ليس من ضرورة أنّه لم يقرأ به أحـد من القراء أن لا يكون كلاما جائزا فصيحا، ألا ترى أنّه لم يأت في كتاب الله -عز وجل- تَرك عمل "ما" في المبتدأ والخبر، نحو: (ما زيد قائم)، و(ما عمرو ذاهب) إلا فيما ليس بمشهور وإن كانت لغة مشهورة معروفة صحيحة فصيحة، وهي لغة بني تميم[5]، ثم لم يدل ذلك علـى أنّهـا ليست فصيحة مشهورة مستعملة؟ فكذلك ههنَا"[6].

كذلك لم يسلم البصريون بقول الكوفيين: "إنا لو حملناه على الرفع لأدى ذلـك إلـى أن تبطلَ فائدةٌ في الثانية؛ لنيابة الأولى عنها في الفائدة" ووصفوه بالفساد، فقالوا: "هذا فاسد؛ وذلـك

---

(1) الإنصاف: 218

(2) المصدر السابق: 218

(3) هو: أبو محمد، سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، الملقب بالأعمش: تابعي، مشهور، أصله من بلاد الـري، ومنشأه ووفاته في الكوفة، كان عالما بالقرآن والحديث والفرائض، يروي نحو 1300 حديث، قال الذهبي: "كان رأسا في العلم النافع والعمل الصالح"، (ت 148هـ). انظر ترجمته في: وفيات الأعيـان: 213/1، والأعـلام: 135/3

(4) انظر: التبيان في إعراب القرآن: 259/2، والآية من سورة: هود: 108/11

(5) انظر: الكتاب: 57/1، وشرح شذور الذهب: 222-224، وأوضح المـسالك: 242/1-250، وشـرح ابـن عقيل: 240/1-244

(6) الإنصاف: 218-219

لأنّه وإن كانت الأولى تفيد ما تفيده الثانية إلاّ أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية؛ لأن مـن مذاهب العرب أن يؤَكد اللفظُ بتكريره، فيقولون: (لقيتُ زيدا زيدا)، و(ضـربتُ عمـرا عمـرا) فيكون المكرر توكيدا للأول[1]، وإن كان الأول قد وقعتْ به الفائدة، وقد قال ا تعـالى: ﴿وَهُمْ بِالآخِرَةِهُمْ كَافِرُونَ﴾[2]، فَـ"هم" الثانية تكرير للتوكيد، والتقدير: (وهم بالآخرة كافرون)، في أحـد الوجهين، ومع هذا فلا يقال إنّه لا يجوز، فكذلك ههنَا، ومن تدبر سورة: ﴿الرَّحْمَنُ﴾[3] و﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾[4] علم قطعا أن التكرير للتوكيد لا ينْكَر في كلامهم؟ لِما فيه من الفائدة، وكثرة ذلك في كتاب ا تعالى وكلام العرب، وشهرته في استعمالهم، تُغْنـي عـن الإسـهاب والتطويـل بالشواهد؛ إذْ كان ذلك أكثر من أن يحصى، وأشهر من أن يظهر"[5].

إن اللفظ الثاني لا يصح أن يقال إنّه بلا فائدة، ودليل ذلك تكرار اللفظ في مثـل قولنـا (سلّمتُ على محمد محمد) فهل يكون اللفظ الثاني بلا فائدة؟ قطعا لا، إن هذا الموضوع له بـاب من أبواب النحو، موسوم بِـ(التوكيد اللفظي). كذلك اسـتدلوا بقولـه تعـالى: ﴿وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ فَـ"هم" الثانية تكرير للتوكيد –أي: توكيد لفظي- والتقدير: (وهم بالآخرة كافرون).

وهذا كله يؤكّد وجاهة رأي البصريين والرضي الذي وافقهم، يفْهم ذلك من خلال قوله: "والتأكيد غير عزيزٍ في كلامهم"[6].

---

[1] وهو ما يسمى بالتوكيد اللفظي. انظر: المفصل: 111، وشرح ابن عقيل: 157/3

[2] الآية في: سورة هود: 19/11، وسورة يوسف: 37/12، وسورة فُصلت: 7/41

[3] سورة الرحمن: 1/55

[4] سورة الكافرون: 1/109

[5] الإنصاف: 219-220

[6] شرح الرضي على الكافية: 28/2

المسألة السادسة

إبدال المستثنى من ضمير المستثنى منْه

قال ابن الحاجب في إبدال المستثنى: "ويجوز فيه النصب، ويخْتار البدلُ فيما بعد "إلا" في كلام غَيرِ موجبٍ ذُكر فيه المستثنى منه، نحو: (ما فَعلُوه إلاّ قليلٌ وإلاّ قليلًا)"[1].

قال الرضي: "قال سيبويه: إذا قلتَ: (ما رأيتُ أحدا يقولُ ذلك إلا زيدا)، و"رأيت" بمعنى أبصرت، وجب نصب المستثنى؛ لأنه ليس من نواسخ الابتداء. هذا قوله، وأنا لا أرى بأسا في غيرِ نواسخ الابتداء –أيضا- في الإبدال من ضميرٍ راجعٍ إلى ما يصلح للإبدال منه، إذا شَملَ النفي عاملَ ذلك الضميرِ، نحو: (ما كلمتُ أحدا ينْصفُني إلا زيد)؛ لأن المعنى: (ما أنصفني أحد كلمتُه إلاّ زيد)، ومنه قول عدي بن زيد:

في ليلة لا نَرى بها أحدًا يحكي علينا إلا كواكبها[2]

و"نَرى" من رؤية العين، **وفي جعله من رؤية القلب -كما ذهب إليه سيبويه- نَظَرٌ؛** لكونه مخالفًا لظاهر معنى البيت، فالإنصاف والحكاية[3] منفيان معنًى -بلى- لو قلتَ: (لا أُوذي أحدا يوحد الله تعالى إلاّ زيدا)، لم يجزِ الإبدال من ضمير "يوحد"؛ لأن التوحيد ليس بمنفي، بل الأذى[4] فقط"[5].

---

[1] الكافية في النحو: 230/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 91/2

[2] البيت لأبي عمرو، أُحيحة بن الجلاّح بن الحريش الأوسي، شاعر جاهلي، من دهاة العرب وشجعانهم، (ت129 ق.هـ). والبيت له في: المقتضب: 402/4، والأصول في النحو: 295/1، وشرح التسهيل: 289/2، وخزانة الأدب: 348/3، ولعدي بن زيد في: الكتاب: 213/2، قال البغدادي بعد أن أورد البيت: أنّه تصفح ديوان عدي بن زيد فلم يجد فيه هذا الشعر. ولم أقف عليه في ديوان عدي بن زيد.

[3] الإنصاف مستفاد من قوله: "ينصفني..." في المثال، والحكاية مستفادة من قول الشاعر: "يحكي علينا...".

[4] يقصد: الإيذاء؛ لأنه ذكر في المثال: "لا أوذي...".

[5] شرح الرضي على الكافية: 92/2-93

المناقشة والتحليل:

يتضح من هذا النص أن الرضي يعترض على سيبويه في أمرين:

1- اشتراطه لجواز إبدال المستثنى من ضمير عائد على المستثنى منه –أن يكون المستثنى منه معمولًا للابتداء أو أحد نواسخه- فلا يرى الرضي مانعا في غير نواسخ الابتداء أيضا.

2- جعله "ترى" في الشاهد الشعري السابق بصرية؛ لأنه مخالف لظاهر معنى البيت عنده.

إن حديث المسألة عن الاستثناء، والاستثناء[1] هو: إخراج شيء بـ "إلا" أو بإحدى أخواتها مما كان داخلًا فيما قبلها، أو مما كان في منزلة الداخل. مثل: (جاء الطلاب إلاّ زيدا) فزيدا مستثنى وهو داخل فيما قبله "الطلاب" ومثل: (جاء الطلاب إلاّ فَرسا) فَفَرسا: مستثنى وهو في منزلة الداخل. وهناك تعريفات ذات أهمية يجب معرفتها قبل الدخول في أحكام الاسم الواقع بعد "إلاّ"، وهذه التعريفات هي:

1- الاستثناء التام: وهو ما كان المستثنى منه مذكورا في الكلام. مثل: (فَهم الطلاب إلاّ زيدا)، فالطلاب: مستثنى منه، وزيدا: مستثنى.

2- الاستثناء الموجب: وهو ألاّ يتقدم الجملة نفي أو نهي أو استفهام. مثل: (فهم الطلاب إلاّ زيدا) فهذه جملة استثناء تام موجب، أما: (ما فهم الطلاب إلاّ زيد أو زيدا) فهذه جملة استثناء تام غير موجب.

3- الاستثناء الناقص المنفي "المفَرغ": وهو إذا كان الكلام غير تام وغير موجب. مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2].

4- الاستثناء المتصل: وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه. مثل: (فهم الطلاب إلاّ عليا).

5- الاستثناء المنقطع: وهو ما لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه. مثل: (فهم الطلاب إلاّ فَرسا).

---

[1] انظر موضوع الاستثناء وأحواله وأحكامه في: أسرار العربية: 91/1-92، وشرح شذور الذهب: 283-289، وأوضح المسالك: 210/2-226، وشرح ابن عقيل: 155/2-162

[2] سورة آل عمران: 144/3

أما أحكام الاسم الواقع بعد "إلا" فهي ثلاثة أحكام:

أولًا: وجوب النصب: يجب نصب الاسم الواقع بعد "إلاّ" في ثلاثة حالات:

أ- إذا كان الكلام تاما موجبا. مثل: (جاء الأولاد إلاّ محمدا).

ب- إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب. مثل: (جاء إلاّ محمدا الطلاب)، و(ما جاء إلاّ محمدا الطلاب).

وهذا واجب عند البصريين –أي: النصب-، راجح عند غيرهم –أي: لا يختار غير البصريين النصب- وما دام هو الراجح عند غيرهم، فَهم لا يعربونه بدلًا من المستثنى منه؛ لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه، فهو من التوابع، ولكنّهم يشغلون العامل بالاسم الواقع بعد "إلاّ" فيعربونه فاعلًا للفعل، ويعربون المستثنى منه بدلًا. فلو قلنا: (جاء إلاّ محمد الطلاب) لا يصح إعراب "محمد" بدلًا، بل تعرب فاعلًا، و"الطلاب" بدل من "محمد"، و"إلاّ" هنا: ملغاة. وهذا خلاف المختار وهو النصب كما عند البصريين[1].

ت- إذا كان الاستثناء منقطعا والكلام تام غير موجب. مثل: (ما حضر القوم إلا فرسا).

وهذا عليه العرب بالإجماع ما عدا تميم، فإنهم يجيزون الإتْباع –أي: البدل- فيقولون (ما قام أحد إلاّ حمارا أو حمار)، فحمارا: مستثنى منصوب، وحمار: بدل من "أحد". فَهم يجيزون الإتباع مع العلم أنّه استثناء منقطع[2].

ثانيًا: جواز النصب والإتباع مع ترجيح الإتباع:

وذلك في موضعٍ واحد، وهو: إذا كان الكلام تاما غير موجب والاستثناء متصلًا مثل: (ما نجح أحد إلا زيدا أو زيد) فزيدا: مستثنى منصوب، وهو المرجوح، وزيد: بدل من "أحد" مرفوع، وهو الراجح. ومثل: (ما رأيتُ أحدا إلاّ زيدا أو زيدا) على الاستثناء أو البدل. ومثل: (ما مررتُ بأحد إلاّ زيدا أو زيد).

ثالثًا: إعرابه حسب موقعه في الجملة:

وذلك في موضع واحد، إذا كان الكلام مفرغًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[3].

---

(1) انظر: شرح شذور الذهب: 288-289، وأوضح المسالك: 2/216-225، وشرح ابن عقيل: 2/160-161

(2) انظر: شرح شذور الذهب: 288-289، وأوضح المسالك: 2/216-226، وشرح ابن عقيل: 2/160-161

(3) سورة آل عمران: 3/144

بالرجوع إلى صلْبِ المسألة، فإنّه إذا عاد على المستثنى منه ضمير قَبلَ المستثنى الصالح للإتباع جاز إتباع المستثنى لذلك الضمير العائد، بشرط أن يكون المستثنى منه معمولاً للابتداء أو أحد نواسخه عند فريق من النحاة، وفريق آخر لا يشترط ذلك، وهذا هو ما يعنينا في هذه المسألة على أن النحاة قاطبة متفقون على أن الإبدال من الظاهر (المستثنى منه) هو الأولى كونه منفيا في اللفظ والمعنى.

فقد بينوا أن الأولى في الشاهد المذكور نصب "كواكب" -في الشاهد المذكور آنفًا- على البدل من "أحد" أو على الاستثناء، ويحسنه كون الاستثناء منقطعا إلاّ أن ورود القافية مرفوعة ألزم الإبدال من ضمير (يحكي) العائد على المستثنى منه[1]، والدليل على كون القافية مرفوعة البيتان اللذان قبل الشاهد، وهما[2]:

ما أَحسن الجِيد من مليكَةَ واللبات إِذْ زانَها تَرائِبها

يا ليتَني ليلةً إِذا هجع النـاس ونَام الكلاب صاحبها

وإليك التفصيل في اختلاف النحاة فيما يشترط لإبدال المستثنى الصالح للإتباع من ضمير المستثنى منه:

أولًا: ذهب الخليل[3]، وسيبويه[4]، والمبرد[5]، وابن السراج[6]، والسيرافي[7]، وغيرهم[8] إلى جواز إبدال المستثنى من ضمير عائد على المستثنى منه بشرط أن يكون المستثنى منه معمولاً للابتداء أو أحد نواسخه.

---

(1) انظر: الكتاب: 312/2، والمقتضب: 403/4، وشرح التسهيل: 289/2، والمساعد على تسهيل الفوائد: 564/1-566، وشرح الرضي على الكافية: 92/2، وهمع الهوامع: 192/2

(2) انظر: شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي: 128/2، وخزانة الأدب: 352/3

(3) انظر: الكتاب: 314/2

(4) انظر: المصدر السابق: 312/2-314

(5) انظر: المقتضب: 402/4-403

(6) انظر: الأصول في النحو: 295/1-296

(7) انظر: شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي: 128/2-129

(8) انظر: شرح الجمل، لابن خروف: 964/2، وارتشاف الضرب: 1515/3، وشرح التسهيل: 289/2-290، والمساعد: 564/1-566، وهمع الهوامع: 192/2-193

قال سيبويه[1]: "وتقول: (ما مررتُ بأحد يقولُ ذلك إلاّ عبد ا ـِ)، و(ما رأيتُ أحدا يقـولُ ذاك إلاّ عبد ا ـِ) ، و(ما رأيتُ ذاك إلاّ زيدا). هذا وجه الكلام، وإن حملْتَه على الإضمار الـذي في الفعل فقلت: (ما رأيتُ أحدا يقولُ ذاك إلاّ زيد) ورفعتَ فجائز حسن، وكذلك: (ما علمتُ أحدا يقولُ ذاك إلاّ زيدا) ، وإن شئتَ رفعتَ فعربي. قال الشاعر، وهو عدي بن زيد:

فـــي ليلـــة لا نَـــرى بهـــا أحـــدًا يحكـــي علينَـــا إلا كواكبهـــا[2]

وكذلك: (ما أظن أحدا يقولُ ذاك إلاّ زيدا)، وإن رفعتَ فجائز حسن، وكذلك: (ما علمتُ أحدا يقولُ ذاك إلاّ زيدا)، وإن شئتَ رفعتَ".

وأكّد على أن الاختيار هو الإبدال من الظاهر؛ لأنه المنفي، وبين أن المسوغ للإبدال من الضمير كونه منفيا في المعنى فانطبق عليه حكم الاستثناء المنفي، ونظر لذلك بالمضاف إلى اسم الاستفهام في اكتسابه حكم الصدارة لما كان مستفهما عنه في المعنى، إذ قال[3]: "وإنمـا اختيـر النصب هنا؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وأن لا يكون بدلًا إلا من منفى فالمبدل منه منصوب منفي، ومضمره مرفوع، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلًا منه؛ لأنـه هـو المنفي، وهذا وصف أو خبر، وقد تكلّموا بالآخر؛ لأن معناه النفي إذا كان وصـفًا لمنفـي كمـا قالوا: (قد عرفتُ زيد أبو من هو)[4]، لِما ذكرتُ لك؛ لأن معناه معنى المستفهم عنه".

وبين أيضا أنه لا يجوز الإبدال من ضمير المستثنى منه المعمول لفعل غير ناسـخ؛ لأن النفي يتوجه إلى ذلك الفعل فحسب، بخلاف الفعل الناسخ فإن النفي يشملُه ومدخوله، إذ قـال[5] "وتقول: (ما ضربتُ أحدا يقولُ ذاك إلاّ زيدا)، لا يكون في ذا إلا النصب؛ وذلك لأنك أردتَ في هذا الموضع أن تخبر بموقع فعلك، ولم ترد أن تخبر أنّه ليس يقول ذاك إلا زيد ولكنك أخبـرتَ أنك ضربتَ ممن يقولُ ذاك إلا زيدا، والمعني في الأول أنك أردتَ أنه ليس يقول ذاك إلا زيـد ولكنّك قلت: رأيتُ أو ظننتُ أو نحوهما؛ لتجعلَ ذلك فيما رأيتَ وفيما ظننتَ، ولو جعلتَ "رأيتُ" رؤية العين كان بمنزلة ضربت".

---

(1) الكتاب: 2/312-313

(2) سبق تخريج البيت، ص: 164 من هذا البحث.

(3) الكتاب: 2/313

(4) هكذا جاءت "زيد" مرفوعة في كتاب سيبويه، ولعله خطأ طباعي، فأبو علي الفارسي في كتابه: "التعليقة على كتاب سيبويه" نصبها؛ لأنها مفعول به. انظر: التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي: 2/47

(5) الكتاب: 2/313-314

ويستفاد مما سبق أن سيبويه يرى أن الفعل (نرى) في بيت عدي علْمي لا بصري، وقد وافقه على ذلك أكثر النحاة كالمبرد، وابن السراج، والسيرافي، والأعلم، وابن عصفور وابن مالك، وأبي حيان الأندلسي، والسيوطي[1].

وقد نقل سيبويه عن شيخه الخليل ما يقوي هذا المذهب، إذ أردفَ النص السابق بقوله[2] "قال الخليل رحمه الله: ألا ترى أنّك تقول: (ما رأيتُه يقولُ ذاك إلاّ زيد)، و(ما ظننتُه يقولُه إلاّ عمرو). فهذا يدلّك على أنّك إنّما انتحيتَ على القول، ولم ترد أن تجعل "عبد الله" موضع فعل كضربتُ وقتلتُ، ولكنه فعلٌ بمنزلة ليس يجيء لمعنى، وإنما يدل على ما في علمك".

ومراده بذلك –كما يتضح من شَرحي الكتاب[3]- أن يقوي بهذه المسألة الرفع في: (ما رأيتُ أحدا يقولُ ذاك إلاّ زيد)، وأن جواز الرفع في باب رأيتُ وظننتُ ونحوه ليس كجوازه في باب ضربت، وإن كان في كل واحدة من المسألتين ضمير قد يمكن أن يبدل منه؛ وذلك أن الهاء ضمير الأمر والشأن، ورأيت بمعنى علمت، والاعتماد على ما بعد رأيته وأظنّه فكأنه قال: (ما يقولُ ذاك إلاّ زيد)، فهذا يدل على جواز البدل من الضمير الذي في يقول في قولك ما ظننت أحدا يقول ذاك إلاّ زيد، وهذه الهاء لا تقع في باب ضربت.

---

[1] انظر: مصادر المذهب الأول – مذهب الخليل وسيبويه والمبرد و...- التي ذُكرت آنفًا، ص: 167 من هذا البحث.

[2] الكتاب: 314/2

[3] انظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 48/2، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري: 616/1

ثانيًا: ذهب أبو عمر الجرمي[1]، وأبو علي الفارسي[2]، والصميري[3]، والرضي[4] إلى جـواز إبداله في غير النواسخ أيضا.

غير أن أبا عمر الجرمي، وأبا على الفارسي َأشَارا إلى بعده، وأن الوجه هـو مـذهب سيبويه؛ إذ ورد في المسائل المنثورة: "وقال أبو عمر: يجوز الرفع من وجه بعيد، قال: ألا ترى أنّك تقول: (ما ضربتُ أحدا) فأنتَ لم تضرب أحدا، قال شيخنا أبو علي: يجوز الرفـع ووجـه تجويزه أن تبدله من المضمر الذي في "يقولُ ذاك"؛ لأنّه –وإن كان مضمرا- ففيـه نفْـي فـي المعنى، فَمن حيث كان نفيا في المعنى جاز ذلك، والوجه ألاّ يجوز على ما قال سيبويه"[5].

يتّضح من هذا النص أن النفي المعنوي هو المسوغ لجواز الإبدال في هذه المسألة وهو ما شَرطَه الرضي: "إذا شمل النفي عامل ذلك الضمير"[6].

وإذا لم يشمله لم يجز، كما قال الرضي[7]: "بلى لو قلتَ: (لا ُأوذي أحـدا يوحـد ا َ تعـالى إلاّ زيدا)، لم يجزِ الإبدال من ضمير "يوحد"؛ لأن التوحيد ليس بمنفي، بل الأذى فقط".

---

(1) انظر: المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي: 60، وهو: أبو عمر، صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة، سكن بغداد، له كتاب في: "السير"، و"كتاب الأبنيـة"، و"غريـب سـيبويه" وكتاب في "العروض"،(ت 225 هـ). انظر ترجمته في: نزهة الألباء: 206، وفيات الأعيان: 228/1، وبغيـة الوعاة: 268، والأعلام: 189/3

(2) انظر: المسائل المنثورة: 60

(3) انظر: التبصرة والتذكرة: 376/1-377، وهو: أبو عبد ا الصميري، الحسن بن علي الفقيـه، أحـد أئمـة الحنفية ببغداد. روى عن أبي الفض الزهري وطبقته، وولي قضاء ربع الكرخ، وكان ثقة صاحب حديث، مـن القرن الرابع الهجري، مات في شوال، وله خمس وثمانون سنة. انظر ترجمته في: العبر في خَبرِ مـن غَبـر، للحافظ الذهبي: 200/1، والوافي بالوفيات: 474/2

(4) انظر: شرح الرضي على الكافية: 92/2-93

(5) المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي: 60

(6) شرح الرضي على الكافية: 92/2

(7) المصدر السابق: 93/2

ولا أثر لمعنى "نرى" في الحكم النحوي عند أصحاب هذا المذهب؛ لذا لم يـشيروا إليـه سوى الرضي؛ إذ نص على أنها من رؤية العين معترضا على قول سيبويه إنّها علمية لمخالفـة معنى البيت.

بمجموع الأدلة السابقة يتبين:

1- أن مذهب سيبويه أرجح؛ لأمرين:

أ- أنّه لا يرد عليه شيء؛ لأنه مشروط بكون الجملة معمولةً لفعل ناسخ، والفعل النـاسخ –كما هو معلوم- يدخل لمعنى في الجملة، فإذا نُفي توجه النفي إلى المعنى المنعقد من إسنـــاد الخبر إلى المبتدأ، فنفي الفعل الناسخ إذن يتوجه إلى خبره، فإذا قلتَ مثلًا: (ما علمتُ زيدا ناجحا) فأنتَ نفيتَ علمك بنجاحه، وهذا يؤكد لنا أن النفي يشمل عامل الضمير العائد على المستثنى منه في هذه المسألة؛ لأن جملته خبر فـي الأصل، ولا يحصل ذلك عندما يكون فعل الجملة غير نـاسخ، بل يكـون النفي وقفـًا على الفعل.

ب- أنّه مذهب أكثر النحاة.

2- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتّجه؛ لأمرين:

أ- أنّه لا يطّرد في كل الأمثلة كمذهب سيبويه، وطرد القـاعدة أولى من عدم طردها.

ب- أن معنى الشاهد يقتضي تقدير "نرى" علْمية "ظنية" كما قال سيبويه، وادعـاء الرضي بأنّه يخالف معنى البيت لا يتّجه، كما تبين.

المسألة السابعة

الناصب لِخَبر "ما" الحجازية

قال ابن الحاجب: "خبر "ما" و"لا" المشَبهتَان بـ"لَيس"، هو المسند بعد دخولهما، وهي حجازية، وإذا زيدت "إن"، مع "ما"، أو انتقض النفي بـ"إلا"، أو تقدم الخبر، بطَلَ العملُ، وإذا عطف عليه بموجب فالرفع"[1].

قال الرضي: "قال الكوفيون: الاسمان بعد "ما": مبتدأ وخبر، وانتصاب الثاني بنزع الخافض أعني "الباء"، **وليس بشيء؛** لأن الباء زائدة، فإذا لم تَثْبتْ لم يحكَم بأنها محذوفة وأيضا ليس المجرور بها مفعولًا حتى ينْتَصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل إليه كما في (استَغْفَرتُ الله ذَنْبا)[2]؛ وذلك لأن الناصب ليس نَزع الخافض، بل الناصب هو الفعل أو شبهه ينصب المجرور محلّا لكونه مفعولًا، إذ لا يمكن نصبه لفظًا بسبب الجار، فإذا عدم الجار، ظَهر عمله المقدر، هذا مع أن حذْفَ الجارِ ونَصب المفعول بعده –أيضا- ليس بقياسٍ إلا مع (أن) و(أنّ)"[3].

المناقشة والتحليل:

الحروف المشَبهة بليس: (ما، لا، لاتَ، إِن) في النفي وفي العمل، فترفع الاسم ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

---

[1] الكافية في النحو: 226/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 184/2

[2] لعله إشارة إلى البيت الشعري:

أستغفر الله ذَنْبًا لستُ محصيه ربُّ العباد إليه الوجه والعملُ

والشاهد فيه: (ذنبا) اسم منصوب على نزع الخافض، فالأصل: (من ذنبٍ) فقد جاء البيت متضمنًا معنى (من) الابتدائية، والتقدير: (أستغفر الله من ذنبٍ). لكن الذي رجحه كثير من العلماء أن "أستغفر" يتعدى بنفسه إلى مفعولين، فيكون انتصاب "ذنبا" على أنّه مفعول به حقيقة، لا على نزع الخافض. انظر: الأصول في النحو: 21/1، وأوضح المسالك: 303/2، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 415/2

[3] شرح الرضي على الكافية: 190/2

وحديث هذه المسألة عن ناصب خبر "ما" الحجازية، ولغة بني تميم: أن "مـا" لا تعمـلُ شيئًا، -أي: أنّهم أبطلوا عملها-؛ لأن "ما" حرفٌ غير مختص عندهم؛ لدخوله على الاسم، مثـل (ما زيد قائم)، فزيد: مبتدأ، وقائم: خبره، ولدخوله على الفعل، مثل: (ما يقـوم زيـد)، ومـا لا يختص فَحقه ألا يعملَ.

أما أهل الحجاز فيعملونها كإعمال "ليس" في الجملة الاسمية؛ لأنّها تُشْبِهها فـي النفـي "المعنى"، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، نحو: (ما زيد قائما)، فزيد: اسم "ما" العاملة عمل ليس مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وقائما: خبر "ما" العاملة عمل ليس منصوب وعلامة نـصبه الفتحة[1].

يتبين من كلام الرضي السابق أن الكوفيين يذهبون إلى أن "ما" في لغة أهل الحجـاز لا تعمل في الخبر، فالخبر منصوب بحذْف حرف الخَفْض، أما البصريون فيذهبون إلى أنّها تعمـل في الخبر، وهو منصوب بها[2].

أقام الكوفيون حجتهم فقالوا: "إنّما قلنا إنّها لا تعمل في الخبر؛ وذلك لأن القياس فيها أن لا تكون عاملة البتّة؛ لأن الحرفَ إنّما يكون عاملًا إذا كان مختصا[3]، كحـرف الخفـض لمـا اختص بالأسماء عملَ فيها، وحرف الجزم لَما اختص بالأفعال عملَ فيها، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ لأنّه تارةً يدخل على الاسم، نحو: (ما زيد قـائم) وتارة يدخل على الفعل، نحو: (ما يقوم زيد)، فلما كانت مشتركةً بين الاسم والفعل[4] وجـب أن لا تعمل؛ ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميمٍ، وهو القياس وإنّما أعملها أهل الحجاز عندكم؛ لأنّهم شَبهوها بِـ"ليس" من وجهة المعنى[5]، وهو شَبه ضعيفٌ فلا تقوى على العمل في الخبر كما عملَتْ "ليس"؛ لأن "ليس" فعل، و"ما" حرف والحرف أضعفُ من الفعـل، فبطـل أن

---

[1] انظر: شرح شذور الذهب: 222-224، وأوضح المسالك: 242/1-250، شرح ابن عقيل: 240/1-244

[2] انظر المسألة في: الكتاب: 28/1، والمقتضب: 188/4، وأسرار العربية: 90، والإنـصاف: 144، وشـرح التصريح: 196/1، وشرح الأشموني: 201/1

[3] انظر: أسرار العربية: 91، وأوضح المسالك: 242/1-250، وشرح ابن عقيل: 240/1-244

[4] انظر: أسرار العربية: 91، وأوضح المسالك: 242/1-250، وشرح ابن عقيل: 240/1-244

[5] انظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: 215/2، وشرح الأشموني: 201/1

يكون منصوبا بـ"ما"، بحذف حرف الخفض؛ لأن الأصل: (ما بقائمٍ) على حذف حرف الخفض ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض؛ لأن الأصلَ: (ما زيد بقائمٍ)، فلما حذفَ حرفُ الخفض وجب أن يكون منصوبا؛ لأن الصفات منتصباتُ الأنفسِ[1]، فلما ذهبت أبقت خلفًا منها ولهذا لم يجز النصب إذا قُدم الخبر نحو: (ما قائم زيد) أو دخل حرفُ الاستثناء، نحو: (ما زيد إلا قائم)؛ لأنّه لا يحسن دخول الباء معهما؛ فلا يقال: (ما بقائمٍ زيد)، و(ما زيد إلا بقائمٍ) فدل على ما قلناه"[2].

رأى الكوفيون أن "ما" حرفٌ غير مختص؛ لدخوله على الاسم، كما ويدخل على الفعل فوجب ألَا يعمل، وهذا ما جعلهم يرون أن خبرها منصوب على نزع الخافض، وهو حرف الجر "الباء"، والتقدير عندهم في: (ما زيد قائما) هو: (ما زيد بقائمٍ).

أما البصريون فكانت حجتهم ردا على قالة الكوفيين أن قالوا: "الدليل على أن "ما" تنصب الخبر؛ وذلك أن "ما" أَشْبهتْ "ليس"، فوجب أن تعمل عمل "ليس"، وعمل "ليس" الرفع والنصب، ووجه الشبه بينهما من وجهين[3]، أحدهما: أنّها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن "ليس" تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني: أنّها تنفي ما في الحال كما أن "ليس" تنفي ما في الحال، ويقوي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخولُ الباء في خبرها، كما تدخل في خبر "ليس" فإذا ثبتَ أنّها قد أشبهتْ "ليس" من هذين الوجهين، فوجب أن تجري مجراه؛ لأنّهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين، وأما دعواهم أن الأصلَ (ما زيد بقائمٍ) فلا نُسلم، وإنّما الأصل عدمها، وإنّما أُدخلتْ لوجهين، أحدهما: أنّها أُدخلتْ توكيدا للنفي والثاني: لتكون في خبر "ما" بإزاء اللاّم في خبر "إن"؛ لأن "ما" تنفي ما تثبته "إن"، فجعلتَ "الباء" في خبرها، نحو: (ما زيد بقائمٍ)؛ لتكون بإزاء اللام في خبر "إن"، نحو: (إن زيدا لقائم) كما جعلتْ السين جواب "لن" ألا ترى أنّك تقول: (لن يفعلَ)، فيكون الجواب (سيفعلُ)؟ وكذلك جعلت "قد" جواب "لما"، ألا ترى

---

[1] يريد بالصفات: الظروف، وهنا يعني أن الظروف منصوبة. انظر: تعليق محقق الإنصاف: جودة مبروك: 146

[2] الإنصاف: 144-145

[3] انظر: المقتضب: 188/4، وأسرار العربية: 91، وشرح ابن عقيل: 210/1

أنّك تقول: (لّما يفعل)، لكان الجواب: (فَعلَ) من غير "قد"؟ فدلّ على أن "قـد" جـواب "لّمـا"[1] فكذلك ههنَا"[2].

إن "ما" تشبه "ليس" من وجهين أساسيين، الأول: أن "ما" تدخل على المبتدأ والخبر فترفع وتنصب، وكذلك "ليس"، والثاني: أن "ما" تنفي الحال، وكذلك "ليس" فإنها تنفي ما في الحال. وأما عن دخول "الباء" فإنّما دخولها لتوكيد النفي، وكذلك لتكون في خبر "ما" كما "اللام" في خبر "إن". بهذا اعتمد البصريون على أن "ما" عاملة عمل "ليس"، وحجتهم بذلك قوية.

أما قول الكوفيين: "لما حذفَ حرفُ الخفض وجب أن يكـون منـصوبا؛ لأن الـصفات منتصباتُ الأنفسِ، فلما ذهبت أبقت خلفًا منها" فكان جواب البصريين عليه أن وصـفوه بالفـساد حيث قالوا: "هذا فاسد؛ لأن الباء في نفسها كانت مكسورةً غير مفتوحة، وليس فيها إعـراب لأن الإعراب لا يقع على حروف المعاني، لو كان حذف حرف الخفض يوجِب النصب كما زعمـوا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه، ولا خلاف أن كثيرا من الأسـماء تـدخلها حـروف الخفض ولا تنتصب بحذفها، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[3]، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾[4]، ولـو حذَفْتَ حرف الخفض لقلتَ: (كفى ا ُ شهيدا)، و(كفى ا ُ نصيرا) بالرفع كما قـال رجـل مـن الأزد:

لمـا تعيـا بـالقلُوص ورحلهـا كفَى ا ُ كعبًا مـا تعيـا بـه كعـب[5]

وقال عبد بني الحسحاس:

عميـرةُ ودع إن تجهـزتَ غاديـا كفَى الشيب والإسلام لِلمـرء ناهيـا[6]

وقال الآخر:

---

[1] انظر: شرح المفصل: 109/8

[2] الإنصاف: 145-146

[3] الآية في: سورة النساء: 79/4 و166، وسورة الفتح: 28/48

[4] سورة النساء: 45/4

[5] البيت لعبد ا الحوالي في: شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي: 293/2

[6] البيت لِسحيم، عبد حبشي اشتراه بنو الحسحاس، وهم بطن من بني أسد، وهو شاعر مجيد، عـرِفَ بغزلـه الصريح، (ت 40هـ). والبيت في ديوانه: 16، والكتاب: 26/2 و25/4، والكامـل: 167/1، وسـر صـناعة الإعراب: 141/1، وشرح المفصل: 115/2، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 76/3، والخزانة: 267/1، وبلا نسبة في: أسرار العربية: 90

أعــان علــي الــدهر إذْ حــك بركــه   كفى الدهر لــو وكلتــه بــي كافيــا[1]

وكذلك قالوا: (بحسبك زيد)، و(ما جاءني من أحد)، وقال الشاعر:

بحــسبك أن قــد ســدت أخْــزم كلهــا   لكــل أنــاس ســادةٌ ودعــائم[2]

وقال الآخر:

وقفْــتُ فيهــا أصــيلانًا أســائلها   أعيتْ جوابًا وما بــالربع مــن أحــد[3]

وإذا حذفوا حرف الخفض قالوا: (حسبك زيد)، و(ما جاءني أحد) بالرفع لا غير وكذلك جميع ما جاء من هذا النحو، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبا، فلما وقع الإجماع على الرفع دل على فساد ما ادعوه"[4].

بمجموع الأدلة يتّضح أن ما ذهب إليه البصريون –ومن تبعهم كالرضي- هو المذهب الراجح.

---

(1) البيت بلا نسبة في: شرح ديوان الحماسة: 105/1

(2) البيت بلا نسبة في: شرح ديوان الحماسة: 449/1

(3) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: 20، والكتاب: 321/2، والمقتضب: 85/2، وأسرار العربية: 119، وشرح المفصل: 85/2، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 536/3، وخزانة الأدب: 122/4 و36/11

(4) الإنصاف: 146-148 بتصرف.

المسألة الثامنة
إعمال المصدر المبدل من فعله

قال الرضي في شرحه عن المصدر المبدل من فعله: "إذا حذفتَ الفعل حذفًا لازما فعند سيبويه: الناصب هو المصدر؛ لِكونه كالقائم مقام الفعل، نحو: (ضربك زيدا)، أي: اضرب زيدا ضربا، فالمصدر عملَ في المفعول؛ لِكونه كالفعل، لا لتأويله بِأن والفعل... والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله، لازما كان الحذفُ أو جائزا، فيه خلاف، هل هو العامل؟ أو الفعل هو العامل؟ والأولى أن يقال: العمل للفعل على كل حال؛ إذ المصدر ليس بقائمٍ مقامه حقيقة، بل هو كالقائم مقامه"[1].

المناقشة والتحليل:

يتبين من كلام الرضي هذا أنّه يعترض على سيبويه في إعمال المصدر المبدل من فعله إذ يرى أن الأولى عدم إعماله وأن ينسب العمل إلى الفعل معللًا لذلك بأن المصدر ليس بقائم مقام الفعل حقيقة، بل هو كالقائم مقامه.

يعمل المصدر عمل فعله إن كان يحل محله فعل، إما مع "أن" كـ(عجبتُ من ضربك زيدا أمس)، و(يعجبني ضربك زيدا غدا)، أي: أن ضربته وأن تضربه، وإما مع "ما" كـ(يعجبني ضربك زيدا الآن)، أي: ما تضربه، وقد اختلف النحاة في إعمال المصدر المبدل من فعله، ولهم في ذلك مذهبان على النحو التالي:

---

(1) شرح الرضي على الكافية: 3/410-411

أولًا: يرى سيبويه[1]، والفراء[2]، والأخفش[3]، والزجاج[4]، وأبو علي الفارسي[5]، وغيـرهم أن المصدر يعمل عمل فعله، ونُسب هذا المذهب إلى جمهور النحاة[6].

يفهم رأي سيبويه من حديثه في باب سماه: "هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسـماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل، كما يجري في غيره مجرى الفعل"، قال فيه[7]: "ومما أجـري مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر:

يمـــرون بالـــدهنا خفَافًـــا عيـــابهمْ ... ويرجعن مـــن داريـــن بجـــر الحقَائِـــبِ

على حين ألهى النــاس جــل أمــورهم ... فندلًا زريــقُ المــالَ نَــدلَ الثعالِــبِ[8]

كأنّه قال: أُنْدلْ، وقال المرار الأسدي:

أعلاقــــــةً أم الوليــــــد بعـــــــدما ... أفنَـــان رأسِـــك كالثغَـــام المخْلـــس[9]

وقال:

بـــضربٍ بالـــسيوف رؤُوس قـــوم ... أزلنَـــا هـــامهن عـــن المقيـــل[10]"

---

[1] انظر: الكتاب: 115/1-116

[2] انظر: ارتشاف الضرب: 2255/5، شرح التسهيل: 128/3

[3] انظر: ارتشاف الضرب: 2255/5، شرح التسهيل: 128/3

[4] انظر: ارتشاف الضرب: 2255/5، والمساعد: 244/2

[5] انظر: ارتشاف الضرب: 2255/5، والمساعد: 244/2

[6] انظر: شرح الجمل، لابن خروف: 623/2، وشرح المفصل: 74/4، والمقرب: لابـن عـصفور: 129/1، وشرح التسهيل: 128/3-129

[7] الكتاب: 115/1-116

[8] البيت لأعشى همدان يصف تجارا، وقيل: يصف لصوصا، والبيت له في: الأصـول فـي النحـو: 167/1، وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب، للأعلام الشنتمري: 118، وارتشاف الضرب: 2253/5، وأوضح المسالك: 184/2، وشرح التسهيل: 128/3، وشرح ابن عقيل: 131/2-132، والمقاصد النحوية فـي شـرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 20/3

[9] البيت للمرار الفَقْعسي في: المقتضب: 54/2، وارتشاف الضرب: 2254/5، وشرح التسهيل: 128/3

[10] البيت للمرار بن منقذ التميمي في: شرح المفصل: 76/4، وشرح التسهيل: 129/3، وشرح ابـن عقيـل: 69/3، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 7/3

ويدل على أن ذاك مذهبه ما يأتي:

1- قوله: "ومما أجري مجرى الفعل من المصادر"؛ حيث يدل على أن المصدر أَخَذَ حكم الفعل في العمل فجرى مجراه.

2- ذكره هذا النص في باب إعمال اسم الفاعل واسم المفعول، ووجه الشبه بينهما وبين هذه المسألة مشابهة الاسم للفعل في جريانه عليه فعمل بمقتضى تلك المشابهة.

3- استشهاده بقول الشاعر: "يضربٍ بالسيوف رؤُوس قومٍ"؛ ليبين أن المصدر المبدل من فعله عامل كما أن المصدر "ضرب" عامل.

وقد أكّد على ذلك السيرافي بقوله[1]: "وأما قوله: "فَنَدلًا زريقُ المالَ نَدلَ الثعالِبِ" فظاهر كلام سيبويه أن ينصب (المالَ) بـ(ندلًا)". أي: نصب "المال" بالمصدر "نَدل".

ويبدو أن السبب الذي اعتمد عليه سيبويه هو أن المصدر لما أجري مجرى فعله ناب عنه في العمل، وهذا ما اعتمد عليه أتباعه في نصرة هذا المذهب. قال ابن يعيش مشيرا إلى ذلك ومنظرا له بعمل الظرف في الحال لنيابته عن الفعل مع أن الظرف مقدر العامل: "ولا يبعد عندي أن يكون هذا المصدر عاملًا في زيد؛ لنيابته عن الفعل لا بحكم أنّه مصدر، وجاء كقولك (زيد في الدارِ قائما)، فالعامل في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه؛ وذلك لنيابته عن الفعل كذلك ههنَا..."[2].

وقد اُستُدل أيضا بأن المصدر الصريح يعمل إذ صح أن يحل محله فعلٌ مع الحرف المصدري والمصدر المبدل من فعله واقع موقع فعل صار منسيا؛ فهو أَولى بالإعمال، قال ابن مالك مشيرا إلى ذلك في معرض تعليقه على نص سيبويه في المسألة: "فجعل "ندلًا" و"علاقة" مساويين لِـ"ضربٍ بالسيوف"، وكذلك ينبغي، بل إعمال "ندلًا" و"علاقة" أَولى من إعمال "ضرب"؛ لأن في "ندلًا" و"علاقة" ما في "ضرب" من وجود أصالة الفعل إلاّ أنّهما واقعان موقع فعلين محضين وبـ"ضرب" واقع موقع حرف وفعل، ولا يمنع من ذلك كون الفعل لا يستغنى عن تقدير عامليته بالنسبة إلى نصب المصدر كما يمتنع عند الأكثر نصب الظرف بعامل مقدر ورفع الظرف الضمير، في نحو (زيد عندك)، بل ناصب الظرف أحقّ بأن ينسب العمل إليه؛ لكونه صالحا

---

[1] شرح كتاب سيبويه: 221/3

[2] شرح المفصل: 74/4

للإظهار قريب العهد بالإضمار بخلاف عامل المصدر المشار إليه؛ فإنه غير صالح للإظهار ولا قريب العهد بالإضمار، فقد صار نَسيا منْسيا"[1].

ثانيًا: يرى المبرد[2]، وابن السراج[3]، والسيرافي[4]، وابـن الحاجـب[5]، والرضـي[6]، وابـن هشام[7] أن المصدر لا يعمل عمل فعله، وأن العامل في المعمول بعده هو فعله المقدر، وعـزاه ابن يعيش إلى المحققين[8].

قال المبرد[9]: "فإن لم يكن في معنى "أن" وصلتها أعملتَه عمل الفعل... وذلـك قولـك (ضربا زيدا)، وإن شئتَ قلت: (زيدا ضربا)؛ لأنه ليس في معنى "أن"، إنما هو أمـر. فقولـك (ضربا زيدا) ينتصب بالأمر، كأنّك قلتَ: (اضرب)، إلاّ أنه صار بدلًا من الفعل لما حذفته".

وبين السيرافي أن النحويين اعتادوا أن ينسبوا العمل إلى المصدر توسعا، وحقيقة العمل للفعل المضمر، حيث يقول[10]: "اعلم أنّك إذا قلت: (ضربا زيدا) فتقديره: اضرب ضربا زيـدا فـ(ضرب) منصوب بالفعل المضمر، فينبغي أن يكون (زيد) منصوبا به أيضا، وقد جرت عادة النحويين أن يقولوا: إن "زيدا" منصوب بالضرب، وحقيقة ما ذكرتُه لك، غير أنّهم توسعوا لمـا ناب المصدر عن الفعل الذي هو عامل أن يقولوا إنّه عامل".

---

[1] شرح التسهيل: 129/3، وانظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: 296/1

[2] انظر: المقتضب: 157/4

[3] انظر: الأصول في النحو: 131/1 و167

[4] انظر: شرح كتاب سيبويه: 3/221-222

[5] انظر: الإيضاح في شرح المفصل: 634/1

[6] انظر: شرح الرضي على الكافية: 3/410-411

[7] انظر: شرح القطر: 291

[8] انظر: شرح المفصل: 73/4

[9] المقتضب: 157/4

[10] شرح كتاب سيبويه: 3/221-222 بتصرف.

واستدلّ الرضي في اعتراضه على سيبويه بكون المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه. ويوضح مراد الرضي -بقوله هذا- قولُه في هذا الباب[1]: "اعلم أن المفعول المطلق لا يكون بدلًا من الفعل حقيقة، إذْ لو كان[2] لم يقدَّرِ الفعل قبله، وإنما يقال له بدل من الفعل مجازا، إذا لم يجز إظهار الفعل مكانة، فكأنّه بدل منه لما لم يجز أن يجمع بينه وبين الفعل لفظًا، كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه".

والحقيقة أن النحاة لم ينكروا وجود ذلك الفعل؛ لأن أثره باق في مصدره، ويبدو أنّهم لما رأوا العرب حذفت ذلك الفعل في مواضع معينة، وأنابت عنه المصدر فأغنى عنه لفظًا ومعنًى حكموا عليه بأنّه بدلٌ من الفعل ونائب عنه.

مما سبق يتبين:

1- أن مذهب سيبويه هو الراجح؛ لأسباب:

أ- أن دلالة المصدر على الحدث تقتضي فاعلًا وتقتضي مفعولًا إن كان متعديا وذلك يسوغ له أن يطلب ما بعده بالمفعولية.

ب- أنّهم يعملون المصدر الصريح إذا صح أن يحل محلّه فعل مع الحرف المصدري مع أنّه في موضع الاسم والمصدر المبدل من فعله أقوى شَبها بالفعل؛ لأنّه في موضعه، فإعماله أَولى.

2- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجِه؛ لأنّه اعتمد على دليل لا ينهض له، بل يقوى الاستدلال به لمذهب سيبويه؛ لأن العرب تعطي الشيء إذا أشبه الشيء بعضا من أحكامه، فما بالُك إذا كان نائبا منابه في اللفظ والمعنى معا. والله تعالى أعلم.

---

[1] شرح الرضي على الكافية: 410/3

[2] أي: إذ لو كان بدلًا.

المسألة التاسعة

توجيه نصب الفعل المضارع بعد واو العطف

قال الرضي: "وقال سيبويه في قول الشاعر:

وما أنَا لِلشيء الذي ليس نافعي ... ويغْضب منْه صاحِبي بِقَؤُول[1]

يجوز رفع "يغضب" ونصبه، أما الرفع فلعطفه على الصلة... وقال سيبويه، وتَبِعه أبو علي[2] إن "يغضب" المنصوب معطوف على "الشيء"، أي: الذي غَضب صاحبي منه، أي: لِمسببِ غضبِ صاحبي. **وفيه نظر؛** لأن الضمير في "منه" يرجع إلي الشيء غير النافع، فيكون المعنى: (وما أنا بِقَؤُولٍ لشيء منه يحدثُ غَضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني)، ولا معنى لهذا الكلام. ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر؛ لأنّك إنّما أضفته إلى الغَضبِ ليعلم أن الغضب منه، فلا يحتاج إلى لفظ "منه"، كما بينا في الظروف المضافة إلى الجمل: أن نحو قولِك (يوم تَسود فيه الوجوه) قَبِيح"[3].

المناقشة والتحليل:

واضح من كلام الرضي أنّه يعترض على سيبويه في توجيهه نصب "يغضب" بالعطف بـ"أن" مضمرة بعد الواو العاطفة على "الشيء" معللًا بأنّه يؤدي إلى ما لا معنى له؛ لِعود الضمير في "منه" إلى الشيء غيرِ النافع.

ينصب الفعل المضارع بـ"أن" مضمرة وجوبا في خمسة مواضع[4]، هي:

1- بعد "لام الجحود": وهي اللام المسبوقة بِكونٍ منْفي ناقصٍ، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[5].

---

[1] البيت لكعب بن سعد بن عمرو الغنوي، شاعر مخضرم مجيد من أهل الطبقة الثانية، كان يكثر من اقتباس الأمثال في شعره، فَعرِفَ بكعب الأمثال، (ت 5 ق.هـ). والبيت له في: الكتاب: 46/3، والمقتضب: 19/2، وشرح المفصل: 254/4، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع: 76/4، وخزانة الأدب: 570/8

[2] يقصد: أبو علي الفارسي، وقد سبقت ترجمته. انظر ص: 56 من هذا البحث.

[3] شرح الرضي على الكافية: 76/4-77

[4] انظر: شرح شذور الذهب: 318-322، وأوضح المسالك: 149/4-158، شرح ابن عقيل: 7/4-8

[5] سورة العنكبوت: 40/29

2- بعد "أو": وذلك في موضعين:

أ- إذا صلُح في موضعها "حتى"، كقول الشاعر:

لأستَسهِلَن الصعب أو أُدرِكَ المنَى فما انقادت الآمالُ إلا لِصابِرِ[1]

ب- إذا صلح في موضعها "إلاّ"، كقول الشاعر:

وكُنْتُ إذا غَمَزتُ قنَاةَ قومٍ كَسرتُ كُعوبها أو تَستَقيما[2]

3- بعد "حتى": وذلك في موضعين:

أ- إذا صلح في موضعها "كي"، وذلك إذا كان ما قبلها علّة لِما بعدها، مثل: (أطِع الله حتى تفوز برضاه).

ب- إذا صلح في موضعها "إلى"، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لِما قبلها: كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾[3].

4- بعد "فاء السببية": وهي التي تدل على أن ما قبلها سبب لِما بعدها.

5- بعد "واو المعية": وهي التي تدل على المصاحبة، وتفيد حصول ما قبلها مع ما بعدها.

وينصب المضارع بعدهما بـ"أن" مضمرة وجوبا في موضعين:

أ- أن تكونا مسبوقتين بنفيٍ محضٍ: والنفي المحض هو: النفي الخالص تماما من الإثبات. مثال النفي مع "فاء السببية" قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[4]. ومثال النفي مع "واو المعية" قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[5].

---

[1] البيت بلا نسبة في: شرح شذور الذهب: 318، وأوضح المسالك: 151/4، وشرح ابن عقيل: 7/4، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 350/3، وهمع الهوامع: 10/2، وحاشية الصبان: 29/1

[2] البيت لأبي أمامة العبدي، زياد الأعجم من شعراء الدولة الأموية وأحد فحول الشعر العربي بخراسان، كانت في لسانه عجمة فلقب بالأعجم، (ت 100 هـ). والبيت له في: الكتاب: 48/3، وشرح شذور الذهب: 319، وأوضح المسالك: 152/4، وشرح ابن عقيل: 7/4، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 350/3

[3] سورة طه: 91/20

[4] سورة فاطر: 36/35

[5] سورة آل عمران: 142/3

ب- أن تكونا مسبوقتين بطلبٍ محضٍ –أي: بفعل صريح-: وأنواع الطلب المحض ثمانية، هي: (الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والتمني، والترجي والعرض، والتحضيض).

سأضرب مثالًا على طلب واحد لتوضيحهما، وهو النهي: ومثال النهي مع "فاء السببية" قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[1].

ومثال النهي مع "واو المعية" قول الشاعر:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتَأْتيَ مثلَه عارٌ عليك إذا فعلْتَ عظيم[2]

وينصب الفعل المضارع بـ"أن" مضمرة جوازا في موضعين[3]، هما:

1- بعد "لام التعليل": بشرط ألاّ تأتي بعدها "لا" النافية"، و"لا" الزائدة: كقوله تعالى ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[4].

2- إذا وقعت بعد "الواو"، أو "الفاء"، أو "أو"، أو "ثم" بشرطين:

أ- أن يتجرد كل من هذه الحروف من المعنى الذي يوجب الإضمار، كالسببية مع الفاء، والمعية مع الواو.

ب- أن يكون المعطوف عليه اسما خالصا ليس فيه تأويل الفعل، سواء كان مصدرا أو اسم ذات، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[5].

إن الشاهد الذي ذكره الرضي:

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضبَ منه صاحبي بقؤول

---

[1] سورة طه: 81/20

[2] البيت لأبي الأسود الدؤلي، ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الكناني: تابعي، واضع علم النحو، كان معدودا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري الجواب، (ت 69هـ)، والبيت في ديوانه: 404، والكتاب: 424/1، والمقتضب: 16/2، وشرح شذور الذهب: 331، وأوضح المسالك: 158/4، وشرح ابن عقيل: 12/4، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 357/3

[3] انظر: شرح شذور الذهب: 332-335، وأوضح المسالك: 167/4-170، شرح ابن عقيل: 16/4-18

[4] سورة الأنعام: 71/6

[5] سورة الشورى: 51/42

شاهد على نصب المضارع "يغضب" بـ "أن" مضمرة، وقد اختلف النحاة في توجيهه، مع أنّهم متفقون على أن رفعه أولى، إما عطفًا على الصلة أو استئنافًا، وكان لهم في توجيه النصب مذهبان على النحو الآتي:

أولًا: ذهب سيبويه[1]، والمبرد[2]، وأبو علي الفارسي[3]، وابن يعيش[4] وغيرهم[5] إلى أنّه منصوب بـ "أن" مضمرة بعد الواو العاطفة على الشيء.

قال سيبويه[6]: "وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب، وهو لكعب الغنوي:

وما أنا لِلشيء الذي ليس نافعي ... ويغْضبَ منْه صاحبي بقؤُول

والرفع أيضا جائز حسن... و"يغضب" معطوف على الشيء، ويجوز رفعه على أن يكون داخلًا في صلة (الذي)".

وقد ساق سيبويه هذا البيت شاهدا لباب نصب المضارع بـ "أن" مضمرة الذي وسمه بقوله[7]: "هذا باب الواو"؛ لذا قدم النصب على الرفع، ولم يرد بذلك أن النصب هو الوجه، كما يقول شُراح كتَابه[8].

وقد شعر موافقوه بالبعد في هذا التخريج المتمثل في أمرين:

1- أن "الشيء" ليس مصدرا؛ فالعطف عليه غير سائغ.

2- أن المعنى غير مستقيم؛ لأن الغضب لا يقال، وإنّما يقال ما يؤدي إليه.

لذا التمسوا ما يدفع هذا البعد؛ فسوغوا العطف على لفظة "الشيء" بنعتها بالاسم الموصول، وقدروا مضافًا محذوفًا لتصحيح المعنى.

---

(1) انظر: الكتاب: 46/3

(2) انظر: المقتضب: 19/2

(3) انظر: المسائل المنثورة: 150

(4) انظر: شرح المفصل: 255/4

(5) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: 28/2، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع: 234/1

(6) الكتاب: 46/3

(7) الكتاب: 45/3

(8) انظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: 400، النكت في تفسير كتاب سيبويه: 719/1-720

وقد أشار إلى ذلك المبرد بقوله[1]: "ومن أجاز النصب فإنّما يجعل "يغضب" معطوفًا على "الشيء"، وذلك جائز، ولكنّه بعيد، وإنّما جاز لأن "الشيء" منعوت، فكان تقديره: (وما أنا للشيء الذي هذه حاله؛ ولأن يغْضب صاحبي). وهو كلام محمول على معناه؛ لأنّه ليس يقول الغـضب إنّما يقول ما يوجب الغضب، ومثل هذا يجوز".

واعترض الرضي على هذا المذهب؛ لأنّه كما قال يؤدي إلى فساد المعنى؛ لأن الضمير في "منه" يرجع إلى الشيء غير النافع، فيكون المعنى: (وما أنا بقؤول لشيء منه يحدث غـضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني)، ولا معنى لهذا الكلام. وبين أيضا أنّه لا يجـوز أن يرجـع الضمير إلى المضاف المقدر؛ لأن الإضافة مغنية عنه.

ثانيًا: ذهب الرضي إلى أنّه منصوب بـ "أن" مضمرة بعد واو المعية في سياق النفي "وما أنـا". قال[2]: "وأما إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو: "ما أنا" فلا يفسد المعني؛ لأنه يكـون المعنـى إذن: (لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه)، وذلك إما بانتفائهما معـا أو بانتفاء أحدهما؛ لأن المركب ينتفي بانتفاء أحد جزأيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما".

غَير أن هذا المذهب رده ابن الحاجب قبلُ بأنّه يؤدي إلى فساد المعنى؛ لأن اعتبار الواو للمعية يقتضي اجتماع الأمرين في الشاهد، وهما الشيء غير النافع وغضب صاحبه، ولا يمنـع حدوث أحدهما دون الآخر، حيث قال بعد أن بين فساد المعنى عند تقدير الواو للمعية في سـياق النفي "ليس نافعي"[3].

وهذا يفيد أن قولَ الرضي: "ذلك إما بانتفائهما معا أو بانتفاء أحدهما لأن المركب ينتفـي بانتفاء أحد جزأيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما" غير مسلمٍ به، ويؤيد ذلك معنى المثال المشهور

---

[1] المقتضب: 19/2

[2] شرح الرضي على الكافية: 76/4

[3] الإيضاح في شرح المفصل: 28/2

"**لا تأكُلِ السمكَ وتَشْربَ اللبنَ**"[1]؛ إذ المقصود النهي عن القيام بالفعلين معا لِما يترتّب عليه من ضرر، وليس النهي عن القيام بأحدهما دون الآخر. أي: لا تجمع بين أكل السمك وشربِ اللبن.

وقد أشار ابن الحاجب أيضا إلى أن في هذا المذهب "فسادا آخر، وهو تأخير مـا ذُكـر منفيا، وهو قوله: بمؤول، وشرطه التقديم على واو الجمع"[2].

يتبين مما سبق أن ما ذهب إليه سيبويه هو أرجح المذاهب؛ لأسبابٍ، هي:

1- أنّه مذهب أكثر النحاة.

2- أنّه الأكثر قوة في الإقناع، بأدلته التي ذُكرتْ.

3- أنّه أحسن المذاهب من حيث المعنى.

---

[1] انظر: جمهرة الأمثال، للعسكري: 145/1 و219

[2] الإيضاح في شرح المفصل: 28/2

المسألة العاشرة

العطْفُ على موضع "إنّ" قَبلَ تَمامِ الخبر

قال الرضي في شرحه للعطف على اسم "إنّ": "لا يجوز عند البصريين: (إن زيدا وعمرو قائمان)، وأجازه الكسائي"[1].

المناقشة والتحليل:

يجوز عند الكوفيين العطفُ على موضع "إن" قبلَ تمام الخبر، فيقولون: (إن زيدا وعمرو قائمان)، و(إنك وزيد ذاهبان)، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطفُ على الموضع قبلَ تمام الخبر على كُل حالٍ، فيقولون: (إن زيدا وعمرا قائمان)، و(إنك وزيدا ذاهبان)[2].

احتج الكوفيون على جواز ما ذهبوا إليه بالنقل والقياس، فقالوا: "الدليل على جواز ذلك النقل والقياس؛ أما النقْل، فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾[3]، وجه الدليل أنّه عطَفَ "الصابئين" على موضع "إن" قبلَ تمام الخبر، وهو قوله: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾، وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقَات[4]: (إنك وزيد ذاهبان)، وقد ذكره سيبويه في كتابه[5]، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى، ولُغة العرب.

وأما من جهة القياس فقالوا: أجمعنَا على أنّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا"، نحو: (لا رجلَ ولا امرأةٌ أفضلُ منك)، وكذلك مع "إن"؛ لأنّها بمنزلتها، وإن كانت "إن"

---

[1] شرح الرضي على الكافية: 354/4

[2] انظر المسألة: أسرار العربية: 95، والإنصاف: 158، وشرح المفصل: 69/8، والإيضاح في شرح المفصل: 181/2، وشرح التصريح: 228/1-230، وأوضح المسالك: 306/1-317، وشرح ابن عقيل: 297/1-298، وشرح الأشموني: 243/1، وخزانة الأدب: 140/2

[3] سورة المائدة: 69/5، والآية كاملة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

[4] انظر: شرح الأشموني: 245/1

[5] انظر: الكتاب: 144/2

للإثبات، و"لا" للنفي؛ لأنّهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، يدل عليه أنا أجمعنا على أنّه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنّه لا فرقَ بينهما عندنا، وأنّه قد عرفَ عن مذهبنا أن "إن" لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنّما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، وإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبلَ دخولها، فلا إحالة إذَن؛ لأنّه إنّما كانت المسألة تَفْسد أن لو قلنا إن "إن" هي العاملة في الخبر، فيجتمع عاملان، فيكون محالاً ونحن لا نذهب إلى ذلك، فصح ما ذهبنَا إليه"[1].

لقد استند الكوفيون -بالآية المذكورة آنفًا من سورة المائدة، وكذلك بقول العرب: (إنك وزيد ذاهبان)- على جواز العطف على محلّ "إن" قبل تمام الخبر، حيث جاءت: (الصابئون) في الآية الكريمة، وكذلك: (زيد) في المثال: مرفوعتان، هذا من جهة النقل، ومن جهة القياس فقد استدلوا بقولنا: (لا رجلَ ولا امرأةٌ أفضلُ منك)، فما دام أنّه قد جاز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا" هنا، فإنّه كذلك يجوز العطف على موضع "إن" قبل تمام خبر.

أما البصريون فقد فندوا حجج الكوفيين، فقالوا: "الدليل على أن ذلك لا يجوز، أنّك إذا قلتَ: (إنّك وزيد قائمان) وجب أن يكون "زيد"، وتكون "إن" عاملةً في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد، وذلك محالٌ فلو قلنا: "إنّه يجوز فيه العطفُ قبل تمام الخبر" لأدى ذلك إلى أن يعملَ في اسمٍ واحد، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾ فلا حجةَ لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّا نقول: في هذه الآية تقديم وتأخير، والتقدير فيها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾: والصابئون والنصارى كذلك[2]، كما قال الشاعر:

غَداةَ أحلَتْ لابنِ أصرمَ طعنَةٌ حصينٍ عبيطاتِ السدائفِ والخَمرُ[3]

---

[1] الإنصاف: 158-159

[2] أي: "الصابئون" مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: "كذلك".

[3] البيت للفرزدق في ديوانه: 254/1، وفي: الكامل: 99/1، وشرح التصريح: 274/1، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 207/2، وبلا نسبة في: شرح المفصل: 32/1

فرفع "الخمر" مع الاستئناف، فكأنّه قال: (والخمر كذلك)، وقال الآخر:

وعض زمانٍ يا بن مـروان لـم يـدع   من المـال إلا مـسحتًا أو مجلـفُ[1]

فرفع "مجلفُ" على الاستئناف، فكأنّه قال: (أو مجلفٌ كذلك)، وهذا كثير في كلامهم.

والوجه الثاني: أن تجعلَ قولـه تعـالى: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ خبـرا للـصابئين والنصارى، وتُضمر لِـ: "الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا" خبرا مثْلَ: الذي أَظْهرتَ للصابئين والنـصارى ألا ترى أنّك تقول: (زيد وعمرو قائم) فتجعل قائما خبرا لعمرٍو، وتُضمر: لزيد خبرا آخر مثْـلَ الذي أَظْهرتَ لعمرٍو؟ وإن شئْتَ أيضا جعلتَه خبرا لزيد، وأَضمرتَ لِعمرٍو خبرا آخـر، وقـال الشاعر، وهو بِشْر بن أبي خَازِم:

وإلا فَـاعلموا أنـا وأَنْـتم   بغَـاةٌ مـا بقينَـا فـي شـقاق[2]

فإن شئْتَ جعلْتَ قوله: "بغَاة" خبرا للثاني، وأضمرتَ للأول خبرا، ويكون التقدير: (وإلاّ فاعلموا أنا بغاةٌ، وأنتم بغاةٌ)، وإن شئتَ جعلتَه خبرا للأول، وأضمرتَ للثاني خبرا[3] علـى مـا بين.

والوجه الثالث: أن يكون عطفًا على المضمر المرفوع في "هادوا"، و"هـادوا" بمعنـى تَابوا.

وهذا الوجه عندي ضعيفٌ؛ لأن العطف على المضمرِ المرفوع من غير تأكيد قبيح وإن كان لازما للكوفيين؛ لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم ليس بقبيحٍ.

---

[1] البيت للفرزدق في ديوانه: 26/1، والعقد الفريد: 338/2، والخصائص: 99/1، ولـسان العـرب: 346/2 (سحتَ)، وخزانة الأدب: 155/1، و347/2

[2] البيت لأبي نوفل، بِشْر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسدي، شاعر جاهلي فحل، من الشجعان، من أهـل نجد، من بني أسد بن خزيمة، (ت 22 ق.هـ.). والبيت في ديوانه: 165، والكتاب: 156/2، وأسرار العربيـة: 95، وشرح المفصل: 69/8، وشرح التصريح: 228/1، وأوضح المسالك: 313/1-314، والمقاصد النحويـة في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 66/2، وخزانة الأدب: 315/4

[3] على التقدير الأول المذكور: "أنا بغاةٌ، وأنتم بغاةٌ"، وعلى التقدير الثاني: "أنّا بغاةٌ، وأنتم كذلك".

وأما ما حكوه عن بعض العرب: (إنك وزيد ذاهبان) فقد ذكره سيبويه، أنّه غَلَطٌ من العرب[1]؛ وهذا لأن العربي يتَكلم بالكلمة إذا استَهواه ضرب من الغَلَط، فيعدلُ عن قياس كلامه"[2].

وعن قول الكوفيين: "أجمعنَا على أنّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع "لا"، فكذلك مع "إن"، فقد أجاب البصريون فقالوا: "إنّما جاز ذلك مع "لا" لأن "لا" لا تعمل في الخبر، بخلاف "إن"، فلم يجتمع فيه عاملان، فجاز معها العطفُ على الموضع قبل تمام الخبر دون "إن" على ما بينا"[3].

يتّضح من مجموع الأدلة السابقة التي ذكرها البصريون، أن مذهبهم هو الراجح، وفساد ما ذَهب إليه الكوفيون.

(1) انظر: الكتاب: 155/2

(2) الإنصاف: 160-161

(3) المصدر السابق: 163

الفصل الخامس

اعتراضات الرضي في المجرورات

وفيه ثلاث مسائل، وهي:

1- إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان.
2- الفصل بين المتضايفَين بالمضاف إلى محذوف.
3- الفصل بين المضـاف والمضـاف إليـه بغير الظرف في الضرورة.

المسائل التي اعترض فيها الرضي في المجرورات:

المسألة الأولى

إضافة الشيء إلى نَفْسه إذا اختلفَ اللفظان

قال ابن الحاجب في إضافة الصفة إلى الموصوف، وما يتصل بذلك: "ولا يضاف موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها، ونحو: (مسجد الجامع)، و(جانب الغربي) و(صلاة الأولى)، و(بقلة الحمقاء) متأولٌ، ومثْل: (جرد قطيفة) و(أخلاق ثياب) متأول، ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص كـ(ليث، وأسد، وحبس، ومنْع)؛ لعدم الفائدة بخلاف: (كل الدراهم) و(عين الشيء) فإنه يختص، وقولهم: (سعيد كرز) ونحوه متأول"[1].

قال الرضي: "الكوفيون جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته، وبالعكس، استشهادا للأول بنحو (مسجد الجامع)، و(جانب الغربي)[2]، وللثاني بنحو: (جرد قطيفة) و(أخلاقُ ثياب)، وقالوا إن الإضافة فيه؛ لتخفيف المضاف بحذف التنوين، كما في: (جرد قطيفة)، أو بحذف اللام كـ(مسجد الجامع)، إذ أصلهما: قطيفة جرد، والمسجد الجامع، وهذه الإضافة ليست كإضافة الصفة إلى معمولها عندهم، إذ تلك لا تخصص ولا تعرف، بخلاف هذه فإن الأول ههنَا هو الثاني من حيث المعنى؛ لأنهما موصوف وصفته، فَتُخَصص الثاني وتَعرفُه، يخَصص الأولَ ويعرفُه، وأما نحو: (الحسن الوجه)، فـ(الحسن): وإن كان هو الوجه معنًى، إلاّ أنك جعلتَه لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه، الراجع إلى غيره، فبعدتَه في اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد، فعلى هذا نقول: (هذا مسجد الجامع الطيب) برفع الصفة، والبصريون، قالوا لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف، ولا العكس، ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا أريد الإضافة إليه، في نحو: (حسن الوجه)؛ وذلك لأن الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد فهو إضافة الشيء إلى نفسه، ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين؛ لأنهم يجوزون إضافة الشيء إلى نفسه، مع اختلاف اللفظين، كما يجيء من مذهب الفراء، ولو لم يجوزوه أيضا، لجاز هذا لأن

---

[1] الكافية في النحو: 285/1، وانظر: شرح الرضي على الكافية: 238/2

[2] جزء من الآية الرابعة والأربعين من سورة القَصص، والآية كاملة: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾. سورة القَصص: 44/28

في أحدهما زيادةَ فائدة، كما في: (نفس زيد)، وقال المصنف: لا يجوز ذلك[1]؛ لأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب، **وليس بشيء؛** لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نُسلم له، وهو موضع النزاع، فعند البصريين نحو: (بقلة الحمقاء)، كـ(سيف شجاع)[2]، أي: المضاف إليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور، إلاّ أنّه حذفَ وأقيمتْ صفته مقامه، أي: (بقلة الحبة الحمقاء)، وإنّما نسبوها إلى الحمق؛ لأنها تنبت في مجاري السيول، ومواطئ الأقدام، و(مسجد الوقت الجامع)[3]؛ وذلك الوقت هو يوم الجمعة، كأن هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلاة، و(جانب المكان الغربي)، و(صلاة الساعة الأُولى) أي أول ساعة بعد زوال الشمس، ويجعلون نحو: (جرد قطيفة) بالتأويل، كـ(خاتم فضة)؛ لأن المعنى: شيء جرد، أي: بالٍ، ثم حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين، إذ الجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها، كما كان (خاتم) محتملًا أن يكون من الفضة ومن غيرها، فالإضافة بمعنى: "من".

ويجوز عندي أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب: طور سيناء؛ وذلك بأن يجعل الجامع مسجدا مخصوصا، والغربي جانبا مخصوصا، والأولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقْلة مخصوصة، فهي من الصفات الغالبة، ثم يضاف: المسجد، والجانب، والصلاة والبقْلة المحتَملة[4]، إلى هذه المختصة؛ لفائدة التخصيص، فتكون "صلاة الأُولى"، كـ(صلاة الوتيرة) و"بقلة الحمقاء"، كـ(بقلة الكزبرة)، و"جانب الغربي"، كـ(جانب اليمين)، وأما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة، كـ(شحط النوى) و(ليث أسد)، فالفراء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر؛ للتخفيف"[5].

---

[1] أي: إضافة الصفة إلى الموصوف.

[2] بالإضافة وتقديره: سيفُ رجلٍ شجاع.

[3] يقصد أن تأويل: (مسجد الجامع) هو ما ذكره: (مسجد الوقت الجامع).

[4] "المحتملة": صفة راجعة إلى الأشياء المذكورة وهي المسجد وما عطف عليه.

[5] شرح الرضي على الكافية: 2/243-245

المناقشة والتحليل:

ذهب الكوفيون –وعلى رأسهم الفراء- إلى أنّه يجوز إضافةُ الـشيء إلـى نفـسه، إذا اختلف اللفظان، لكن البصريين يذهبون إلى أن ذلك لا يجوز[1].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: "إنّما قلنا ذلك؛ لأنّه قد جاء ذلك في كتـاب الله تعـالى وكلام العرب كثيرا[2]، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾[3]، واليقين في المعنى نعتٌ للحـق لأن الأصل فيه الحقّ اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوتُ، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد، وقال تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾[4]، والآخرة في المعنى نعتٌ للدار والأصل فيـه وللدار الآخرة خير، كما قال تعالى في موضع آخر: ﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾[5] فأضـاف دار إلـى الآخرة، وهما بمعنى واحد، وقال تعالى: ﴿جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾[6]، والحب فـي المعنـى هـو الحصيد، وقد أضافه إليه، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾[7]، والجانب في المعنـى هـو الغربي، ثم قال الشاعر وهو الراعي [النميري]:

وقَـرب جانـب الغَربِـي يَـأْدو ... مـدب الـسيل واجتَنَـب الـشعارا[8]

ومن ذلك قولهم: "صلاةُ الأُولى، ومسجد الجامع، وبقلةُ الحمقاء"[9]، والأُولى -في المعنى- هـي الصلاةُ، والجامع هو المسجد، والبقلةُ هي الحمقاء، وقد أضافوها إليها، فَدل على ما قلناه"[10].

على ذلك يجوز الكوفيون إضافة الصفة إلى الموصوف، في حالـة اخـتلاف اللفظـين واستندوا إلى الآيات الكريمة السابقة، لكن البصريين يرون خلاف ذلك، فهم لا يجيزون إضـافةُ

---

(1) انظر المسألة في: الإنصاف: 352-354، والإيضاح فـي شـرح المفـصل: 414/1-415، والارتـشاف: 1806/4، والمساعد: 333/2، وشرح الأشموني: 502/1

(2) انظر: الارتشاف: 1806/4، وشرح الأشموني: 502/1

(3) سورة الواقعة: 95/56

(4) الآية في سورتي يوسف: 109/12، والنحل: 30/16

(5) سورة الأنعام: 32/6

(6) سورة ق: 9/50

(7) سورة القَصص: 44/28

(8) البيت للراعي النميري في: الإنصاف: 353، واللسان: 369/1 (دبب)، وتاج العروس: 394/2 (دبب).

(9) انظر: سر صناعة الإعراب: 35/1، والإيضاح في شرح المفـصل: 402/1، وأوضـح المـسالك: 92/3، وشرح ابن عقيل: 36/3

(10) الإنصاف: 352-353

الشيء إلى نفسه، واحتجوا بأن قالوا: "إنّما قلنا إنّه لا يجوز؛ لأن الإضافة إنّما يراد بها التعريفُ والتخصيص[1]، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنّه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافة إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أنء يصير شيئًا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه، فوجب أن لا يجوز، كما لو كان لفظهما متفقًا"[2].

أما الحجج التي أوردها الكوفيون فكان جواب البصريين عليها أن قالوا: "أما ما احتجوا به فلا حجةَ لهم فيه؛ لأنّه كله محمولٌ على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه، أما قوله تعالى ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[3]، فالتقدير فيه: حق الأمرِ اليقين، كما قال تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[4]، أي: دين الملة القيمة، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾[5]، فالتقدير فيه: ولَدار الساعة الآخرة، وأما قوله تعالى: ﴿وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[6]، أي: حب الزرع الحصيد، ووصفَ الزرع بالحصيد، وهو التحقيق؛ لأن الحب اسم لِما ينْبت في الزرع، والحصد إنّما يكون للزرع الذي ينبت فيه الحب، لا لِلْحب، ألا ترى أنّك تقول: "حصدتُ الزرع"، ولا تقول: "حصدتُ الحب"؟ وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾[7] فالتقدير فيه: بجانبِ المكانِ الغربي[8] وأما قولهم "صلاةُ الأولَى" فالتقدير فيه: صلاةُ الساعة الأولَى، وأما قولهم: "مسجد الجامع" فالتقدير فيه: مسجد الموضع الجامع، وأما قولهم: "بقلةُ الحمقاء" فالتقدير فيه: بقلةُ الحبة الحمقاء؛ لأن البقلةَ اسم لِما نَبتَ من تلك الحبة، ووصفَ الحبة بالحمق، وهو التحقيق؛ لأنّها الأصل، وما نبت منها فَرع عليها، فكان وصفُ الأصل بالحمق أَولَى من وصف الفَرع، وإنّما وصفَتْ بذلك لأنّها تنبتُ في مجاري السيول فتقلعها، ولذلك يقولون في المثل: "**هو أحمقُ من رجلة**"[9]، فإذا كان

---

[1] انظر: المقتضب: 143/4، وأوضح المسالك: 73/3-77، وشرح الأشموني: 489/1

[2] الإنصاف: 353

[3] سورة الواقعة: 95/56

[4] سورة البينَة: 5/98

[5] الآية في سورتي يوسف: 109/12، والنحل: 30/16

[6] سورة ق: 9/50

[7] سورة القَصص: 44/28

[8] انظر: الارتشاف: 1806/4

[9] انظر: الأمثال، لأبي عبيد بن سلام: 68، ومجمع الأمثال، للميداني: 291/1

جميع ما احتجوا به محمولًا على حذف المضاف إليه، وإقامة صفته مقامه –على ما تَبَـين- لـم يكن لهم فيه حجة"[1].

مما سبق يتضح أن الرضي يميل مع رأي البصريين إلى عدم جواز إضافة الصفة إلـى الموصوف؛ لأن الإضافة يراد بها التعريفُ والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفـسه، واعتمـد الرضي على التخصيص، فأجاز إضافة الموصوف إلى صفته من باب: طور سيناء؛ وذلك بـأن يجعل: الجامع مسجدا مخصوصا، والغربي جانبا مخـصوصا، والأولَـى صـلاة مخـصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة، فهي من الصفات الغالبة؛ وذلك لفائدة التخصيص.

---

[1] الإنصاف: 353-354

المسألة الثانية

الفَصلُ بين المتَضايفَين[1] بالمضاف إلى محذوف

قال الرضي في حديثه عن أحكام الإضافة: "... وإن عطفَ على المضاف مضافٌ آخر إلى مثْل المضاف إليه المنْوي، كقوله:

يـا مـن رأى عارضًـا أُسـر بـه بـين ذراعـي وجبهـة الأسـد[2]

وقوله:

إلا علالـة أو بـداهـة سـابحٍ نهـد الجـزاره[3]

لم يبدل من المضاف إليه تنوين، ولم يبن المضاف؛ لأن المضاف إليه كالباقي بما يفسره الثاني[4]، هذا على قول المبرد. ومذهب سيبويه: أن الأول مضاف إلى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة إلى ضميره، والتقدير: (إلا علالةَ سابحٍ أو بداهته)، ثم حذف الضمير، وجعل المضاف الثاني بين المضاف الأول والمضاف إليه؛ ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف... **ومذهب المبرد أقْرب،** لِما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة"[5].

المناقشة والتحليل:

يتبين من كلام الرضي السابق أنّه يعترض على سيبويه في تخريجه لهذه المسألة المتمثلة في إضافة المضاف الأول إلى الاسم الظاهر، والفصل بينهما بالمضاف الثاني بعد حذف المضاف إليه، مرجحا مذهب المبرد المعتمد على حذف المضاف إليه من الأول؛ لخلوه من الفصل بين المضاف بين المتضايفين.

---

(1) المتضايفان هما: المضاف والمضاف إليه.

(2) البيت للفرزدق في: الكتاب: 180/1، والمقتضب: 229/4، وشرح المفصل: 189/2، وارتشاف الضرب: 2429/5، وشرح التسهيل: 249/3، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 564/2، وبلا نسبة في: الخصائص: 407/2، والأشباه والنظائر: 100/1

(3) البيت للأعشى في ديوانه: 114، والكتاب: 179/1، والمقتضب: 228/4، وشرح المفصل: 190/2، وارتشاف الضرب: 1823/4، وشرح التسهيل: 249/3، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: 565/2

(4) أي: بسبب تفسير الثاني له.

(5) شرح الرضي على الكافية: 258/2-259 بتصرف.

يجوز حذف المضاف إليه لِلْعِلْمِ به، فيبقى المضاف على واحد من ثلاثة أقسام[1]، هي:

1- أن يبنى على الضم لزوال ما يستحقه من إعرابٍ وتنوينٍ، وذلك إذا قُطع المضاف عن الإضافة لفظًا، ونُوِي معنى المضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[2]، والتقدير: (من قبل الغُلْبِ ومن بعد الغُلْبِ).

2- أن يبقى المضاف على إعرابه -أي: معرب- مع التنوين، وذلك إذا قُطع المضاف عن الإضافة لفظًا ومعنًى، فتكون منونة ومعربة ونكرة، كقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾[3]، حيث بقي: (كلًّا) معربا منونًا نكرةً؛ لأن المضاف قُطع عن الإضافة لفظًا ومعنًى، والتنوين عوض عن كلمة، والتقدير: (وكل إنسانٍ).

3- أن يبقى المضاف على إعرابه كما لو كان المضاف إليه موجودا، ويتْرك تنوينه؛ لأن المضاف إليه كالباقي بما يفسره مثله، وتحذف نون الجمع، ونون المثنى، وتحذف "ال" الزائدة للتعريف، وشَرطُ ذلك في الغالب: أن يعطَفَ على المضاف مضافٌ آخر ذُكر معه مِثْلُ المضاف إليه المحذوف، وبذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق. ومنه الشاهدان اللذان ذكرهما الرضي، وكذلك قول العرب: "**قَطَع ا ُ يد ورجلَ من قالها**"[4].

---

[1] انظر: الكتاب: 180/1، والمقتضب: 229/4، وشرح المفصل: 189/2، وارتشاف الضرب: 2429/5، وأوضح المسالك: 146/3، وشرح التسهيل: 249/3

[2] سورة الروم: 4/30

[3] سورة الفرقان: 39/25

[4] لم أقف على مقولة العرب هذه في جلّ كتب الأمثال المتوفرة لي، لكني عثرتُ عليها في كتب النحو. انظر: توضيح المقاصد والمسالك: 821/2، وشرح ابن عقيل: 57/3، وهمع الهوامع: 58/2، وحاشية الصبان: 48/1

وقد اختلف النحاة في تخريج هذا القسم، ولهم في ذلك أربعة مذاهب على النحو الآتي:

أولًا: ذهب سيبويه[1]، وابن ولاد[2]، والسيرافي[3]، وابنه[4]، وابن جنّي[5]، وغيرهم[6] إلى أن المضاف الأول مضاف إلى الظاهر، والثاني محذوف المضاف إليه ومقْحم بينهما.

قال سيبويه[7]: "ومما جاء مفصولًا بينه وبين المجرور قولُ الأعشى:

لسنَا نُقَاتِلُ بالعصيّ ولا نُرامي بالحجاره
إلا علالَةَ أو بداهةَ سابحٍ نَهدِ الجزاره

وقال ذو الرمة:

كأنَّ أصواتَ من إيغَالِهن بِنَا أواخرِ الميسِ أصواتُ الفَراريجِ[8]

فهذا قبيح. ويجوز في الشعر على هذا: (مررتُ بخيرٍ وأفضل من ثَمّ).

وقال الفرزدق:

يا من رأى عارضًا أُسرُّ به بين ذراعي وجبهةِ الأسدِ"

وواضح من هذا النص أن سيبويه يخص هذا الفَصلَ بالشعر، مع وصفه بالقبح فيما يبدو، ولعلّ السبب في ذلك أن جواز الفَصلَ بين المتضايفين مخصوص عنده بالضرورة ويكون

---

(1) انظر: الكتاب: 179/1-180، و166/2

(2) انظر: الانتصار: 84، وهو: أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاّد التميمي، نحوي مصري، أصله من البصرة، له كتب منها: (المقصور والممدود)، و(انتصار سيبويه على المبرد)، (ت 332هـ). انظر ترجمته في: إنباه الرواة: 99/1، وبغية الوعاة: 169، والأعلام: 207/1

(3) انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 74/4-75

(4) انظر: شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي: 209/1-210

(5) انظر: الخصائص: 407/2

(6) انظر: البسيط في شرح الجمل: 890/2، وارتشاف الضرب: 2429/5، ومغني اللبيب: 42/2

(7) الكتاب: 179/1-180

(8) البيت لذي الرمة: غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، من فحول الطبقة الثانية في عصره، قال أبو عمرو بن العلاء: "فُتح الشعر بامرئ القيس وخُتم بذي الرمة"، (ت 117هـ). والبيت في ديوانه: 76، برواية:

كأنَّ أصواتَ من إيغَالِهن بِنَا أواخرِ الميسِ إنْقَاض الفَراريجِ

وانظره في: الكتاب: 179/1، والمقتضب: 376/4، والإنصاف: 349، وشرح المفصل: 257/1

الفاصل ظرفًا أو جارا ومجرورا بناء على شواهده في ذلك، قال[1]: "ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهل الدارِ إلاّ في الشعر؛ كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور".

وقد فضل السيرافي الفصلَ في هذه المسألة على الفصل بالظرف والجار والمجرور فأجازه في النثر، قال مبينًا مذهب سيبويه بعد إيراد شواهد الفصل بالظرف وشبهه[2]: "فأضفت "علالة" إلى "قارح"[3]، وأسقط التنوين من أجل الإضافة، وفصلت بينهما وبين "قارح" بـ"البداهة"، وهو أجود من الذي مضى من الفصل بين المتضايفين، وذلك أن هذين شيئان أضيفا إلى شيء واحد، وأقحم أحدهما على الآخر، وهما في معنى واحد يتناولان المضاف إليه تناولًا واحدا، ومثْله يجوز في الكلام".

واستدلّ له بأن "الأشبه أن تحذف الثاني اكتفاء بالأول؛ لأن الأول إذا ورد فحكْمه أن يوفى حقه من اللفظ"[4]. وجل متابعيه أجازوا في النثر أيضا مستشهدين بما حكاه الفراء عن بعض العرب، وهو: "**قَطَعَ ا ُ يد ورجلَ من قالها**"[5]. وقد نقل ابن يعيشَ[6] ردا للمبرد على سيبويه، قال[7]: "وقد رد ذلك عليه محمد بن يزيد، وقال: لو كان كما ظَن لقالَ: (وجبهته)".

---

[1] الكتاب: 1/176-177

[2] شرح السيرافي: 4/74-75 بتصرف.

[3] لفظة "قارح" عند سيبويه بدلًا من "سابح"، فالبيت في الكتاب:

إلا علالةَ أو بداهةَ قارحٍ نَهدِ الجزاره

انظر: الكتاب: 1/179

[4] شرح كتاب سيبويه: 4/74-75

[5] سيرد نص الفراء في مذهبه قريبا.

[6] هو: أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش، وبابن الصانع، من كبار العلماء بالعربية، موصلي الأصل، مولده ووفاته في حلب، من كتبه: "شرح المفصل للزمخشري"، (ت 643هـ). انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: 2/341، وسير أعلام النبلاء: 4/411، وشذرات الذهب: 5/228، والأعلام: 8/206

[7] شرح المفصل: 2/189، ولم أقف عليه في كتب المبرد المتوفرة لي، وهي: "الكامل"، و"المقتضب"، و"البلاغة"، و"الفاضل في اللغة والأدب".

ثانيًا: نُسب إلى الفراء أن الأول والثاني مضافان معا إلى المذكور[1]، ولعله يشير إلى ذلك حين قال في معانيه[2]: "ولا تنكرن أن تضيف "قبل" و"بعد" وأشباههما، وإن لم يظهر، فقد قـال: (إلاّ بداهة أو علالة...)، وقال الآخر: (يا من رأى عارضا...)، وسمعتُ: "**قَطَع ا ُ يد ورجـلَ مـن قالها**"، وإنّما يجوز هذا في الشيئين المصطحبين، ولا يجوز في الشيئين المتباعدين فلا تُجيـزن (اشتريت دار أو غلام زيد)".

ويمكن رد هذا المذهب بأن فيه توارد عاملين على معمول واحد لعملٍ واحـد، وهـو لا يجوز.

ثالثًا: ذهب المبرد[3]، والصميري[4]، والزمخشري[5]، وابن مالك[6]، والرضي[7]، وغيرهم إلـى أن الأول مضاف إلى محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني.

وقد أشار المبرد إلى ذلك حين استشهد ببيت الأعشى، حيث قال[8]: "أراد: إلاّ علالةَ قارحٍ أو بداهةَ قارحٍ، فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني، فيكون الكلام على هذا: مررتُ بخير وأفضل من ثَم".

وساقَ ابن مالك شواهد متعددة، منها:

بنُـــو وبنَاتُنَـــا كـــرامٌ فَمــن نَـــوى مصاهرةً فَلْينْـأَ إن لـم يكُـن كُفُـوا[9]

وقول الفرزدق:

يــا مــن رأى عارضًــا أُســر بِــه بـ ـين ذراعـ ـي وجبهـ ـة الأسـ ـد

---

[1] انظر: ارتشاف الضرب: 2206/4، وشرح ابن عقيل: 57/2-58

[2] معاني القرآن، للفراء: 321/2-322

[3] انظر: المقتضب: 228/4-229

[4] انظر: التبصرة والتذكرة: 152/1

[5] انظر: المفصل: 101

[6] شرح التسهيل: 249/3

[7] شرح الرضي على الكافية: 258/2-259

[8] المقتضب: 227/4-229

[9] لم أقف عليه. انظره في: حاشية الصبان: 61/1

وعلقَ عليهما بأنّهما "أحقّ هذه الأمثلة بالاطراد؛ لأن المحذوف فيها مدلول عليه بما أضيف إلى مثل المضاف إليه المحذوف"[1].

وقد رد ابن عصفُور هذا المذهب بأمرين، هما:

1- أنّه "على غير طريقة الحذف؛ لأنّه لا يحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وإنّما يحذف الثاني لدلالة الأول عليه"[2].

2- "أنّه لا يخلو أن تقدر: (إلاّ علالة قارح أو بداهة قارح)، أو تقدر: (أو بداهته)، فإن قُدر (أو بداهة قارح) فلا يجوز إعادة الأول بلفظه إلا قليلًا، فلم يبق إلاّ أن تقدر أو بداهته فإذا حذف "قارح" الأول لم يبقَ للضمير ما يعود عليه"[3].

رابعًا: أجاز ابن يعيش[4]، وابن الحاجب في أماليه[5]، مذهب سيبويه ومذهب المبرد، ويبدوا أن ابن يعيش تردد بينهما، فقد بين أن كُلًا منهما يرد عليه ما يرد على الآخر، قال[6]: "... وهذا لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّه يجوز أن يكون الفصل صحيحا بالجبهة، ويجوز أن يكون كما ذكره أبو العباس ولا يخرج عن الفصل... وإلزام سيبويه أن يقول: "وجبهته" يلزم أبا العباس أيضا فعذره عن ذلك عذر سيبويه"، إلاّ أنّه خرج بيت الأعشى على مذهب سيبويه.

مما سبق يتضح ما يأتي:

1- أن مذهب سيبويه ومن تبعه أنسب الآراء؛ لأمور هي:

أ- أنّه لا يرد عليه مثل ما ورد على المذاهب الأخرى، خاصة ما أورده ابن عصفور على مذهب المبرد.

---

[1] انظر: شرح التسهيل: 249/3

[2] شرح الجمل، لابن عصفور: 97/2

[3] المصدر السابق: 97/2

[4] انظر: شرح المفصل: 189/2

[5] انظر: أمالي ابن الحاجب: 626/2

[6] شرح المفصل: 189/2-190 بتصرف.

ب- أن الفصل بالمعطوف بين المتضايفين أيسر من كثيرٍ مما اغتفر الفصل به؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وكل منهما يطلب المضاف إليه الظاهر في المعنى ويصلح للعمل فيه.

2- أن غاية ما يرد على سيبويه أنّه خصه بالضرورة مع وروده في النثر كما تبين.

3- أن اعتراض الرضي على سيبويه لا يتجِه، وقد رد عليه في موضعه.

المسألة الثالثة

الفَصلُ بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف في الضرورة

قال الرضي في حديثه عن الفصل بين المتضايفين: "اعلم أن الفَصلَ بينهما في الشعرِ بالظرف والجار والمجرور، غير عزيزٍ، كقوله:

لمــا رأتْ ساتيدما استعبرتْ ... لله درُّ اليوم من لامها[1]

وقوله:

كأنَّ أصواتَ من إيغالِهن بنا ... أواخرِ الميس إنقاضُ الفَراريج[2]

وبغيرهما عزيز جدا، نحو قوله:

تمر على ما تستمر وقد شفتْ ... غلائلَ عبد القيس منها صدورها[3]

وحكى ابن الأعرابي[4]: (هو غلام -إن شاء الله- ابنِ أخيك)، وقد يفصل في السعة بينهما قليلًا بالقسم، نحو: (هذا غلام –والله- زيد)؛ وذلك لكثرة دوره في الكلام، وقد جاء في السعة الفصل

---

(1) البيت لعمرو بن قُميئَة بن ذريح بن سعد بن مالك الثعلبي البكري الوائلي النزاري، شاعر جاهلي مقدم، نشأ يتيما، وأقام في الحيرة مدة، وصحب حجرا أبا امرئ القيس الشاعر، وخرج مع امرئ القيس في توجهه إلى قيصر، فمات في الطريق فكان يقال له (الضائع)، (ت 85 ق.هـ.)، و"ساتيدما": اسم جبل بعينه. والبيت في: ديوانه: 182، وانظره في: الكتاب: 178/1، وشرح المفصل: 20/3 و77، واللسان: 267/14 (دمي)، وبلا نسبة في: المقتضب: 377/4

(2) سبقَ تخريج البيت، انظر ص: 200 من هذا البحث.

(3) البيت بلا نسبة في: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي: 670/2، والخزانة: 413/4

(4) هو: أبو عبد الله، محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، راوية، ناسب، علامة باللغة، من أهل الكوفة، كان أحولَ، قال فيه ثعلب: "شاهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مائة إنسان"، له تصانيف كثيرة، منها: "تفسير الأمثال"، و"شعر الأخطل"، (ت 231هـ). انظر ترجمته في: نزهة الألباء: 207، وفيات الأعيان: 492/1، والوافي بالوفيات: 79/3، والأعلام: 130/6-131

الفصل بالمفعول، إن كان المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعلًا له، كقـراءة ابـن عـامر[1]:

﴿ . . . قَتْلَ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[2]، وهو مثْلُ قوله:

فزججتُهـــــا بمزجـــــة   زج القلُـــوص أبـــي مـــزاده[3]

وقوله:

تَنْفي يداها الحصى فـي كُـل هـاجِرةٍ   نَفْـي الـدراهيم تَنْقَـاد الـصياريف[4]

عند من روى: بنصب "الدراهيم"، وجر "تنقاد"، وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره فـي السعة، **ولا شكَ أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت، مع قلته وقبحه والفـصل بغيـر الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف، وكذا الفَصلُ بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر** وهو عند يونُس[5] قياس، والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح مـن الكـل مفعولًـا كـان

---

(1) هو: أبو عمران، عبد ا   بن عامر بن زيد اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، ولد في البلقاء، في قرية "رحاب" وانتقل إلى دمشق، بعد فتحها، وتوفي فيهـا. قـال فيـه الذهبي: "مقْرئ الشاميين، صدوق في رواية الحديث"، (ت 118 هـ). انظر ترجمته في: سير أعـلام النـبلاء: 336/2، والأعلام: 95/4

(2) سورة الأنعام: 137/6، والآية كاملة في المصحف الشريف: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾. وانظر قراءة ابن عامر في: النشر في القـراءات العشر: 263/2، وإتحاف الفضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: 274/1

(3) البيت بلا نسبة في: الكتاب: 176، ومجالس ثعلب: 152، والخصائص: 406/2، والإنصاف: 347، وأوضح المسالك: 154/3، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 574/2، وخزانة الأدب: 415/4، وفي الإنصاف وأوضح المسالك والمقاصد النحوية: "أبي مزاده".

(4) البيت للفرزدق في ديوانه: 570، والكتاب: 28/2، وسر صناعة الإعراب: 25/1، ولسان العـرب: 190/9 (صرفَ)، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: 663/2، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيـة، للعيني: 19/3 و544، وخزانة الأدب: 424/4، وروي البيت فيها جميعا بجر "الدراهيم" ورفْع "تنقاد"، ما عـدا المقاصد النحوية فقد جاءت "تنقاد" بالنصب في: 19/3، وبالرفع في: 544/3، والبيت بلا نـسبة فـي: أسـرار العربية: 45، واللسان: 683/1 (قطْرب).

(5) هو: أبو عبد الرحمن، يونس بن حبيب الضبي، كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عن أبي عمرو بـن العلاء، وواجه العرب وأخذ عنهم، وتلقى عنه الكسائي والفراء، ونقل عنه سيبويه كثير في كتابه، (ت182هـ). انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: 416/2، والأعلام: 261/8

الفاصل، أو يمينًا[1] أو غيرهما، فقراءة ابن عامر ليستْ بذاك، ولا نُسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين"[2][3].

المناقشة والتحليل:

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الفَصلُ بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخَفْض؛ لضرورة الشعر، أما البصريون فذهبوا إلى أنّه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر، أي: يرى البصريون جواز الفصل -بين المتضايفين- بالظرف أو بحرف الجر فقط[4].

أما الكوفيون فكانت حجتهم على جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، وبغير حرف الخفض، أن قالوا: "إنّما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها، قال الشاعر

فَزججتُها بمزجة ... زجّ القلُوص أبي مزاده

والتقدير: (زج أبي مزادة القلوص)، ففصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض، وقال الآخر:

تَمر على ما تَستَمر وقد شَفَتْ ... غَلائِلَ عبد القَيس منْها صدورها

والتقدير: (شَفَتْ غلائلَ صدورها عبد القيس منها)، فصلَ بين المضاف والمضاف إليه، وقال الآخر:

يطفْن بحوزي المراتع لم تُرع ... بواديه من قَرع القسي الكنَائِن[5]

والتقدير: (من قَرع الكنائن القسي)، وقال الآخر:

---

[1] يقصد: القَسم.

[2] يسلك الرضي في هذا مسلك الزمخشري وأمثاله ممن ينكرون تواتر القراءات السبع، أو يرون أنها أخذت بالرأي والاجتهاد من رسم المصحف، فهو ينتقد قراءتي نافع وحمزة، وهما من القراء السبعة كابن عامر، وعبارته هنا قريبة من عبارة الزمخشري في الكشاف في نقد قراءة ابن عامر، في سورة الأنعام. انظر: الكشاف: 66/2، وتعليق محقق شرح الرضي على الكافية: 261/2

[3] شرح الرضي على الكافية: 260/2-261

[4] انظر المسألة في: المقتضب: 376/4، والمفصل: 99، والإنصاف: 347-350، وأوضح المسالك: 150/3، وشرح ابن عقيل: 59/3، وشرح الأشموني: 529/1

[5] البيت للطرماح في: تهذيب اللغة: 164/2 (أزح)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: 571/2، وتاج العروس: 124/15 (حنَز)، وبلا نسبة في: الخصائص: 220/1، وخزانة الأدب: 418/4

فأصـــبحتْ بعـــد خَـــط بهجتهـــا   كـــأن قفْـــرًا رســـومها قلمـــا[1]

والتقدير فيه: (بعد بهجتها)، ففصلَ بين المضاف الذي هو: (بعد) والمضاف إليـه الـذي هـو (بهجتها) بالفعل الذي هو: (خَط)، وتقدير البيت: (فأصبح قفرا بعد بهجتهـا، كـأن قلمـا خَـط رسومها)، وقد حكى الكسائي عن العرب: "**هذا غلام – وا ـِ - زيد**"[2]، وحكى أبو عبيـدة قـال سمعتُ بعض العرب يقول: "**إن الشاةَ لتَجتَر فتُسمع صوتَ – وا ـِ - ربهـا**"[3]، ففـصلَ بـين المضاف والمضاف إليه بقوله: "وا "، وإذا جاء هذا في الكلام ففي الشعرِ أَولى وقد قـرأ ابـن عامر أحد القراء السبعة: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[4]، بنصب (أولادهم) وجر: (شركائِهم)، ففصلَ بين المضاف والمضاف إليه بقوله: (أولادهم)، والتقدير فيـه: (قَتْـلُ شُركائِهم أولادهم)؛ ولهذا كان منصوبا في هذه القراءة، وإذا جاء هذا في القرآن ففـي الـشعر أَولى"[5].

أما البصريون فيرون أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد؛ لذلك لا يجـوز الفصل بينهما إلا بالظرف أو الجار والمجرور في الشعر، فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنـا إنـه لا يجوز ذلك؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصلَ بينهما، وإنّمـا جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر، كما قال عمرو بن قميئة:

لمـــا رأتْ ســـاتيدما اســـتَعبرتْ   ـِ در اليـــوم مـــن لامهـــا

فَفَصلَ بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ لأن تقديره: (ـِ در من لامها اليوم) وقال أبو حية النميري:

---

[1] البيت بلا نسبة في: الخصائص: 330/1 و293/2، والإيضاح في شرح المفصل: 25/1، ولـسان العـرب: 287/7 (خَطَطَ)، وخزانة الأدب: 418/4

[2] انظر: أوضح المسالك: 157/3، وشرح الأشموني: 532/1، وهمع الهوامع: 526/2، وخزانة الأدب: 384/4

[3] انظر: أوضح المسالك: 157/3، وشرح الأشموني: 532/1، وهمع الهوامع: 526/2، وخزانة الأدب: 384/4

[4] على قراءة ابن عامر يكون الإعراب كالتالي: "قَتْلُ": نائب فاعل، وهو مـضاف، و"أولادهـم": مفعـول بـه للمصدر "قَتْل"، وهو مضاف، و"هم": مضاف إليه، و"شركائِهم": مضاف إليه، وهو مضاف، و"هم": مضاف إليه.

[5] الإنصاف: 347-348

كَمــا خُــطَّ الكتَــابُ بِكَــفِّ يومًــا   يهــــودي يقَــــارِبُ أو يزيــــلُ[1]

ففصلَ بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن التقدير: (كما خُطَّ الكتاب بِكَفِّ يهودي يوما) وقـال ذو الرمة:

كَــأَنَّ أَصــواتَ مِــن إيغَــالِهِن بِنَــا   أَواخِــرِ المَــيْسِ أَصــواتُ الفَــراريجِ

ففصلَ بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر؛ لأن تقديره: (كأن أصواتَ أواخِـرِ المَـيْسِ). وقالت امرأة من العرب:

هما أَخَوا في الحربِ مَــن لا أَخًــا لَــهُ   إذا خَــافَ يومًــا نَبــوةً فَــدعاهما[2]

ففصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن تقديره: (هما أَخَوا من لا أَخًا له فـي الحـربِ)؛ لأن الظرف وحرف الجر يتسع في غيرهما، فَبقيا فيما سواهما على مقتضى الأصل"[3].

شواهد البصريين التي أوردوها تؤكد على أن الفصل يكون بـالظرف وبحـرف الجـر لضرورة شعرية احتاجها الشاعر، وأما الجواب على شواهد الكوفيين التي استندوا إليهـا فيعـده البصريون من القليل الذي لا يجوز الاستشهاد به. يقول البصريون: "أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرفُ قائلُه، فلا يجوز الاحتجاج به، وأما ما حكى الكسائي من قولهم: "**هذا غلام واِ زيـد**" وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم: "**إن الشاةَ لتجتَر فَتُسمع صـوتَ واِ ربهـا**" فنقول: إنّما جاء ذلك في اليمين؛ لأنّها تدخل على أخبارهم للتوكيد، فكـأنّهم لَمـا جـازوا بهـا موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين؛ حيث أدركوا من الكلام؛ ولهذا يسمونها في مثْـل هـذا النحوِ "لَغْوا"؛ لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها. والذي يدل على صحة هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنّه لم يجِئْ عنهم الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بغيرِ اليمينِ [القَسم] في اختيار الكلام"[4].

---

[1] البيت لأبي حية النميري، الهيثم بن الربيع بن زرارة، من بني نمير بن عامر، شاعر مجيد، فصيح راجـز، من أهل البصرة، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، مدح خلفاء عصره فيهما، (ت 183هـ). والبيت له في: الكتاب: 179/1، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي: 669/2، والمقاصد النحوية فـي شـرح شواهد شروح الألفية: 575/2، وخزانة الأدب: 219/4، وبلا نسبة في: المقتضب: 377/4، وشرح المفـصل: 103/1، وهمع الهوامع: 52/2

[2] البيت لِدرنا بنت سيار أو لِدرنا بنت عبعبة في: شرح أبيات سيبويه: 218/1، ولِعمرة الجشَمية فـي: شـرح ديوان الحماسة، للمرزوقي: 1083، وشرح المفصل: 21/3، ولعمرة الخثعمية في: المقاصد النحوية في شـرح شواهد شروح الألفية، للعيني: 577/2

[3] الإنصاف: 349-350

[4] المصدر السابق: 350

أما الرضي فيعد هذا الفَصلَ -في الشعر- بالظرف ثابتٌ لكنّه قليل قبيح، أما الفَصل بغير الظرف -في الشعر- فهو أقبح منه بالظرف. والفصل بالظرف –في غير الشعر- هو أقبح منه في الشعر، وهذا أعلى درجات القبح عنده.

أما قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾، فيقول البصريون فيها: "لا يسوغُ لكم الاحتجاج بها؛ لأنّكم لا تقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفَصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار، سقَطَ الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فَبان أنّها إذا لم يجز أن تُجعلَ حجةً في النظير، لم يجز أن تجعل حجة في النقيض"[1].

تجدر الإشارة هنا إلى أن الرضي لا يسلم بتواتر القراءات السبع، وهو بذلك يسير على خُطَا الزمخشري الذي ينكر تواتر القراءات، يقول الزمخشري[2]: "وأما قراءة ابن عامر برفع "القتل"، ونصب "الأولاد"، وجر "الشركاء"، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجا مردودا، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟"، وكلام الزمخشري هذا بعيد عن الدقة والتحقيق، فقد علم أن قراءة القرآن سنّة متبعة، وأنّها مروية عن رسول ا ﷺ، وما كان لقارئ أن يبتكر قراءة من عند نفسه، حسب ما يمليه عليه هواه، ولو فعل لَقيلَ له: إنّه وهم وقد علم المسلمون جميعا أن من كذب على النبي ﷺ فقد استحق أشد العقاب، فكيف بالذي يكْذب على ا -عز وجل- الذي أنزل القرآن ليتحدى به الإِنْس والجِن؟؟!![3]

***

[1] الإنصاف: 350-351

[2] الكشاف: 66/2

[3] انظر: تعليق محقق أوضح المسالك: 152/3

الخاتمة

لقد تتبعتُ في هذا البحث –بعون ا - اعتراضات الرضي على النحـاة، مـن سـماع وقياس، وشاهد نحوي، وقاعدة، وتناول البحث منهج الرضي في الاعتراض وطريقته، وكـذلك تناولَ الاعتراضات في المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات. ولعلّ أهم النتائج والتوصيات -التي خرجتُ بها من البحث- هي كالآتي:-

أولًا: النتائج:-

1- تناول البحث بالدراسة شخصيةً لُغوية مهمة.
2- وقفَ البحث على دراسة نحوية طبيعتها الوصفُ والتحليل، لمسائل الاعتراضـات فـي كتاب مهم من كتب النحو العربي، وهو "شرح الرضي على الكافية"، الذي يعد مرجعـا مهما لدارسي اللغة.
3- يعد الرضي وكذلك ابن الحاجب من العلماء الكبار في أصول النحو العربي.
4- كثرة استدلال الرضي بالآيات القرآنية والشعر العربي.
5- كان استدلاله بالحديث النبوي الشريف قليلًا قياسا إلى القرآن الكريم والشعر.
6- كذلك استدلّ بأقوال العرب، ولكنّه –أيضا- قليلٌ بالنسبة للقرآن الكريم والشعر.
7- لوحظَ أن الرضي لا يأخذ بتواتر القراءات السبع، وهو يسلك في هذا مسلك الزمخشري وأمثاله ممن ينكرون تواتر القراءات السبع، وقد رد على هذا في موضعه.
8- اعتداده برأي الفحول من النحاة، كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والمبـرد، والـسيرافي والفارسي، وغيرهم.
9- اتفاق الرضي مع البصريين أكثر من اتفاقه مع أي قوم آخرين.
10- إظهار مواضع اتفاقه واختلافه مع المدارس الأخرى، كالبصريين –الذي يميـل إليهم غالبا- والكوفيين، والمصريين "المدرسة المصرية الشامية"، أو انفراده ببعض المسائل. والجداول الآتية تبين مواضع كل نوع منها:

جدول رقم (1) يوضح عدد المسائل التي اتفق فيها الرضي مع غيره أو انفرد فيها برأيه[(1)]

عدد المسائل التي اتفق فيها الرضي مع البصريين: **22 مسألة**	عدد المسائل التي اتفق فيها الرضي مع الكوفيين: **مسألتان**	عدد المسائل التي اتفق فيها الرضي مع المصريين: **مسألتان**	المسائل التي انفرد فيها الرضي برأيه: **13 مسألة**	مجموع المسائل: **39 مسألة**

جدول رقم (2) يوضح المسائل التي اتفق فيها الرضي مع البصريين

م.	المسألة	عنوان المسألة	الباب	الصفحة
1-	الأولى	أنواع المفعول المطلق	السماع	38
2-	الثانية	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	السماع	42
3-	الأولى	المبتدأ والخبر وتعريف كل منهما	القياس	55
4-	الثالثة	أحكام الاسم المشْتَغَل عنه (اختيار الرفع)	القياس	64
5-	الرابعة	تعريف الحال وماهيتُه وأنواعه	القياس	67
6-	الأولى	الحال من النكرة	الشاهد النحوي	72
7-	الثالثة	اتصال تاء "لاتَ" بـ"حين"	الشاهد النحوي	81
8-	الأولى	التنَازع في العمل	المرفوعات	98
9-	الثانية	العاملُ في المبتدأ	المرفوعات	104
10-	الثالثة	وقُوع خبرِ المبتدِأ جملةً طلبيةً	المرفوعات	106
11-	الرابعة	تقدير خبرِ المبتدِأ إذا كان ظرفًا	المرفوعات	109
12-	الخامسة	الناصب للظرف إذا وقَع خَبرا	المرفوعات	115
13-	السادسة	الرافع لِخَبرِ "إن"	المرفوعات	120

(1) ملاحظة: عدد المسائل كلها في الرسالة اثنتان وثلاثون مسألة، لكن جاءت النتائج في الجدول أكثر من ذلك لأن الرضي كان –أحيانًا- في المسألة الواحدة يتفق مع قومٍ في جزئية، ويختلف معهم في أخرى، مما أدى إلى وصول العدد -كما هو موضح في جدول رقم (1)- إلى تسع وثلاثين مسألة.

م.	المسألة	عنوان المسألة	البـاب	الصفحة
14-	الثانية	نَاصب الاسمِ المشْغُول عنْه	المنصوبات	147
15-	الرابعة	العاملُ في المفعول معه	المنصوبات	156
16-	الخامسة	النصب في الصفَة إذا كُرر الظرفُ التام	المنصوبات	160
17-	السابعة	الناصب لِخَبرِ "ما" الحجازية	المنصوبات	172
18-	الثامنة	إِعمال المصدرِ المبدل من فعله	المنصوبات	177
19-	العاشرة	العطْفُ على موضع "إن" قبلَ تَمامِ الخبر	المنصوبات	188
20-	الأولى	إضافة الشيء إلى نَفْسه إذا اختلفَ اللفظان	المجرورات	193
21-	الثانية	الفَصلُ بين المتَضايفَين بالمضاف إلى محذوف	المجرورات	198
22-	الثالثة	الفَصلُ بين المضاف والمضاف إليه بغيرِ الظرف في الضرورة	المجرورات	205

جدول رقم (3) يوضح المسائل التي اتفق فيها الرضي مع الكوفيين

م.	المسألة	عنوان المسألة	البـاب	الصفحة
1-	الثانية	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	السماع	42
2-	الأولى	عاملُ النصبِ في المفعول	المنصوبات	142

جدول رقم (4) يوضح المسائل التي اتفق فيها الرضي مع المصريين "المدرسة المصرية"

م.	المسألة	عنوان المسألة	البـاب	الصفحة
1-	الأولى	حكْم الحال المشتقة	القاعدة النحوية	86
2-	الثامنة	إِعمال المصدرِ المبدل من فعله	المنصوبات	177

جدول رقم (5) يوضح المسائل التي انفرد فيها الرضي برأيه

م.	المسألة	عنوان المسألة	البـاب	الصفحة
1-	الثانية	نداء المعرف بالألف واللام	القياس	59
2-	الرابعة	تعريف الحال وماهيتُه وأنواعه	القياس	67
3-	الثانية	"إن" العاملة عمل "ليس"	الشاهد النحوي	78
4-	السابعة	تخريج الرفْع في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾	المرفوعات	126
5-	الثامنة	تقدير مبتدإٍ محذوف قبلَ المضارع المقْترِن بفـاء الشرط	المرفوعات	135
6-	الثانية	نَاصب الاسمِ المشْغُول عنْه	المنصوبات	147
7-	الثالثة	وقوع أعلام الشهور جوابا لِـ (كم) أو لِـ (متَى)	المنصوبات	150
8-	السادسة	إبدال المستثنى من ضمير المستثنى منْه	المنصوبات	164
9-	الثامنة	إعمال المصدرِ المبدل من فعله	المنصوبات	177
10-	التاسعة	تَوجيه نَصب الفعل المضارع بعد واو العطْف	المنصوبات	182
11-	الأولى	إضافة الشيء إلى نَفْسه إذا اختلفَ اللفظان	المجرورات	193
12-	الثانية	الفَصلُ بين المتَضايفَين بالمضاف إلى محذوف	المجرورات	198
13-	الثالثة	الفَصلُ بين المضاف والمضاف إليه بغيرِ الظرف في الضرورة	المجرورات	205

ثانيًا: التوصيات:-

يوصي الباحث أهل العلم، والقائمين عليه، والباحثين، والمختصين بما يأتي:

1- أن ينهل جميع الدارسين والباحثين من معين اللغة العربية الذي لا ينضب أبدا.

2- أُوصي الإخوة الدارسين في قسم اللغة العربية بالتركيز على مجال علوم اللغة، فهي عصب اللغة، وفيها علم غزير متدفق يحتاج إلى دراسة وتمحيص.

3- الاعتزاز بالتراث العربي المشرق، لا سيما بعد الهجمة الشرسة على القرآن الكريم وعلى اللغة العربية وأهلها.

4- دراسة موافقات الرضي لابن الحاجب في شرحه للكافية، دراسة نحوية وافية.

5- العمل على افتتاح برنامج الدكتوراه في الجامعة الإسلامية؛ ليتسنّى للطلبة الذين يودون التواصل والارتقاء في سلم التعليم أن يدرسوا في حرم جامعتنا الغَراء.

الفهارس الفنية

- الآيات القرآنية
- قراءة بعض القُراء
- الحديث الشريف
- الأشعار
- الرجز
- أقوال العرب
- المصادر والمراجع

الآيات القرآنية

م.	الآيـــــــــــة	السورة	رقم السورة	رقم الآية	الصفحة
1-	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ. . . ﴾		2	6	46 و47 و48 و64 و94
2-	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾		2	21	61
3-	﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ﴾		2	126	137
4-	﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾		2	127	85
5-	﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾	البقرة	2	185	152 و154
6-	﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾		2	197	116
7-	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾		2	248	122 و145
8-	﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾		2	282	138 و139
9-	﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾		2	286	31
10-	﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ. . . ﴾		3	64	49
11-	﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ. . . ﴾	آل عمران	3	142	183
12-	﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾		3	144	165 و166
13-	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾		4	45	175
14-	﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾	النساء	4	72	108
15-	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾		4	79 و166	175
16-	﴿إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ﴾	المائدة	5	24	105

م.	الآيـــــــــــة	السورة	رقم السورة	رقم الآية	الصفحة
17-	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	المائدة	5	38	127 و130 و131 و132
18-	﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الإِنْجِيلَ. .﴾		5	46	110
19-	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ. . .﴾		5	69	188 و189
20-	﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾		5	95	135 و136 و137 و138
21-	﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾	الأنعام	6	32	195
22-	﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾		6	71	184
23-	﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾		6	114	86
24-	﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾		6	137	206 و208 و210
25-	﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا﴾	الأعراف	7	18	68 و69 و94
26-	﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾		7	73	86 و88 و91
27-	﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ. . .﴾		7	75	148 و149
28-	﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾		7	142	87
29-	﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾	هود	11	19	163

م.	الآيـــــــــــة	السورة	رقم السورة	رقم الآية	الصفحة
30-	﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾	هود	11	64	86 و88 و91
31-	﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾		11	108	160 و162
32-	﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾		11	111	108
33-	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾	يوسف	12	2	87
34-	﴿وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾		12	37	163
35-	﴿أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾		12	70	62
36-	﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ﴾		12	109	195 و196
37-	﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾	الرعد	13	10	48
38-	﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾		13	43	110
39-	﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾	إبراهيم	14	10	110
40-	﴿قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا . . ﴾		14	21	48
41-	﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾		14	32	69
42-	﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾	الحجر	15	4	74
43-	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾		15	6	62
44-	﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ و . . . ﴾	النحل	16	12	69
45-	﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ﴾		16	30	195 و196
46-	﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾		16	78	أ
47-	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ . . . ﴾	الإسراء	17	61	88
48-	﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾	الكهف	18	96	100

م.	الآيـــــــــــة	السورة	رقم السورة	رقم الآية	الصفحة
49-	﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾	مريم	19	17	87
50-	﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾	طه	20	67	114
51-	﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلا تَطْغَوْا فِيهِ. . . ﴾		20	81	184
52-	﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾		20	91	183
53-	﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾	الحج	22	1	60
54-	﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾	النور	24	1	128
55-	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾		24	2	126 و127 و130 و131
56-	﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي. . . ﴾		24	45	95
57-	﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾	الفرقان	25	39	199
58-	﴿ أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَهُنَا آمِنِينَ﴾	الشعراء	26	146	105
59-	﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ﴾	النمل	27	19	ج
60-	﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى. . ﴾	القصص	28	44	193 و195 و196
61-	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾	العنكبوت	29	40	182
62-	﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾		29	46	31
63-	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	الروم	30	4	199
64-	﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾	الأحزاب	33	10	38 و94
65-	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ. . . ﴾	سبأ	34	10	60

م.	الآيـــــــــــة	السورة	رقم السورة	رقم الآية	الصفحة
66-	﴿فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضِّعْفِ﴾	سبأ	34	37	110
67-	﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾	فاطر	35	31	91
68-	﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾		35	36	183
69-	﴿وَلاتَ حِينَ مَنَاص﴾	ص	38	3	81
70-	﴿بَلْ أَنْتُمْ لا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾		38	60	108
71-	﴿وَهُمْ بِالآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾	فُصلت	41	7	163
72-	﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾		41	10	74
73-	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ﴾		41	39	110
74-	﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِنْ. . . ﴾	الشورى	42	51	184
75-	﴿وَلَوْلا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ. . . ﴾	الزخْرف	43	33	149
76-	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾	الدخان	44	3	154
77-	﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ. . . ﴾	محمد	47	15	127
78-	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾	الفَتْح	48	28	175
79-	﴿جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾	ق	50	9	195 و196
80-	﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾		50	24	144
81-	﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾	القمر	54	52	126
82-	﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾		54	24	66
83-	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾	الواقعة	56	95	195 و196
84-	﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾	الحشْر	59	17	160 و162

الصفحة	رقم الآية	رقم السورة	السورة	الآيـــــــــــة	م.
58	4	66	التحريم	﴿وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾	85-
100	19	69	الحاقة	﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾	86-
137	13	72	الجن	﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا﴾	87-
111 و122 و145	12	73	المزمل	﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾	88-
60	27-28	89	الفجر	﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ. . . ﴾	89-
154	1	97	القدر	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾	90-

قراءة بعض القُراء

الصفحة	رقم الآية	رقم السورة	السورة	القارئ	الآيـــــــــــة	م.
74	89	2	البقرة	قراءة بعضهم	﴿ ولَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا ﴾	1-
138	282	2		حمزة	﴿ إِنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرُ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى ﴾	2-
206 و208 و210	137	6	الأنعام	ابن عامر	﴿ وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾	3-
79	194	7	الأعراف	سعيد بن جبير	﴿ إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ﴾	4-
162	108	11	هود	الأعمش	﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدُونَ فِيهَا ﴾	5-
43	33	12	يوسف	قراءة بعضهم	﴿ قَالَ رَبُّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾	6-

الأحاديث النبوية الشريفة

الأشعار

م.	القافيـة	البحر	القائـل	الصفحة
	فصل الراء المضمومة			
19-	الخمر	الطويل	الفرزدق	189
	فصل الراء المكسورة			
20-	لصابرِ	الطويل	ـ ـ ـ ـ ـ	183
21-	عمرِو	الطويل	ناصر الدين بن المنير	25
22-	المشافرِ	الطويل	الفرزدق	124
23-	صدورِها	الطويل	ـ ـ ـ ـ ـ	205 و207
	باب السين **فصل السين المكسورة**			
24-	المخالسِ	الكامل	المرار الفقعسي	178
	باب الضاد **فصل الضاد المكسورة**			
25-	اعتراضِ	الخفيف	الطّرماح بن حكيم	28
	باب الطاء **فصل الطاء المكسورة**			
26-	لانبساطي	الوافر	نُسب لِليث	41

م.	القافيـة	البحر	القائـل	الصفحة
	باب العين **فصل العين المفتوحة**			
27-	فتسرعا	الطويل	الراعي النميري	124
	فصل العين المضمومة			
28-	أقاطع	الطويل	ـ ـ ـ ـ ـ	58
	باب الفاء **فصل الفاء المضمومة**			
29-	مجافُ	الطويل	الفرزدق	190
	فصل الفاء المكسورة			
30-	الصياريف	البسيط	الفرزدق	206
	باب القاف **فصل القاف المفتوحة**			
31-	خلقًا	البسيط	زهير بن أبي سلْمى	114
	فصل القاف المكسورة			
32-	شقاق	الوافر	بِشْر بن أبي خازم	190
	باب اللام **فصل اللام المفتوحة**			

م.	القافيـة	البحر	القائـل	الصفحة
33-	الخدالا	الوافر	المرار الأسدي	99
34-	فيخذلا	الطويل	ـ ـ ـ ـ ـ	80
35-	الأملا	البسيط	ـ ـ ـ ـ ـ	75
	فصل اللام المضمومة			
36-	أعزلُ	الطويل	أُمية بن أبي الصلْت	124
37-	خلَلُ	الوافر	كُثَيِّر عزة	75
38-	العملُ	البسيط	ـ ـ ـ ـ ـ	172
39-	يزيلُ	الوافر	أبو حية النميري	209
	فصل اللام المكسورة			
40-	بالأصائل	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	96
41-	المال	الطويل	امرؤ القيس بن حجر	99 و102
42-	بأمثل	الطويل	امرؤ القيس بن حجر	62
43-	إسحل	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	99
44-	بتضلال	الطويل	عمرو بن شأس	83
45-	بتؤول	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	182 و184 و185
46-	المقيل	الكامل	المرار بن منقذ التميمي	178
	باب الميم **فصل الميم المفتوحة**			
47-	لامها	السريع	عمرو بن قميئة	205 و208

م.	القافيـة	البحر	القائـل	الصفحة
48-	أمامها	الطويل	**كعب بن مالك**	**116**
49-	قَلَّما	المنسرح	ـــــ	**208**
50-	فدعاهما	الطويل	نُسب لعمرة الجشمية، ولدرنَا بنت سيار، ولدرنَا بنت عبعبة	**209**
51-	تستقيما	الوافر	أبو أُمامة العبدي	**183**
	فصل الميم المضمومة			
52-	دعائم	الطويل	ـــــ	**176**
53-	وخيم	الكامل	نُسب لمحمد بن عيسى، وللمهلهل بن مالك	**82**
54-	مستديم	الوافر	نُسب لذي الرمة، ولكثير عزة	**73 و75**
55-	عظيم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	**184**
	فصل الميم المكسورة			
56-	لِحمامِ	الكامل	قطري بن الفجاءة	**74**
57-	هاشمِ	الطويل	الفرزدق	**100**
58-	مطْعمِ	الكامل	أبو وجزة السعدي	**81 و82**
	باب النون **فصل النون الساكنة**			
59-	جدن	المتقارب	الأعشى "ميمون بن قيس"	**114**

م.	القافيـة	البحر	القائـل	الصفحة
	فصل النون المفتوحة			
60-	قطنَا	البسيط	ـ ـ ـ ـ ـ	58
61-	مقدرينَا	الوافر	نُسب لعمرو بن كلثوم	68 و95
	فصل النون المكسورة			
62-	الكنائِنِ	الطويل	الطّرماح بن حكيم	207
63-	أواني	الوافر	ـ ـ ـ ـ ـ	44
64-	يلحنِ	الكامل	إبراهيم بن خلف المهراني	1
65-	الحزنِ	المديد	أبو نُواس	55
66-	المجانينِ	المنسرح	ـ ـ ـ ـ ـ	78 و79
	باب الهاء **فصل الهاء المضمومة**			
67-	أصباه	الكامل	وعلة الجرمي	101
	باب الواو **فصل الواو المفتوحة**			
68-	كُفُوا	الطويل	ـ ـ ـ ـ ـ	202
	فصل الواو المكسورة			
69-	مرتوي	الطويل	يزيد بن الحكم الثقفي	124

م.	القافيـة	البحر	القائـل	الصفحة
	باب الياء **فصل الياء المفتوحة**			
70-	كافيا	الطويل	- - - - -	**176**
71-	ناهيا	الطويل	سحيم "عبد بني الحسحاس"	**175**

أبيات الرجز

م.	القافية	البحر	القائل	الصفحة
	باب الراء فصل الراء المفتوحة			
1-	شَطيرا	الرجز	ـ ـ ـ ـ ـ	121 و123
	باب النون فصل النون المفتوحة			
2-	تُنْتجونَه	الرجز	قيس بن حصين	115

أقوال العرب

م.	قول العرب	الصفحة
1-	استَوى الماء والخَشَبَةَ	156 و157 و158
2-	إن أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية	80
3-	إِن ذلك نافعك ولا ضارك	80
4-	اليوم خَمرٌ وغَدًا أَمرٌ	115 و117
5-	جاء البرد والطيالِسةَ	156 و158
6-	شَر أَهر ذَا نَابٍ	96
7-	شَهرٌ ثَرًى، وشَهرٌ تَرًى، وشَهرٌ مرعًى	96
8-	في أَكْفَانه يلُف الميتُ	113
9-	في بيته يؤْتَى الحكَم	112
10-	قَطَع ا ُ يد ورِجلَ من قَالَها	199 و201 و202
11-	لا تأْكُل السمك وتَشْرب اللبن	187
12-	مشْنُوءٌ من يشْنَوك	113
13-	من يسمع يخَلْ	96
14-	هذا بسرًا أَطْيب منه رطبًا	30 و86 و88
15-	هو أَحمقُ من رِجلَة	196

المصادر والمراجع

م.	المصادر والمراجع
•	**القرآن الكريم.**
1-	إتحاف الخَيَرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الشافعي البوصيري (ت 840هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، والسيد بن محمود أبو إسحاق ابن إسماعيل، مكتبة الرشد، الرياض، 1998م.
2-	إتحاف فُضلاء البشَر في القراءات الأربعة عشَر، ويسمى: (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (ت 921هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، 1987م.
3-	ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: د.مصطفى النماس، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م.
4-	أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله الخوارزمي الزمخشري (538هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1979م.
5-	أسرار العربية، أبو البركات بن الأنباري (577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957م.
6-	الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثالثة، 1996م.
7-	إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن السكيت (ت 244هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1956م.
8-	الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1987م.
9-	أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
10-	الأعلام، خير الدين الزركلي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، 1980م.
11-	الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت 356هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد الفراج، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثامنة، 1900م.

م.	المصادر والمراجع
12-	الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات بن الأنبـاري (577هـ)، قدم لـه واعتنـى بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.
13-	الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، قرأه وعلّـق عليـه: د.محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب - جامعة طنطا، 2006م.
14-	أمالي ابن الحاجب، أبو عمر عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق: د. فخر صـالح سليمان قدارة، دار الجيل - بيروت، ودار عمار - عمان، 1989م.
15-	أمالي ابن الشجري، هبـة الله بـن علي الحسنـي العلـوي (ت 542هـ)، تحقيـق: د.محمود محمد الطناحى، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.
16-	الأمالي، أبو علي القالي (ت 356هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1978م.
17-	الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)، تحقيـق: د. عبد المجيـد قطامش، دار المأمون للتراث، بيروت، ودمشق، الطبعة الأولى، 1980م.
18-	أمل الآمل في علماء جبل عامل، محمد بن الحسن الحر العاملي (ت 1104هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مكتبة الأندلس، بغداد، الطبعة الأولى، 1385هـ.
19-	إنباه الرواة على أنباه النحـاة، أبو الحسن علي بن يـوسـف القفطـي (ت 646هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1986م.
20-	الانتصار لسيبويه على المبرد، أبـو العبـاس أحمد بن محمد بـن ولاد (ت 332هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1996م.
21-	الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبـو البركـات بـن الأنبـاري (577هـ)، تحقيق: د. جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القـاهرة، الطبعـة الأولى، 2002م.
22-	أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بـ"تفسير البيضاوي"، أبو الخير عبـد الله بـن عمر البيضاوي (ت 685هـ)، تحقيق: عبد القادر عرفـان بن سليم العشـا حـسونـة، دار الفكر، بيروت، 1996م.
23-	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بـن هـشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القـاهرة، 2004م.
24-	الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمر عثمـان بن الحـاجب (ت 646هـ)، تحقيـق: د.موسى بنّاي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1982م.

م.	المصادر والمراجع
25-	الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجـاجِي (ت 339هـ)، تحقيـق: د. مازن عبـد القادر المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، 1986م.
26-	الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب جلال الدين محمد بن عبد الـرحمن القزوينـي (ت 739هـ)، شرح وتحقيق: أ.د. محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبـة المعـارف، الريـاض، الطبعة الأولى، 2006م.
27-	البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيـق: صـدقي محمـد جميل، دار الفكر، بيروت، 1992م.
28-	البداية والنهاية، أبـو الفداء بن كثير (ت 774هـ)، تحقيـق: عبـد الحميـد هنـداوي المكتبة العصرية، بيروت، 2002م.
29-	البسيط في شرح جمل الزجاجي، عبد الله بن أبي الربيع (ت 688هـ)، تحقيق: عياد بـن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.
30-	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيـق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1964م.
31-	البيـان فـي غريب إعراب القرآن، أبـو البركـات بـن الأنبـاري (ت 577هـ)، راجعه: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م.
32-	تاج العروس من جواهر القاموس، محب الدين محمد مرتضى الزبيدي (ت1205هـ)، تحقيق: عبد الستار فراج، ومصطفى حجازي، دار الهداية، الكويت، 1965م.
33-	تاريـخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضـان عبد التواب، ومراجعـة: د. السيد يعقوب بكر، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثـة، 1968م.
34-	التبصرة والتذكرة، أبـو محمد عبد الله بن علي الصميري (من علمـاء القـرن الرابـع الهجري)، تحقيـق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1982م.
35-	التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكْبري البغـدادي (ت 616هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، 1987م.
36-	تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبـو الحجـاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنْتَمري (ت 476هـ)، تحقيق: زهير سلطان، دار الـشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992م.

المصادر والمراجع	م.
تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت 748هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1955م.	37-
تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1986م.	38-
تراجم رجال القرنين السادس والسابع، المعروف بـ"الذيل على الروضتين"، أبو محمد شهاب الدين عبد الرحمن المعروف بأبي شامة المقدسي (ت 665هـ)، عرفَ الكتاب وترجم لصاحبه: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، 1974م.	39-
ترشيح العلل في شرح الجمل، القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت 617هـ)، إعداد: عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1998م.	40-
تعجيل الندى بشرح قطر الندى. د. عبد الله بن صالح الفوزان. القصيم، 1418هـ.	41-
التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: د.عوض بن حمد القوزي، القاهرة، 1990م.	42-
التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، المعروف بـ"تفسير الفخر الرازي"، محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت 606هـ)، دار الفكر، بيروت، 1981م.	43-
تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ومراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية، والمؤسسة المصرية، القاهرة، 1964م.	44-
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت 749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.	45-
الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 339هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار الأمل، ومؤسسة الرسالة، الأردن، الطبعة الأولى، 1984م.	46-
جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (ت 395هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، 1988م.	47-
جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت 1362هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثانية، 1978م.	48-

م.	المصادر والمراجع
-49	حاشية الخضري على شرح ابن عقيـل لألفيـة ابن مالك، محمد الدميـاطي الـشهيـر بالخضري (ت 1287هـ)، شركة مكتبة، ومطبعة مصطفى البـابي الحلبـي، القـاهرة، الطبعة الأخيرة، 1940م.
-50	حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفيـة ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ)، دار الفكر، بيروت، 2009م.
-51	حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهـرة، جلال الديـن السيوطـي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحيـاء الكتب العربية، عيـسى البـابي الحلبـي وشركاه، القاهرة، الطبعة الأولى، 1967م.
-52	الحلل في شرح أبيات الجمل، أبو محمد عبد ا بن محمد البطليوسـي (ت 637هـ)، تحقيق: مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1979م.
-53	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القـادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1979م.
-54	الخصائص، أبـو الفتح عثمان بن جِني (ت 392هـ)، تحقيـق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983م.
-55	الدارس في تاريخ المدارس، عبد القـادر بن محمد النعيمـي الدمـشقي (ت 927هـ)، إعداد: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.
-56	الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. أبو العباس شهـاب الديـن أحمد بـن يوسـف السمين الحلبي (ت 756هـ). تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق. دار القلم، 1986م.
-57	دليـل الســالك إلى ألفيـة ابـن مـالك، د. عبد ا بن صالح الفـوزان، دار المـسلم، الطبعة الأولى، 1998م.
-58	الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، أبو الوفاء برهان الديـن إبراهيـم بـن علـي اليعمري ابن فرحون المالكي (ت 799هـ)، تحقيق: مأمون بن يحيى الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.
-59	ديوان أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ)، صنْعة: أبو سعيد الحسن السكري (ت 290هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، منشورات دار ومكتبة الهلال، الطبعة الثانية، 1998م.
-60	ديوان أبي نُواس "الحسن بن هانئ" (ت 195هـ)، دار صادر، بيروت، 1900م.
-61	ديوان الأعشى "ميمون بن قيس" (ت 7 هـ)، تحقيق: يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، 1992م.

م.	المصادر والمراجع
62-	ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي (ت 80 ق. هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1958م.
63-	ديوان أمية بن أبي الصلْت (ت 5 هـ)، تحقيق: د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
64-	ديوان بِشْر بن أبي خازم الأسدي (ت 22 ق. هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، 1960م.
65-	ديوان ذي الرمة "غيلان بن عقبة العدوي" (ت 117هـ)، تحقيق: واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، 1997م.
66-	ديوان زهير بن أبي سلْمى (ت 13 ق. هـ)، تحقيق: مفيد قميحة، دار الشواف، الرياض، 1989م.
67-	ديوان سحيم "عبد بني الحسحاس" (ت 40 هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1950م.
68-	ديوان طرفة بن العبد (ت 60 ق. هـ)، تحقيق: فوزي عطوي، دار صادر، بيروت، 1980م.
69-	ديوان طفيل الغنوي (ت 13 ق. هـ)، شَرح الأصمعي (ت 216هـ)، تحقيق: حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.
70-	ديوان عمر بن أبي ربيعة (ت 93 هـ)، تحقيق: واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، 1992م.
71-	ديوان عمرو بن قميئة (ت 85 ق. هـ)، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة، 1965م.
72-	ديوان عمرو بن كلثوم (ت 39 ق. هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1996م.
73-	ديوان الفرزدق (ت 110هـ)، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1900م.
74-	ديوان كُثَير عزة (ت 105هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971م.
75-	ديوان كعب بن مالك الأنصاري (ت 50 هـ)، تحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، 1966م.
76-	رسالة الغفران، أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت 449هـ)، تحقيق: عائشة عبد الرحمن المعروفة بـ"بنت الشاطئ"، دار المعارف، القاهرة، 1969م.

م.	المصادر والمراجع
-77	الرواية والاستشهاد باللغة، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1976م.
-78	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو المعالي محمود شكري بن عبد ا بن شهاب الدين محمود الألوسي (ت 1342هـ)، دار الفكر، بيروت، 1987م.
-79	روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، المتَشَيع: محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني (ت 1313هـ)، الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، 1991م.
-80	زهر الآداب وثمر الألباب، أبو إسحاق إبراهيم الحصري القيرواني (ت 453هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، شرح: زكي مبارك، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ودار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة، 1953م.
-81	سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، الطبعة الثالثة، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1993م.
-82	سر الفصاحة، أبو محمد عبد ا بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت 466هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
-83	السنَن الكُبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخرساني النسائِي (ت 303هـ)، تحقيق: عبد الغفار البنداري، وسيد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
-84	السنَن الكُبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد ا البيهقي (ت 458هـ)، تحقيق: محمد عطا، دار الفكر، بيروت، 1994م.
-85	سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: د. محمد شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة، 1989م.
-86	شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي (ت 1089هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة، 1900م.
-87	شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن الحسن بن السيرافي (ت 385هـ)، تحقيق: محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، 1996م.
-88	شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكّري (ت 275هـ)، تحقيق: عبد الستار فراج، ومحمد محمود شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1900م.
-89	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني (ت 900هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955م.

م.	المصادر والمراجع
90-	شرح التسهيل، أبو عبد ا جمال الدين محمد الطائي الجياني الأندلسي ابن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، مكتبة هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990م.
91-	شرح التصريح على التوضيح لألفية ابن مالك، أبو محمد عبد ا جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، المطبعة الأزهرية المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1900م.
92-	شرح جمل الزجاجي، أبو حسين علي بن محمد بن خروف الإشبيلي (ت 609هـ)، تحقيق: د. سلوى عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1419هـ.
93-	شرح ديوان حماسة أبي تمام، أبو علي حمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت 421هـ)، نَشْر: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م.
94-	شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت 686هـ تقريبا)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، بنغازي، جامعة قار يونس، مطابع الشروق، بيروت، 1973م.
95-	شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت 686هـ تقريبا)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.
96-	شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد ا جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
97-	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد ا بن عبد الرحمن بن عبد ا بن محمد بهاء الدين ابن عقيل (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
98-	شرح قطر الندى وبلّ الصدى، أبو محمد عبد ا جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الحادية عشرة، 1963م.

م.	المصادر والمراجع
99-	شرح الكافية الشافية، أبو عبد ا جمال الدين محمد الطائي الجياني الأندلسي ابن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 2000م.
100-	شرح كتاب سيبويه، أبو السعيد السيرافي (ت 268هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986م.
101-	شرح المفصل في صنعة الإعراب، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي الأسدي ابن يعيش (ت 643هـ)، مكتبة المتنبي، بيروت، 1900م.
102-	شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمر عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق: د. موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف، 1980م.
103-	الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، 1970م.
104-	صحيح البخاري "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول ا صلى ا عليه وسلم وأيامه"، أبو عبد ا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت 256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ودار المنهاج، جدة، 2008م.
105-	صحيح مسلم "الجامع الصحيح"، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ)، تحقيق: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.
106-	الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، (من علماء القرن السابع الهجري)، تحقيق: أ. د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1419هـ.
107-	الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت 902هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1900م.
108-	طبقات الشافعية الكبرى، أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت 773هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1992م.
109-	طبقات فحول الشعراء، أبو عبد ا محمد بن سلام عبد ا الجمحي (ت 232هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، 1900م.

م.	المصادر والمراجع
110-	طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد ا الزبيدي (ت 379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعـارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1984م.
111-	العبر في خَبر من عَبر، أبو عبد ا شمس الدين محمد الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، 1900م.
112-	العقد الثمين في تراجم النحويين، أبو عبد ا شمس الدين محمد الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 2004م.
113-	العقد الفريد، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت 328هـ)، تحقيق: محمـد عبـد القادر شاهين، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
114-	العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده، أبـو علي الحسن بـن رشيـق القيـروانـي (ت 463هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1972م.
115-	العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيـدي (ت 170هـ)، تحقيـق: مهـدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1974م.
116-	عيون الأخبار، أبو محمد عبد ا بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، تحقيـق: يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986م.
117-	غاية النهاية في طبقات القراء، أبـو الخير محمد بن محمد شمس الديـن بـن الجـزري الدمشقي (ت 833هـ)، نَشْر: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيـروت، الطبعـة الأولى، 2006م.
118-	فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد ا الصنعـاني الشوكاني (ت 1250هـ)، تحقيق: سيد بن إبراهيم بن صادق بن عمران، دار الحديـث، القاهرة، الطبعـة الثالثـة، 1997م.
119-	فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)، تحقيـق: عبد المجيد عابدين، دار الأمان للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983م.
120-	الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، محمد أمين بـن عمـر بـن عبـد العزيـز المشهـور بابن عابدين الدمشقي الحنفي (ت 1252هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.
121-	فَوات الوفَيات، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن الكتبي الدارانـي الدمـشقـي (ت764هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 1973م.

م.	المصادر والمراجع
122-	القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995م.
123-	الكافية في الجدل، أبو المعالي عبد الملك بن عبد ا بن يوسف بن محمد الجويني (ت 478هـ)، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1979م.
124-	الكافية في النحو، أبو عمر عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1985م.
125-	الكامل في اللغة والأدب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد الأزدي (ت 286هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت. مكتبة المعارف، 1900م.
126-	الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي سيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 1975م.
127-	الكشاف عن حقائق التنزيل، أبو القاسم جار الزمخشري (ت 538هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1977م.
128-	كشف الظنون، حاجي خليفة (ت 1067هـ)، دار الفكر، بيروت، 1999م.
129-	لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن منظور (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، طبعة محققة، 2000م.
130-	لُمع الأدلة، أبو البركات بن الأنباري (577هـ)، قدم له واعتنى بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957م.
131-	المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية، د. زهير عبد المحسن سلطان، جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الأولى، 1994م.
132-	المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير (ت 622هـ)، تحقيق: د. أحمد الحوفي، و د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الثانية، 1973م.
133-	مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ثعلب (ت 291هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1987م.
134-	مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (ت 518هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة المنة المحمدية، 1955م.

م.	المصادر والمراجع
135-	مجموع الفتاوى، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيميـة (ت 728هـ)، تحقيق: عامر الجزار، وأنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، مـصر، الطبعـة الثانية، 2001م.
136-	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بـن غالـب بـن عطيـة الأندلسي (ت 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمـد، دار الكتـب العلميـة، بيروت، 1993م.
137-	المحكم والمحيط الأعظم، أبـو الحسن علي بـن إسماعيـل المعـروف بـابن سـيده (ت458هـ)، تحقيـق: عبد الستـار أحمد فراج، معهد المخطوطـات بجامعـة الـدول العربية، الطبعة الأولى، 1958م.
138-	المحيط في اللغة، أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الـصاحب ابن عباد (ت 385هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، 1994م.
139-	المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت 458هـ)، تحقيـق: عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م.
140-	المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السابعة، 1968م.
141-	مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت 351هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1955م.
142-	مروج الذهب ومعادن الجوهر، أبو الحسين على بن الحـسن بـن علـي بـن عبـد ا المسعودي (ت 346هـ)، تحقيـق: شارل بلا، منشورات الجامعة اللبنانيـة، بيـروت، 2000م.
143-	المسائل المنثورة، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: د. شـريف عبد الكريم النجار، دار عمان، عمان، 2003م.
144-	المساعد على تسهيل الفوائد، عبد ا بن عبد الرحمن بن عبد ا بن محمد بهاء الدين بن عقيل (ت 769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولـى، 1980م.
145-	المستدرك على الصحيحين، أبـو عبـد ا محمد بـن عبد ا بـن حمدويـه الحـاكم النيسابوري (ت 405هـ)، تحقيـق: حمدي الدمرداش محمـد، المكتبـة العـصرية، بيـروت، ومكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، 2000م.

م.	المصادر والمراجع
146-	المستطرف في كل فن مستظرف، أبو الفتح شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي (ت 852هـ)، تحقيق: سعد حسن محمد، مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005م.
147-	المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم جار ا الخوارزمي الزمخشري (538هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1977م.
148-	مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي (ت 437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1988م.
149-	مشكلات موطأ مالك بن أنس (ت 179هـ)، لأبي محمد عبد ا بن محمد بن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، تحقيق: طه بن علي بو سريح التونسي، دار ابن حزم، بيروت، 1999م.
150-	المطالع السعيدة، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1981م.
151-	معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983م.
152-	معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 221 تقريبا)، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، 1985م.
153-	معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي (ت 963هـ)، المطبعة البهية، القاهرة، 1316هـ.
154-	معجم البلدان، أبو عبد ا ياقوت الحموي (ت 626هـ)، دار صادر، بيروت، 1995م.
155-	معجم المؤلفين، د. عمر رضا كحالة (ت 1376هـ)، دار إحياء التراث العربي، ومكتبة المثنى، بيروت، الطبعة الأولى، 1957م.
156-	معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد ا شمس الدين محمد الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م.
157-	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد ا جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2005م.

م.	المصادر والمراجع
158-	مفتاح السعادة ومصباح السيادة، أحمد بن مصطفى الشهير بـ"طـاش كبـري زاده" (ت 968هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م.
159-	المفصل في صنعة الإعراب، أبـو القاسم جار ا الخوارزمي الزمخشري (538هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، 1900م.
160-	المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهـور بـ"شرح الشواهد الكبـرى"، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 855هـ)، تحقيق: محمد باسل عيـون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005م.
161-	مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت 395 هـ)، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، 1994م.
162-	المقْتَضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد الأزدي (ت 286هـ)، تحقيق: محمد عبـد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963م.
163-	المقَرب، علي بن مؤمن المعـروف بابن عصفُور (ت 669هـ)، تحقيـق: أحمـد عبـد الستار الجواري، وعبد ا الجبوري، وزارة الأوقاف والشـؤون الدينية، بغداد، 1986م.
164-	الممتع الكبير في التصريف، علي بـن مؤمن المعروف بابن عـصفُور (ت 669هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثامنة، 1994م.
165-	المنصف، أبو الفتح عثمان بن جِني (ت 392هـ)، تحقيـق: إبراهيم مصطفى، وعبد ا أمين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1954م.
166-	المنصف للسارق والمسروق منه، أبـو محمد الحسن بن علي بن وكيـع التنيـسي (ت 393هـ)، تحقيق: عمر خليفة بن إدريس، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الأولى، 1994م.
167-	نتائج الفكر في النحو، أبـو القـاسم عبد الرحمن بن عبد ا بن أحمد بن أبـي الحـسن السهيلي (ت 581هـ)، تحقيـق: عادل أحمد عبد الموجـود، وعلى محمد معـوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
168-	النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمـال الديـن يوسف بن تغـري بـردى (ت 874هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
169-	النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخـامس الهجـري، د.محمد آدم الزاكي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1985م.

م.	المصادر والمراجع
170-	نُزهة الألِباء في طبقات الأدباء، أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الثالثة، 1985م.
171-	النشْر في القراءات العشْر، أبو الخير محمد بن غريب الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت 833هـ)، مراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، 1900م.
172-	النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476هـ)، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1999م.
173-	هدية العارفين: أسماء الكتب وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البابانى البغدادي (ت 1339هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
174-	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.
175-	الوافي بالوفَيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفَدي (ت 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.
176-	وفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلكَان (ت 681هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1970م.

***